

الواحد
الغنى
المال
الغنى
المال
الغنى
المال
الغنى
المال



٥٦٨

١٩

Mikro Film
Arşivi : 4722

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısmı	Enat Ef.
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	568

مكتبة

مكتبة

مكتبة

الف باء تاء ثاء جيم حاء خاء دال

ذال راء زاء سين مشين صاد ضاد

ط و ط صين صين فاء فاف كاف

لام ميم نون واد هاء

ياء

برج الدار الى في سلك الامالي
اصل الى مد العصر الى بر الصمد
سبح الله من حمد الممدوح
محمود الى راه
عفو



مكتبة
مكتبة
مكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والشواهد والأعلام. وشرفنا باستطاعة من كتب العلماء
الفهم من أئمة الإسلام. والصلوة والسلام على خير الأنام
محمد وآله وصحبه الكرام إلى يوم الحشر والقيام. ^{العبد} ^{بعد} يقول
الضعيف محمد بن سليمان الشهير بنظر زادة جعل الله التقوى
زادة لما أدت بالفتا وأمرت بتقل المسائل ليطمن القلوب ^{عند}
جواب المسائل فصحفت كتب أئمة المهتدين من علماء الدين
ووجدت قواعد وأصولاً يصلح أن يكون للجواب وليداً
وربقتها في هذه الجريدة على حروف الهجاء من ألف والباء
إلى الياء تسهيلاً لا نظارها في الباطن وأحضرها إلى السؤل
وأوردت عليه تخلف بعض الأحكام عن هذه القواعد في
بدء النظر وتبادر الأوامر بعضها بالصراح وبعضها بالشارة
في سياق الكلام لتدبر النقض على الأطلار ولا يحجج

عن كونها وليداً عند الأبرار فمن وفق على وقوعها
حل له إليها رجوعه والآن جهد المقل وقوعه وتتمتها
بترتيب الدال في سلك الألف وإقناع الهادي وعليه
اعتماد في مبدئي ومعادى ثم نسخ في خلدي بعد
ما انتهى الاملاء إلى باب الياء وإن كان قصدي واختاري
أن أزيد إلى آخر عمرى ما وجدت من القواعد والأصول في
كتب العلماء الفحول وأكتب في حاشيته هذا المختصر بوجه يمكن
عند الاستنساخ أن يكتب في متن المسطر تكثير اللقوا ^{عند}
وتوفير اللقوا ^{عند} إن أعرضه إلى سدة سنة من هو صاحب
الفضل والكمال صاحب ذيل المجد والجلال الذي يرجى
منه المطالب ويرجى إليه المآرب لا وهو لمقتضى الانام
في هذه الأيام أبو السعيد بن سعد سعد الدنيا به كما
بأية المجد صار لديه كل منزه العلم والكمال أحب إليه
من السجود عند صاحب الجمال عابراً عن احصاء ثباته مكتفياً
بدهاءه وام بقاءه لا يزال العطاء من يده لشفاة الكرام
مسئلاً هكذا لا يزال سدة منجياه العظام مزدحمًا فالأمر
منها يكلم المأمول الاجراء عليه فلم يقبل وطوبى لي
أوالاوتيت سؤالي والاحاب ظني وأملتي وإقناع الهادي
وعليه اعتماد في مبدئي ومعادى **باب** ألف

الامر لا يضمن بالامر وخرج عن هذا الأصل مسائل منها اذا كان الامر سلطانا او كان الامر مولى المأموران امرهما اكره واما على المكروه لانه حائل والمجول آله كما اذا القاه على شئ فالتفت ومنها اذا كان المأمور عبد الغير فامره بالاباقي او يقتل نفسه فان الامر يضمن لكونه غاصبا بالاستعمال فاذا تلف يضمن واما اذا امره بالتلف بالغير يضمن سيده العبد ويرجع الى امره لانه باستعمال عبد الغير كان الامر غاصبا وجباية المعضوب على الغاصب في حق السيد على التبع واما اذا امره بالتلف بالسيد فلا يرجع السيد على الامر لان السيد لا يضمن شيئا حتى يرجع الى الامر وعلى هذا يظهر سهو ابن النخيم في اشباهه حيث قال في كتاب الغصب ان الضمان الذي يغرمه الامر يرجع على سيده والصواب انه الضمان الذي يغرمه السيد يرجع به على الامر ومنه اذا كان المأمور صبيا كما اذا امر صبيا بالتلف بالغير فالتلف ضمن الضمي ويرجع به على الامر كما في العبد ومنه اذا امره بحفر بئر في حائط الغير ففصل فالضمان على الحافر ويرجع به على الامر لان الامر القاه في هذه الورطة ومنه ما اورد صاحب القنية حيث قال اذا امر الابن ابنة يضمن الاب ما تلف الابن لان الابن لاحق بالعبد في بعض الاحكام بقوله عليه السلام انت وما لك لابيك وهذا

راجع الى الاعمال الشريفة وعقوق الوالدين استشر امر الجناية في الغير لان في الجناية يمكن التدارك بالضمائم وفي العقوق لا يمكن الابراء عن الاعيان لا يجوز وعن دعوى الجور ولذا لو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح لانه استوفى بعض حقه وبراءة عن الباقي والبراءة عن العين بطلان وجوده وعدمه سواء ولو قال برئت من دعوى في هذه الدار باضافة البراءة الى النفس فانه يصح لمصادقة البراءة الدعوى وهو الصحيح حتى لو ادعى بعد ذلك وجاء بالبينة لم تقبل ويرد على هذا ما لو قالوا انه لو قال ابرأتك من دعوى او حضوتى في هذه الدار كان باطلا وله ان يخاصم فيها بعد ذلك انتهى وهذه المسئلة مخالفة للمسئلة الاولى مع ان البراءة صادف الدعوى فيها واجاب عنه صاحب العناية بان البراءة في هذه المسئلة مضاف الى المخاطب فقول ابرأتك خطاب للواحد فله ان يخاصم غيره في ذلك بخلاف قوله برأت لانه اضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون هو بري ويعلم بهذا التعليل ان قولهم وله ان يخاصم فيها بعد ذلك معناه على غير المخاطب وهو ظاهر كذا في العناية ومن فروع هذا الأصل لو اخرج احد الورثة عن النصف باقل حصته لا يصح لانه ابراء عن الباقي والتركة اعيان والبراءة عن الاعيان لا يصح وهذا في حال التصديق واما اذا ادعت

الامر لا يضمن بالامر
دعوى دعوى الجور

ازر الصدوق

لوفج ط

ارصد لن الورثة

تجنيح

الاجماع
لا يرفع الاجماع
ان يرفع الاجماع

بفتح المد

بفتح المد

ميراث زوجها جائز لانه المدفوع اليها لقطع المزارعة وليس في ذلك براءة الاجماع الملاحق لا يرفع الاحتكام السابق هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف خلافا لمحمد رحمه فاذا قضى القاضى بيع المدبر وام الولد نفذ عندهما على مقتضى هذا الالف فانه بيع المدبر وام الولد مختلف فيهما بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم ففقد قضاء القاضى عندنا يدل على ان اجتماع التابعين على عدم جواز بيع المدبر وام الولد لا يرفع اختلاف السابق وسبق المسئلة اجتهادية كما كانت فينفذ قضاء القاضى لانه قضاء وقع في فصل مجتهد فيه وعند محمد رحمه الاجماع المذكور يرفع الاختلاف فلا ينفذ قضاءه لانه وقع في فصل متفق عليه كذا في الغاية ولكن صرح حافظ الدين النسفي في كتابه المسمى بالمنار بقوله وقيل بشرط الاجماع الملاحق عدم الاختلاف السابق عند ابى حنيفة وليس كذلك في الصحيح فيرفع ارتفاع الاحتكام السابق بالاجماع الملاحق عنده ايضا فلا يبقى المسئلة في عدم جواز بيعها اجتهادية مع انه اذا قضى القاضى بجوازها ينفذ عندهما على ما صرحوا به واجيب بان نفوذ حكم القاضى لا يدل على ان ذلك لاختلاف السابق مع انعقاد الاجماع الملاحق وتقريره انه كثير اتم العلماء ذهبوا على ان الاختلاف السابق يمنع الاجماع الملاحق وهذا يورث الشبهة عند جعله اجماعا حتى

في حقه

لا يكفر جاحده ولا يفتل واذا كان كذلك فينفذ قضاء القاضى فيه لانه ليس بخالف للاجماع القطعي بل مخالف للاجماع المختلف فكان هذا القضاء في مجتهد فيه فينفذ ومن اراد التفصيل فليرا الى كتب الاصول اجزاء العوض ينقسم على اجزاء المعوض و اجزاء الشرط لا ينقسم على اجزاء المشروط ولذا اذا طلبت طلاقا ثلاثا بالالف فطلقها واحدة يجب ثلث الالف لانه الالف عوض عن طلاقات ثلاث فينقسم وانما طلبت ثلاثا على الف فطلقها واحدة وقعت رجعية مجتهدا عند ابى حنيفة فانه جعل كلمة الشرط فالانقسام ممنوع حتى لو علق الثلاث بشيئين مثل انه يقول انه كلمت زيدا او عمر ا فانت طالق ثلاثا لا يقع بتكلمها زيدا باللم يتكلم عمر او لو قسمت اجزاء الشرط على اجزاء المشروط نحو وقعت طلاقا على طريق الانقسام باعتبار النصف كاملا فيما لا يقبل التقسيم اجماع المسلمين تجب بحضرة بالاثبات والقياس والعط ولذا اذا قدم رجل مصر او قال انا عجب فلانه ناشري وبيع لزمه كل شيء من التجارة اجبرانه ما دون ولا فالقياس انه لا يقبل قوله ولا يلزم بيعه لانه اقرار على المولى والاقرار على الغير لا يكون حجة وترك هذا القياس باجماع المسلمين وهذا امر القوم مما قالوا الثابت بالعرف قاض على القياس وسجي زيادة تفصيل في باب النشاء انه شاء الله تعالى الاجتهاد ولا ينقض

الاجماع القطعي
الاجماع المختلف

أما العوض
ينقسم على اجزاء المعوض
وأجزاء الشرط لا ينقسم
على اجزاء المشروط

كلمة على الشرط

في اجزاء الشرط

ولعوض المذكور في شرح الكليات

المسألة
اجماع المسلمين
يخص بها الاثر دون
القياس والعط

الاجماع
الاجماع
بفتح المد

بمسئله وعلوه بان الاجتهاد الثاني ليس باقوى من الاول فانه
يؤدى الى الاستمرار حكم وفيه مشقة شديدة ومن فروع هذه القواعد
لو حكم القاضي برده شهادة الفاسق ثم تاب فاعادها لم تقبل
وعلى البعض بان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض
الاجتهاد وبالا جتهاد ومنها لو حكم القاضي في المسائل الاجتهادية
لا ينقض وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء وان ارفع
اليه حكم حاكم امضاء انه لم يخالف الكتاب والسنة والجماع
وبعضهم استثنى من هذه القاعدة مستثنين احدهما نقض
المسئمة او اظهر فيها غبن فاحش فانها وقعت باجتهاد وكيف
تنقض بمسئله والجواب انه نقضها لقوات شرطها في الابد
وهو العدة فظهر انها لم تكن صحيحة في الابد والاثنية اذا
راى الامام شيئا ثم مات او غل فلتش في تغييره حيث كان
من امور العامة والجواب انه هذا حكم منه ورفع المصلحة فاذا رآها
الثاني وجب اتباعها الاجر والضمان لا يجتمعان وكذا
اذا تعدى المستأجر على الدابة وضمن فلا اجر له وكذا اذا
غصب دابة او دارا واستعمل لا يضمن منها فعلا لانه الغاصب
تعدى بالغصب فيجب عليه الضمان وتضمن المنافع اجره فلا
يجتمعان وكذا الزيادة المنفصلة غير المتولدة من اصل كالكلب
والغلة للغاصب ويصدق بها لاستفادتها ببدل

المسئمة

نقص

العدالة شرط المسئمة

تغيير

الاجر والضمان لا يجتمعان

وان لم يربها بغيره

حيث وهو التصرف في مال الغير بخلاف المشرى فانه اذا تصرف
في المبيع ورجع فظهر العيب برده ويسلم له مجاناً ويطيب له
لان المبيع صار ملكه بالعقد وقبل الملك بعد ظهور العيب
فالرجح حاصل من التصرف في ملكه والغاصب لا يملك المقتضوب
قبل الاتفاق فالرجح حاصل من التصرف في مال الغير فافترقا
والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الخراج بالضمان وسيجيئ
تفصيله في باب الخاء انه شاء الله تعالى وخرج عن هذا الال
في بدأ النظر على روايته هشام لو استأجر عبدا سنة وقبضه
فلما مضى نصف السنة جحد الاجارة فاودعاه لنفسه وقيمة
الحجود الفان مضت السنة وقيمة العبد الف درهم يوم تجرد
ثم مات العبد في يد المستأجر وقيمة الف درهم روى هشام
عن محمد رحمه الله ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر
فيه خلافا وذكر القذوري ان على الاجر قول ابي حنيفة رحمه
عليه اجر ما مضى قبل التجرد وليس عليه اجر ما بعد التجرد واجابه
حيث قال قلت لمحمد رحمه الله كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمع
قال هشام اراؤني ذلك انه استعمل السنة بحكم الاجارة فلما مضت
السنة والمستأجر ينكر بان يده يد غيره وصاحب العبد يدعى به
المستأجر لنفسه فكان على المستأجر ان يردده فانه لم يردده يضمن
ذكر قاضينا في اوائل فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وهذا الشعر

حيث

فيه هو غلط

المسئمة

حيث

بأنه الاختلاف بينهما بوجوبين أحدهما فيما جحد المستاجر وادعى العبد
 لنفسه في مدة الاجارة ومات فيه العبد فعند أبي يوسف رحمه
 على المستاجر اجر ماضى ويضم العبد لانه العبد انما دخل ضمنه عند
 الجحد مقتصر افعلى ماضى استعمل حكم الاجارة فلا يجمع الاجر والضم
 عن محمد ولا يلزم على المستاجر شي من الاجر لان الجحد يستند الى قبل
 عقد الاجارة فكانه جاهد الاجارة في الأصل ولا يلزم الدعوى
 بعد الاستجارة وهذا كما لا يجوز لانه الاستيهاب والاستجارة يمنع
 ودعوى الملك والوجه الآخر فيما جحد المستاجر في المدة ومات العبد
 بعد المدة فعند أبي يوسف رحمه عليه اجر ماضى وقيمة العبد عليه
 اجر ما بعد الجحد ولانه دخل في ضمانه عند الجحد كما مر وعن محمد رحمه عليه
 واجر ماضى واجر ما بعد الجحد وقيمة العبد ودليل ما ذكره هشام
 والعلم بالحقيقة عند الله الملك العلام اختلاف الاسباب
 بمنزلة اختلاف الاعيان ولذا لو اشترى البائع المبيع قبل قبض
 المشتري منه ثم تضرع بلاء واسطة مشتر آخر باقتل جابحه لم يجز وبواسطة
 مشتر آخر يجوز لان اختلاف السبب وهو العقد يترتب منزلة اختلاف
 العين وهو المبيع فصار كأنه اشترى غير ما باع فيجوز كيف كان
 الاخبار اذ اردت في حق غير باق في حق نفسه كما اذا اخبر بخرية
 عبد الغير وادعاه في حق ذلك الغير فاذا ملكه الجهر بعد ذلك
 صار حراً اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل

ممنه

استجر استيهاب
 ما نفعه الملك

اختلاف الاسباب
 بمنزلة اختلاف الاعيان

قوله في تضرع وهو البائع

الاخبار
 في حق غير باق في حق
 نفسه

سبب اخباره لا دل

اذا بطل الشيء بطل
 ما في ضمنه

المقنة

المتضمن بالكلية بطل المتضمن بالفتح ومن فروعهما لو قال بعثت
 دمي بالالف فقتله وجب القصاص كما في قوله المتضمن لانه العقد
 بطل فبطل ما في ضمنه وهو الاذن ولو قال اقتلني فقتل لا قصاص لانه
 ابطال حقه بالامر فبطل ما في ضمنه وهو القصاص ومنه لو اجر المولى عليه
 ولم يكن ناظر واذن للمستاجر في العارة فانفق لم يرجع على اجد وكان
 مستقوعا لانه الاجارة لم تصح فلم يصح ما في ضمنها وقالوا لو جدد
 النكاح لمنكوحته لاحيا طاهر لم يلزم لانه النكاح على النكاح بطل فبطل
 ما في ضمنه وهو المهر وقد استثنى في القينة مسئلتين يلزم فيها
 لوجودة الزيادة للاحيا ط ولو قال لها اني ابرأتني فاني مهر
 مهر اجد يد افا برأته فجدد لها المهر قول باين المسئلتين ليستا
 من هذا الأصل لانه فيهما الزيادة في المهر معني وجازت الزيادة
 في المهر ولا اعتبار للنكاح الجديد وخرج عن هذه القاعدة ما ذكره في السبع
 لو باعه الثمار واجر الاشجار بطاب له تركها مع بطلان الاجارة مقتضى
 القاعدة انه لا يطيب لبثوث الاذن في ضمن الاجارة **اقول** يمكن
 ان يجاب عنه بما قالوا لو استاجر الشجر مطلقا قال خواصر زاده
 لقائل انه يقول بالجواز ويصرف الى شدة الشك عليه اولد اية
 في ظلة وترك الثمار عليها في هذا البصيل وبعد له لانه المنفعة المقصودة
 الثمرة ويرجع الاول بقوله الحاجة تزل منزلة الضرورة ومن الضرورة
 جواز ما مطلقا وخرج عنها في بدء النظر ما ذكره في الشفعة

المستاجر

وهو الانفاق بالرجوع

مكروه
 كحد نكاح
 لا حياط

مكروه
 كحد نكاح
 للزيادة

مكروه

من النكاح

من النكاح

من ضمن الاجارة الباطلة

منه يقول بعد جواره

من القول بجواره

لوصوح الشفع بال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع الصلح
متضمن للاسقاط وبطل الصلح ولم يبطل الاسقاط والجواب
انه حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل حتى يصح الاغتياض عنه فكان
الصلح اغراضا عنه معني ووجود الصلح وعدمه سواء هذا حاصل
ما في شفعة الصاية فانه اردت التفصيل فليرجع اليه في باب ما يبطل
الشفعة وكذا اذا باع شفعته يعني ان يبطل لما بينا اذا تعذر الال
يصار الى البدل كان اجر رجل واراشه افسا لصلح فغير
انه كان العقد حين يبتل وان كان العقد في اثبات الشفعة تعذر الال
بالهلا فيصار الى البدل وهو الايام اذا تعارض المانع والمقتضى
يقدم المانع ولهذا اذا ضاق الوقت والماء عن سن الرواتب
وسن الطهارة حرم فعلها وخرج عن هذه القاعدة لو استشهد
الجنب فانه لم يغسل عند الامام ومقتضاها انه يغسل كقولها لان
يقضي الغسل والشهادة فاللزام ان يقدم المانع والجواب انه
ترك الغسل ثبت بقوله عليه السلام زكوههم بكلمتهم ودمائهم على حلال
القياس فيخصر على موده اذا زال المانع عاد المنوع ولهذا اذا
حدث العيب في المشتري يمنع الرد واذا زال جاز الرد بالعيب
لانه يعود بالمنوع بزوال المانع ولهذا قيل قص القاضى بسقوط
حيا المشتري وسجى تفصيله في باب الباء انه شاء الله تعالى في
بيان قولهم بقاء الشيء مستغن عن بقاء السبب اذا اجتمع المباشر

يقع بعد الاوحي لفظ
بلا حاجة الى شيء

بائع شفعة

ان يرجع

اذا تعارض المانع
والمقتضى يقدم
المانع

اذا زال المانع
عاد المنوع

اذا اجتمع المباشر
والمتباعد
الحكم في المباشر

المتباعد

والمستب صيف الحكم الى المباشر فلا ضمان على جاور البئر تعديا
بما تلف بالقاء غيره ولا يضمن جزو البئر على مال البئر فسرقة
الا اذا دل المودع على الوديعة فانه يضمن لترك الحفظ لا بالسبب
ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها
امه الا اذا كان القائل ولي المرأة او وكيلها فالضمان عليها لان
واحد منهما في حكم المباشر ولا ضمان على من دفع الى صبي كين
بمسكه فقتل به نفسه واستثنى البعض عنه هذا الاصل ما لو دفع
الى صبي كين فوقع عليه فخره كان الضمان على الدافع **اقول** هذا
ليس من هذا الباب لعدم اجتماع المباشر والسبب فحين ضاف
الحكم الى السبب ولذا قالوا اذا تعذر الوقوف على المباشر تعلق
الحكم الى السبب الظاهر كما اذا اجتمع القوم بالسيف وتفرقوا
فظهر في موضع اجتماعهم قتل بحب الدية والقسامة على اهل المحلة
لتعذر الوقوف على قاتله من غير اهل المحلة فتعلق الحكم بالسبب
الظاهر وهو وجوده قتيلا في محلة ثم وتفرقه انه في المسئلة الاولى
الصبي قتل نفسه باختياره فكان مباشر بالقتل فيضاف
الحكم اليه لاجتماع المباشر والسبب وفي المسئلة الثانية لا يكون
الصبي مختارا فلا يقد مباشرة فيضاف الحكم الى الدافع السكين
وبهذا اظهر الفرق بين المسئلتين اذا تعارض مفسدان
روعي اقلهما ضررا بار كتاب اخفهما مثاله رجل عليه جرح لو سجد

وهو الدافع

ولا يحصل بفعل الدافع بخلاف الاول
ان الضمان على الدافع في ضرر الجرح
بالوقوف

اذا تعارض
روعي اقلهما ضررا

سال في وجه وان لم يجد لم يسأل فانه يفتي قاعدة يوم في الجود والركوع
 لان ترك السجود ايهون من الصلوة مع الحدث الا يرى انه ترك
 السجود وجاز حاله الاحتياط في النقل وقع الحدث لا يجوز بحال
 وقروع هذه القاعدة كثيرة ذكر في الاستبانه في القاعدة
 وهي ان ضرب برال بعد ثلثة اوراق تخميناً اذا اجتمع أهل
 واحكام غلب احكام ومن فروغها ما اذا تعارض دليلان احدهما
 يقتضي التحريم والاخر الاباحه تقدم التحريم وعمل الاصوليون
 بتقليل النسخ لانه لو قدم المبيع لم تكرر النسخ لانه الأصل في
 الاشياء الاباحه فاذا جعل المبيع متأخراً كان المحرم ناسخاً للاباحه
 الاصلية ثم يصير منسوخاً بالمبيع ولو جعل المحرم متأخراً كان
 ناسخاً للمبيع وهو لم يمتنع شيئاً لكونه وفق الأصل أقول عبارتهم
 يوم خلاف المقصود ولانهم علموا وجب تقديم التحريم بقله النسخ
 ثم اثبتوا كثير النسخ في تأخير المبيع فحينئذ يومهم لزوم تقديم رغبه
 بقله النسخ ويظهر عن كثيره فالعبارة السالم غير الياهم ان يقال
 اذا تعارض دليل المبيع والمحرّم اعتبرنا ورود دليل المحرم مؤخراً
 ليكون ناسخاً للمبيع والحال انه المبيع لا يمتنع شيئاً لانه الأصل
 في الاشياء الاباحه وان اعتبرنا ورود دليل المبيع مؤخراً
 كان المحرم ناسخاً للاباحه الاصلية ثم يكون منسوخاً بالمبيع الذي
 اعتبرنا مؤخراً فتكرّر النسخ فاجل هذا قدم المحرم على المبيع غالباً

اذا اجتمع أهل
 واحكام
 غلب احكام

وجوب في
 كثرة ط
 ميزوا

فالتقدم المذكور في المدلول غير تقدم المذكور في الدليل والحمد لله
 الملك الجليل الاسباب مطلوبة الاحكام لا الاعيان ولذا
 اذا اقر بالبيع من ثمن قرن عينه وقال المقر له القن فقلت بالبعث
 وانما بعثت غيره وسلمت اليك ففيه المال لازم لانه اقر بوجوب
 المال عليه عند سلامة القن له وقد سلم حين اقره والبد بانه
 ملكه فيلزمه المال ولا يتغير الحكم بالتكاذب في السبب بعد
 اتفاقهما على وجوب المال مع تغير العين وهي العبد فان فوكيد
 اقر بالمال من ثمن العبد المعين والمقر له يدعي الالف من ثمن غيره
 العبد فلا يعبر التناقص في السبب الاستثناء في المقصود
 لا التابع ولهذا اذا اقر بدار واستثنى بناه لم يصح استثناء
 لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصوداً بل يدخل فيها تبعاً
 فلا يصح والاستثناء انما يكون لايئنا وله الكلام نصاً لانه تصرف
 لنفطى الاستثناء المعلوم بدلالة الحال كاستثناء المشروط
 ولذا اذا اشترى احد الشريكين في شركة المفاوضة طعاماً له
 وكسوتهم لا يكون على الشركة والقياس ان يكون على الشركة لانه من
 من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناول له عقد الشركة وجه لا يحسن
 انه مستثنى من مقتضى المفاوضة دلالة اذ كل منهما شارك صاحب
 كانه عالماً بالاجبة الى ذلك في مدة المفاوضة ومعلوم ان كل
 منهما لم يقصد ان يكون نفقته ونفقة عياله على شركه وانه لا يمكن

8
 وفرض القواعد في الكتابه زبانه تفصيل
 لا اعيانها مط
 لا اعيانها مط
 لا اعيانها مط

الاستثناء
 في المقصود
 لا التابع
 الاستثناء
 في المقصود
 لا التابع

يعني وجه عدم الصحة

نفقته ساء

فالتقدم

يحصل حاجة الا بالشراء فاستثنى كل واحد منهما هذا المقدار مما هو مقتضى
 المناقضة بدلالة الحال وان لم يشترط عند العقد الاستثناء بحكم
 بالكتابي ولهذا اذا اقر واستثنى الكل بعين لفظه كما اذا قال علما
 كذا كناية عن ان عتاق الا علما في بطل الاستثناء لانه اذا استثنى
 الكل لم يبق شيئا يصلح للتكلم فيكون رجوعا عن الاقرار وارجوع
 بعد الاقرار بطل بخلاف ما اذا كان الاستثناء بغير لفظه كما اذا
 قال علما في حر الا فلانا وفلانا وفلانا لا غلام له غيرهم يصلح الاستثناء
 وكذا اذا قال علما في حر الا هؤلاء لانه اذا كان بغير لفظه لا
 يمكن جعله حكما بالباقي بعد التثنية لانه انما صار حكما ضرورة
 عدم ملكه فيما سواه لا الامر يرجع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ
 يمكن ان يجعل المستثنى بعض ما يتناول الصدر والامتناع خارج
 وهو ضرورة عدم ملكه فيما سواه فان قيل هذا يرجع الى اللفظ
 واهمال المعنى راسا والاصل الاعتبار بالمقاصد والمعاني
 الالفاظ والمباني اجيب انه الاستثناء يقتضي لفظي فيبني
 على صحة اللفظ لا صحة الحكم الا يرى انه اذا قال انت طالق ست
 تطبيقات الا اربعاً صحيح الاستثناء ووقع طلاقاً ان كانت
 الست لاصحة لسبب من حيث الحكم لانه الطلاق لا يزيد على الثلاث
 مع هذا لا يجعل كانه قال انت طالق ثلاثاً الا اربعاً فكان اعتبار
 اللفظ اولى استثناءه الشيء تعتبر باصله ولهذا صح عتاق العبد

الاستثناء بحكم
 بالكتابي

الرجوع بعد الاقرار بطل

الا بالحال

ترجع اللفظ احكام المعنى

اعتبار اللفظ اولى

استثناء الشيء
 تعتبر باصله

بعد

بعد الرجوع قبل القضاء وكذا لا يضمن الموهوب له بهلاكه بالمنع بعد
 الرجوع قبل القضاء لقيام ملكه لانه الرجوع لا يصح الا بالتراضي او
 بحكم الحاكم ولم يوجد بعد وفي اصل قبضه العتاق وعدم الضمان
 بالملك قد اكد في الغاية الاستصحاب حجة واقعة لا مشبهة
 وهو ظاهر الحال مثله المفقود قبل المدة حتى فلا يرث الوارث الذي
 كان حياً وقت فقده ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان
 حياً فيصلح حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر
 لا يصلح للحجة التامة لا يحجب ارثه من الغير فموقوف للمفقود
 الى ميراث مورثه يوم الحكم بموته الاشارة انما يقوم مقام
 العبارة اذا كانت مضمومة فذلك في الاخرى دون المتفصل
 الملك حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة مضمومة كان
 بمنزلة الاخرى وقد رالامتداد بسنه وقيل اذا دامت العقل
 الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه غير
 عن النطق بمعنى لا يرجي زواله فكان كالآخرى قالوا وعليه
 الفتوى ذكره الزيلعي الا شد برال بالاحف فاذا كان احد الميراثين
 اكثر والاخر اقل فميراثا يعزل بالاقل ضرراً وميراثاً فوعده لو غضب ارضاً
 فبني او غرس فانه كان قسمة الارض اكثر قطعاً وردت والآ
 ضمن له قيمته اقوال ينبغي ان يكون الامر في البيع الفاسد كما ذكر
 في المعصوب بل اقتضاء دفع الضرر في البيع الفاسد بالبلغ منه

الاستثنى حجة
 واقعة لا مشبهة

حتى

المفقود ميت في مال غيره

الاستثناء بحكم
 مقام العتاق

اؤس متفصل

قد رالاعتقال بسنة
 وقيل الى الموت

خف
 الكثرة زان

قطع وردت
 ساء

دفع الضرر عن المرفور

لان الغاصب متعدي والمشتري مرفور ودفع الضرر عن المرفور
اهتم من دفع ضرر المتعدي مع ان البائع في البيع الفاسد سلبه على
البناء وافتى بعض من الاخوان بان البناء والغرس في
البيع الفاسد يعلقان مطلقا وهذا خطأ غفراهم الله الاصل
ابقاء ما كان على ما كان ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد
على عمر والف مثل فبرهن عمر على الاداء والابراء فبرهن زيد
ان له عليه الف لم تقبل حتى يبينوا انها حادثة بعد الاداء والابراء
وكذا لو اختلف الزوجان بعد العدة في الرجعة فالقول لها لانه
الاصل عدمها ولو كانت العدة قائمة فالقول له لانه يملك
الانشاء فيملك الاخبار وفروع هذه القاعدة كثيرة لا يحادها
الاصل براءة الذمة وكذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد فاذا
كان القول قول المدعى عليه لموافقة الاصل والبيينة على المدعى
له عواه ما خالف الاصل ولو اقر بشئ او حتى قبل لغيره بالقيمة
فالقول للمقرع عليه ولا يرد عليه ما لو اقر بدها فانهم قالوا لزم
لثمة وراهم لانها اقل اجمع مع ان فيه اختلاف فاقبل قوله
اشان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول المشهور
انه لثمة وعليه يبنى الاقرار وفروعه كثيرة وقال ابو يوسف رحمه
اذا استيقظ من النوم وجد على فخذة او فراشه بلاء فشك انه
منى او منى لا يجب عليه الغسل حتى يذكر الاحكام لان الاصل

الاصل انما كان على ما كان

الاصل براءة الذمة

ما خالف ط
قبل غيره ط
مع يمينه مع ط
بين الاختلاف ط

غسل من وجد على

براءة الذمة فلا يجب للابيعين وقال لان النائم فاعل والمنى
قد يرق بالهوان فيصير مثل المنى فيجب عليه احتياط الاصل
العدم في الصفات العارضة فالقول للمضارب انه لم يزوج لان
الاصل فيه عدمه وكذا لو قال لم يزوج الا كذا لان الاصل عدم
زيادة ولا يرد عليه اذا اتى المضارب بالعين وقال بما
اصل ويرجى وقال رب المال استصحبها بل بما اصل فالقول
مع انه الاصل عدم الرجوع لان فيه اصل آخر وهو ان القول قول
القباض في مقدار ما قبضه قال صاحب الاشباه لو ادعت
المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها
فانكرت فالقول لها كما لا دين اذا انكر وصول الكدين ولو ادعت
المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب لانفاق
فالقول له مع اليمين كما في الخائنة والثانية خرجت عن القاعدة فليت
اقول الفرق بين المسئلين ان المرأة في المسئلة الاولى انكرت
وصول النفقة اليها فالقول له مع اليمين وهو ظاهر لان
الاصل في المكلف ان يعيش فركبه ووجوب نفقة المرأة على
الزوج بسبب عارض وهو الزوجية فالتمزوج في هذه المسئلة
ادعى الاتفاق على المرأة وهو خلاف الظاهر لان الاصل عدمه
فلا يثبت الا ببيينة والمرأة ينكر الاتفاق فالقول لها مع يمينها
عند عدم بيينة الزوج واما في المسئلة الثانية المرأة ادعت على

الصل عدم في العارضة

للمضارب انه لم يزوج ط
لم يزوج ط
العين ط

نفقة المرأة

نفقة اولاد

أي صورة نفقة اولاد الصغار ط

الصل في المكلف ان يعيش فركبه

فانزوج ط

هر صورة نفقة اولاد ط

الاب ترك الاتفاق والاب ينكره فالقول قولهم اليقين
 وذلك لان الاصل في الصغير ان لا يعيش بغير اتفاق احد لانه
 لا كسب له فالظاهر في ذلك ان الاب فعلى هذا اذا انكرت المرأة
 وصول نفقة الصغير فكأنها ادعت ترك الاتفاق على الاب
 في الحقيقة وهو خلاف الظاهر والاب ينكر ترك الاتفاق في
 حق الصغير اصل ولا يقال لما كان دعوى المرأة في هذه المسئلة
 خلاف الظاهر فلم تثبت بالبينه كما هو الاصل فيه لان دعوى
 الترتك ما لا يثبت بالبينه من فهم هذا التحقيق كما وجب لا يثبت
 عليه بهذه المسئلة لم يخرج عن القاعدة واعلم ان الاصل في الصفات
 الاصلية الوجود وتفرع على ذلك اشترى الالة على انها
 بكر وانكر المشتري قيام البكارة وادعاهما البنايع فالقول بالبنايع
 لانه الاصل وجودها لكونها صفة اصلية بخلاف ما اذا اشترى
 العبد على انه خباز او كاتب وانكر المشتري وجود ذلك الوصف
 فالقول له لانه الاصل عدمها لكونها من الصفات العارضة
 وعلى هذا لو قال كل جارية بكرى فهي حرة فادعت لجارية انها
 بكر وانكر المولى فالقول له لان الاصل وجود البكارة بخلاف
 ما لو قال كل مملوك خباز له فهو حرة فادعاه عبد وانكر المولى
 فالقول للمولى لان الاصل اضافة ما حدث الى اقرب اوقاته ومنه
 فروع الاصل قولهم لو مات مسلم وتحت نصرانية في ذمت مسلمة

الحارث قول نفقة الصغير

يجوز لا يقال

الاصل في الصفات الاصلية الوجود

الاصل وجود الجارية

انكرت خبازا

ايضا في ذمت
 الى اوتى

بعد موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول للورثة ويرد عليهم
 ما قالوا اذا ماتت ذمتي فقالت زوجة اسلمت بعد موته وقال
 الورثة قبله فالقول لهم مع الاصل المذكور يقتضي ان يكون لها
 وبه قال زفر جده والجاب انما اخرجت هذه المسئلة عن القاعدة
 لا مصل له آخر وهو بحكم الحال بسبب طرأته ثابت في الحال فثبتت
 فيما مضى كما اذا اختلف المورج والمستاجر في جريان الماء وانما
 فان قيل لم لا يعتبر الحال في المسئلة الاولى كما يعتبر في الثانية
 اقول بحكم الحال يعتبر لدفع الاستحقاق فلا يعتبر لا يستحقها
 الارث في المسئلة الاولى ويعتبر في الثانية لدفع استحقاقها
 ومما خرج من هذا الاصل ما لو قال القاضي بعد غزاه اخذت منك
 الفاء ودفت الى زيد قضيت بها عليها فقال الرجل اخذته
 ظمأ بعد العزل فالصحيح انه القول للقاضي فكانه ينفق من نصيب
 الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختار
 الاخرى لكن المعتمد الاول لان القاضي اسنده الى حاله متنافية
 للضمائم فكانه منكر للضمائم فالقول للمنكر وكذا ما لو قال العبد
 لغيره بعد الحق قطعت يدك وانا عبد وقال الغير قطعها وادعاه
 حر كانه القول للعبد على خلاف مقتضى الاصل وكذا لو قال المولى
 للعبد اعتقه قد اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت
 عبد فقال اخذت بعد الحق كانه القول قول المولى وكذا لو قال

في المذهب الفصل

خرجت

حيث لم يكن
 وهو الاصل
 الزوجه

حكم الحال

الزوجه

الزوجه

ولا عليه من كاذب المدعي

ولا يبيع الذم كانه من الميراث

ان الزوجه بلا عين

أقول للمكيل
أقول للموكل

التي هي على خلاف مقتضى الأصل

فمنها ما هو على خلاف مقتضى الأصل

فيحكم بثبوتها

التي هي مقدم على الأصل

بالباع أو قال بعته وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعده كان
القول للموكل أنه كان المبيع مستملا وأن كان قائما فالقول
قول الموكل على مقتضى الأصل وإنما اخرجوا هذه المسائل
عن الأصل لأن فيها أصلا آخر وهو الأصل براءة الذمة
وفي هذه المسائل ادعى الخصم شغلا بالتضامن فلا بد لشغلا من
البينة ولهذا قيدوا في مسئلة الموكل بكونه المبيع مستملا
لأنه لو كان قائما لا يجب التضامن حتى يلزم شغل الذمة به بلاية
فلا يضاف الحادث إلى أقرب أوقاته ومن احسن فروع هذا
الأصل ما إذا ادعى الرجلان الشراء من آخر وبرهنا بدارين
واحدهما ذواليد قضى لذى اليد لأن قبض ذى اليد
غيره حادثان قبضا فاق الحادث يضاف إلى أقرب
الأوقات فيحكم بثبوتها في الحال والظاهر أن القبض مرتب على
شراء ومشاخرته فيستلزم كون شراء القابض مقدما على
قبضه بالضرورة فلا يحكم بثبوت شراء في الحال بل في الزمان
الماضي وأما شراء الآخر فيحكم بثبوت شراؤه في الحال لعدم
الضرورة فالماضي مقدم على الحال والتأخير المقدم على
هذا الجمال ما ذكره صاحب الغاية مفصلا وأن طوالب الفرق بين
هذه وبين ما لو ادعى الشراء من اثنين وأقام البينة واحدهما
قابض فان الخارج هنا أولى بحاجب بقاء كل واحد من المدينين

أن العلق

محتاج إلى اثبات الملك لباعه أولا فاجتمع في حق الباعين بنية
الخارج وذو اليد فكانت بنية الخارج أولى الأصل في الوكالة
الخصوص وفي المضاربة العموم فانه باع الموكل نفسه فقال الموكل
أمرتك بنقد وقال طلقت صدق الموكل بناء على أن الخصوص
أصل في الوكالة فالقول لم يمتسك بالأصل وفي المضاربة ادعى
المضارب العموم فقال ما عينت لي تجارة والمالك ادعى
الخصوص فالقول للمضارب لأنه الأصل في العموم فالقول لم يمتسك
بالأصل لأن كل متصرف يوقف حكمه على شيء
أن يجعل معلقا بشرط لا سببا إلا فيما لا يجعل التعليق ولذا
قال الفضولي لامراه رجل أمرت بك فطلقت نفسها ثم بلغ
الجبر بالزوج فاجاز التفويض صح التفويض دون التعليق وإن
ثبت المالكية لها من حين التفويض حكما للأجالة وتقريره
أن التفويض تصرف يوقف حكمه على الاجارة والتفويض مما
يجعل التعليق فجعل التفويض من الفضولي معلقا بالشرط وهو
وهو الاجارة فاذا وجد يفسر كأنه وجد الآن فلا يثبت حكم
من وقت الاجارة لأنه التعليق لا يكون سببا قبل وجود
الشرط ولا يجعل سببا من وقت وجوده لئلا يتخلف الحكم عن السبب
فكان تطبيق نفسه قبل التفويض فلا يصح وأما بيع الفضول
لما كان موقوفا على الاجارة يجعل سببا من وقت وجوده

أما اجازة الشرط

مستخرج من
تفسيره

أمرته من خصوص

أصل في النص
أن كل منصرف يوقف حكمه على شيء
لا يجعل معلقا بشرط لا سببا إلا فيما لا يجعل التعليق

أما اجازة الزوج
نصوص

وجود الشرط
بيع الفضول

ضرورة عدم اكتمال البيع بمقتضى بالشروط لان البيع لا يكمل
 بالتعيق فتؤخر حكمة الوقت اجازة المالك وكذا اذا قطعت
 يد العبد في يد المشتري من الغصب واخذ المشتري ارضها
 ثم اجاز المالك البيع فالارض للمشتري لانه المالك قد تم للمشتري
 من وقت الشراء لانه الحبس المالك هو العقد وكان تاما في نفسه
 ولكن يؤخر حكمه لما منع هو المقصود من فساد الرقعة بالاجازة
 ثبت الملك من وقت وجود السبب يكون الاجازة في لانه اذا
 في الابداء فتبين ان القطع حصل على ملكه فيكون الارش له وعلى
 هذا اكل ما حدث للجارية عند المشتري فخر وليد وكيفية لم يجر
 المالك البيع اخذ جميع ذلك معها لان ملكه بقي تقريرا فيها والكل
 والارش والوالد لا يملك الا يملك الاصل وفي بيع الفاسد لا
 المنفصل المتولدة الاصل للمشتري لثبوت الملك وجوب
 الضمان الاضطراب لا يبطل حتى غيره ولذا ضمن قاتل حمل صايل
 وان كان في وقت مضطرا دفع الضرر عن نفسه اعمال الكلام اولى
 من اتماله متى امكن واذا لم يكن اهل فلو اوصى لشيء فلا يتناول
 الذكور خاصة في قول ابى حنيفة لان حقيقة الاثم المذكور وان
 الاناث تجوز ويمكن العمل بمقتضى الحقيقة وانما تعذر العمل
 مجورا احتيا او عرفا او شرعا يهل فانه كان له مجاز متعارف يعمل
 كما اذا حلف ان لا ياكل من هذه الخلعة او هذا الدقيق حث في الاول

البيع لا يكمل

سبب الملك

خالكب الارش

الضمان لا يبطل حتى غيره

العمل الكلام او
 في اتماله

في قوله

لكونه

باكل ما يخرج منها او يمتنها ان باعها واشترى به ما كولا
 ان في باكل ما يتجدد منه كالجوز وكواكل عين الشجرة والدقيق لم يحث
 على الصحيح لانه الحقيقة مجزئة ولو حلف لا يبيع قدس في
 دار ولا في حث بدخوله مطلقا سواء كان دخل كبا او ما شيا
 حافيا او متعلقا لانه المعنى الحقيقي منها مجزئة عرفا
 العتبي لو حلف لا ياكل لهما لا يحث باكل لحم تخمير ولحم الادنى
 لانها مجزئة شرعا وقال به يفتي كذا في الكافي وانما تعذر
 الحقيقة والمجاز اهل وهذا لو قال لامرأة المعروف ابوها هذه
 لا يحرم ابدا لانه تعذر حقيقة ظاهر وكذا تعذر ارادة الظهار
 لانه لا يصدق عليه حد الظهار وكذا اذا كان اللفظ مشتركا بين
 مخرج كما اذا وصى لمواليه وله متيق ومتيق بطلت كذا في الفتا
 الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني ومفروغها
 الكمال بشرط براءة الاصل حواله وهي بشرط عدم براءة كماله
 واعلم ان هذا الاصل فيما بعد الطلاق والاعتاق وفيها براعي
 الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبد انه ادب الى كذا
 في كيس ابيض فانت حر فاذا ابا اليه في كيس آخر لم يعق وكواكل
 بطلاق زوجته من غير افعلة على كاس لم تطلق وخرج من هذا الاصل
 في بد النظر ما ابل منها لا ينفقه الهبة بالبيع بلا ذكر الشرط
 ويجوز ان لا مانع ولا صارف من ارادة المعنى الحقيقي من البيع

بيعه

فوق من الدخول
 ودخل العبد

انما في خلاف الشغل

على طريق التخيير

وهو شبه حانة تجارية

كما في قوله اعني المضمير
 في لفظ واحد في قوله الكيس كمالا
 والمقاصد

الاصل

في الطلاق والعتاق
 راعى الالفاظ لا المعاني

في الدخول

في لفظ البيع بلا ذكر الشرط

حتى ينفقه بلفظ البيع الهبة

لان البيع لا يبطل بالبكوت غير الثمن بل بنفسه عند البعض كما في الهدية
 وغيره بل ينفقه ويثبت الملك بالقبض فكانه باع بقيته فينفقه
 ولا يبطل فلا ضرورة بارادة المازفة انت تحتاج الى نظر دقيق
 في سائر المسائل الخارجة عن الاصل في بدء النظر ليقف لك
 اسباب خروجها عن الاصل لان القواعد والاصول اذا لم تكن
 مطردة لا يقع الاستدلال بها مع انه القوم يستدلون بها
 في كثير من المسائل وانما لم التزم التفصيل في هذه بحرف بل المراد
 الترتيب لتسهيل البسط والتفصيل مانع فمن امكن النظر في هذا المثل
 انفتح له جواب ما اوردوا على صاحب الهدية فيما قال اذا ادعت
 المرأة الطلاق قبل الدخول بها استخلف الزوج انتهى وخطب
 شرآحنا في وجدانه فائدة التقييد بالدخول حتى قال صاحب
 العناية الاكملت **فان قلت** بل في تخصيص ذكر قبل الدخول فائدة
قلت هي تعليم ان دعوى المهر لا يتفاوت بين ان يكون
 كل مهر او نصفه انتهى ثم هو منصف اورد النقص في هذا الجواب
 وقال فيه نظرا لان الاطلاق نفى عن ذلك وليس به توهم التقييد
 بذلك **اقول** الجواب الثاني في نظره عن هذا الاصل الذي ذكرناه
 في صدر الكلام وتقريره ان قصد صاحب الهدية من اراد هذه
 المسئلة فانها اذا ادعت الطلاق قبل الدخول بها يوهم عدم
 جواز الخلف في هذه المسئلة لان دعواها دعوى النكاح معني

من ينفقه بنفسه

مع وجود الحقيقة

لا يحل للمهر ما لم يزوج

كذا في الحنف

معني والاعتبار للمقصد والمعاني وهذا الوهم لا يوجد
 فيما اذا ادعت بعد الدخول لان دعواها في دعوى الطلاق
 لفظا ومعني لانها بتسليم البضع تدعي المهر لا مجرد النكاح ولا
 انه الاستخلاف يجري في الطلاق عنده فعلم انه التقييد بالقبض
 لدفع اطلاق التوهم كما قيد استخلاف الاني في افسد السلوة
 بالآخرين في المتن حيث قالوا استخلف انما في الآخرين
 فندت صلواتهم مع انه كما استخلف الاني في الاوليين ففسد
 ايضا واجيب عنه بان تخصيص الآخرين بالذكر لدفع توهم ان
 يصلح الاني في الآخرين للاستخلاف لعدم وجوب القراءة فيها
 لا لدفع اطلاق الحكم ولما لم يذكر في محله وانما الحكم في مسئلة الطلاق
 بعد الدخول داخل في القاعدة الكلية وهي قوله عليه السلام
 على المدعي واليهين علم من انكر فلا حاجة الى ذكره ولم يذكر شرآحنا
 هذا الوجه السالم عن النظر مع وضوحه فكانهم غفلوا عنه وهذا
 مما ترك الاولونه للآخرين والمحمد لله رب العالمين اعتبار
 المعنيين من لفظ واحد لا يجوز بلا مرجح في الاثبات ويجوز في
 ولما انه اوصى المواليه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطلت
 لتقدير ارادة احد المعنيين بلا مرجح في موضع الاثبات كما
 ما اذا حلف لا يكلم موالي فلان حيث يتناول الاني والافضل
 لانه مقام النفي ولا تنافي فيه الايمان مضمونه بنفسها

انما الحكم في النكاح

الاصل في المهر
 اعني المهر لفظا وعادة لا مجرد
 بلا مرجح في الاثبات ويجوز في النفي

مضمونه
 الايمان بنفسها

اعلم ان الاماينة ثلثة اقسام احدها عين غير مضمونة اصلا
كالامات فانه الضمان عبارة عن روث مثل الهالك ان كان
مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة انه هلكت بلا تعد
فلا شئ في مقابلتها وان هلكت بتعد فلا يبقى امانة بل يكون
مضمونة وثانيتها عين مضمونة بنفسها كالغصوب والمضروب
على سوم الشراء والمبيع بيعا فاسدا والقوم يسمونها الاماينة
المضمونة بنفسها وثالثتها عين ليست بمضمونة في حد ذاتها لكن
يشبه المضمونة كمبيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن بمثل
او قيمته لكن الثمن يسقط عنه ذمته المشتري وهو غير المثل والقيمة
فمجرد هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغير ما كان منه
قبيل المشاكلة الافعال المباجة لا يجوز مباشرتها الا بشرط ان
يؤدى احدا فان الرمي بقصد الصيد مباح فاذا اصاب اميا
يضمن ويأثم دون ان يثم القتل اما الضمان فالاثم فلهذا التحرز ترك
الاحتياط واما كون الاثم دونية لعدم القصد وكذا الحكم في خطا
والجاء مجراه في كل جنائية الاقرار لمنه شرعا كالبيعة بل اولى
وعقلوا بان الكذب فيه ابعد واما قول ابي يوسف رحمه الله اذا قر
احد بين او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر انه
لم يكن كاذبا فيه ولست بمبطل في دعوته فاستحسنه وجهه
ان العادة جرت بين الناس انهم اذا ارادوا الاستدانة

امانات

عين مضمونة

سوم

والفان في الامانة
مما ذكره في الامانة

بما شرع في
الافعال المباجة لا يجوز
مباشرتها الا بشرط
انه لا يؤدى
احدا

والاثم

والاثم

الاقرار كالبينة
الاقرار بغيره شرعا كالبيعة
بل اولى

والقول بغيره اليوم

فردعوا

الصك قبل القبض ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار ليدل
على اعتباره هذه الحالة فيختلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس
وكثرة الخداع والجنابات وهو يتضرر والمدة لا يضره العين
صادق افصار اليه فخرج عن هذا الاصل ما قال رجل لاخر
اشترت هذه الجارية منى فانكر جاز للقبائل وطهرها مع انه
هذا الاصل يقتضي عدم جواز الاقرار به بملك الغير واجب عنه
بانه المشتري لما جده كانه فسخا من جهة فاذ ترك البائع المضمونة
ثم الفسخ باقران العلانية وهو امسك الجارية كذا في درر الحكام
الاقرار لا يحمل التعليق لانه التعليق بما فيه خطر عين وكذا
لو قال لفلانة على الف درهم ان شاء فلانة فقال فلانة
قد شئت فهذا باطل لانه اجاز تردي بين الصدق والكذب
فان كان صدقا لا يصير كذبا لقوات الشرط وان كان كذبا
لا يصير صدقا بوجوب الشرط الاقرار بعد الدعوى صحيح دون
العكس ولذا اذا قال الارض لى والبنا فلانة يصح اقراره
لانه ادعى اولاً الارض بقوله الارض لى ودخل البناء في
دعواه تبعاً فاذا اقر بالبنا فلانة كان اقراره بعد الدعوى
فيصح على مقتضى الاصل واما اذا قال الارض لفلانة فذل
البنا لى يكون دعواه بعد الاقرار رجوعا عنه والرجوع عن الاقرار
باطل لانه امرادهم بقوله دون العكس اقرار الانسان ليس كجحة على غيره

تحرر صك الديون
فمن القبض

قصير
ترجع اليه

اراد التعليق خط غير
الاقرار لان

الاقرار بعد الدعوى
دون

يصح اقراره

الاقرار بغيره
الاقرار بغيره

ولد اذا اقرض بالارض لم يرد ثم تبنيها لعمرو فكلما لم يرد
 لانه الاقرار بالارض لم يرد يستتبع البناء فالاقرار بالبناء بعد
 ذلك لعمرو واقرار على الغير فلا يصح وقوم هذا الاصل كثيرة الاول
 لا يكون سببا للاستحقاق عرض الى مسئلة على طريق الاستيفاء
 وهي انه قال ادعى الدين المال من المديون على طريق الدفع انك
 المال منى فانكر الدين الاستيفاء واقام المديون البينة على
 بالاستيفاء هل يقبل بيته ام لا قلت في جوابه نعم يقبل
 فلما عرض القسوى الى القاضي قال هذا في الحظ البراءة
 حيث قال في دعوى الدين اذا قال المدعى عليه المدعى قربا استيفاء
 المال منه واقام البينة عليه انه لا تسمع بيته لانه هذا دعوى
 الاقرار في طريق الاستحقاق لان الدين تقضى بالمال
 فيصير المقبوض مضمونا على القابض ديناً للدافع على ما عرفت في
 موضعه ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فثبت
 هذه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق من حيث المعنى انتهى
 فقلت لالان المسئلة التي استفتي عنى ليس من هذا الجنس
 فالاعراض فيها من قلة التدبير فيما اراد صاحب الحظ فانه ردت
 التفصيل في هذا المقام فاستمع ما القى اليك من الكلام انه لا
 على حقيقة ما قال صاحب الحظ موقوف على المقدمات الاولى
 انه الدين اذا قبض من المديون مثل ما عليه من الدين يكون ديناً عليه

الدين على المدين

الاقرار لا يكون سبباً للاستحقاق

الرفع ط

الحظ

تمنه امر المدين

دعوى الدين تقضى بالمال

فقلت لالان المسئلة

تجرب لطيف

بغير اقرار المدين

فقال المدين

والله اعلم

الدين على المدين

فحقق المالك ويصح التقاض التامية انه رجل اذا ادعى الاول
 ابتداء بان يقول انك اقرت لي بكذا فادفعه الى اوصل
 الاقرار سبباً بان يقول ان لي عليك كذا لانك اقرت
 لم تسمع عنده عامة المشايخ لانه نفس الاقرار ليس ناقلاً للملك
 واجمعوا على انه لو قال المدعى لي عليه كذا وكذا اقرت به هذا المدعى
 عليه يصح المدعى وتسمع البينة على اقراره فذكره صاحب الدرر
 في اوائل كتاب الاقرار اذا عرفت هذا فاعلم اذا قال المدعى
 عليه المدعى قربا استيفاء هذا المال فكانه قال انه المدعى اقرت
 بهذا المال فثبت عليه بسبب اقراره فصحة تقاض الدين بالدين
 فاستقام معنى الدينون تقضى بالمال كما حققناه انفاً
 فهذا صريح في كونه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق من
 حيث المعنى فلا يصح دعواه ولا تسمع بيته وما اذا ادعى
 الدين المال من المديون فقال المديون على طريق الدفع انك
 استوفيت المال منى فانكر الدين الاستيفاء واقام
 المديون البينة على اقراره بالاستيفاء فلا شبهة في جواب
 استماعها لانه ادعى ابتداء استيفاء الدين الدين
 ثم اقام البينة على اقراره وهذا ليس دعوى الاقرار ابتداءً وانما
 لم يجعل الاقرار سبباً للاستحقاق فيصح دعواه وتسمع بيته
 هكذا وجب التفصيل في هذا المقام كيلا يتوهم خلاف المقصود والمراد

جعل الاقرار سبباً

وعليه القدر

لانه فانه الصورة ليس سبباً الاقرار

صخر يكون من قبل الدعوى لسبب الاقرار

المدعى وهو المدين يدعى الاستيفاء

ويؤدي الى تضييع حقوق الامام والمحدث في الانعام
والصلوة والسلام على نبيه وآله واصحابه الكرام الاقرا
لشيء لا يبطل بالانكار التام ولذا راجل قال لا يخرجني هذا
العقد لصدني يعني لا جدي فباع منه فلما طلب منه فلان ابي
ان يكون امره بذلك فلقد انزل لاني اخذه لاني قوله ان بق
لصدني اقرار منه بالوكالة عنه ولا يبطل بالانكار التام
الاقرار لا يرتد بالرد ولذا اذا اشترى رجل لاجل فاداه طلب الاجر
منه انكر امره فلقد راجل لاني اخذه بقوله السابق ولو قال ذلك
لم امره له ثم بدله باخذه لم يكن له ذلك لانه اقرار الرجل باشترائه
ارتد بالرد على مقتضى هذا الاصل الاقرار غير معتبر اذا تضمن
ابطال حق الغير ولذا اقرار المريض بدين لم يعرف اسبابه وعليه ويؤثر
الصحة يقدم ويؤثر الصحة لان حق غرماء الصحة يتعلق بهذا
المال استيفاء فلو اعتبر اقراره لزم ابطال حق الغرماء وخروج
عن هذا الاصل فالواقر المريض بالوارث بانه يقول زيد ولدي
مثل صح اقراره وقد يتضمن ابطال حق بقية الورثة واجيب بان
استحقاق الورثة بالمال بالنسب والموت جميعا فالاستحقاق
يضاف الى آخرهما وجودا وهو الموت فعند الاقرار لاحق للورثة
حتى يلزم منه ابطال حق الغير بخلاف الدين فانه يجب بالاقرار
لا بالموت الامر بالصرف في ملك الغير باطل ولذا اجاب

الاقرار لا يبطل
بالانكار التام

الاقرار لا يرتد
بالرد

الاقرار غير معتبر
اذا تضمن ابطال
حق الغير

هذا الذي

لا يرتد من حيازة الميراث
ولا من التوارث في
حياته

الاقرار بالصرف
في ملك الغير باطل

في حياته

لان

لان ان يستقرض بالوكيل ملك المقرض والموكل لا يملك
تفويض التصرف في ملك الغير لانه محل العقد في شرطه لكون
المحل شرط كما عرف في علم الاصول وليس بوجود في التوكيل
بالاستقراض ويرد عليه بانه التوكيل بالشراء جائز وما ذكرتم
موجود فيه لانه المبيع ليس ملك الموكل وجاز التوكيل فيه
وبجواب انه محل في الشراء هو الثمن وهو ملك الموكل
وفي الاستقراض الدراهم المستقرضة ليست ملك الموكل
لا يقال ان جعله محل فيه بدلها وهو ملك الموكل لانه
ذلك محل التوكيل بالاقرار جائز وانما قلت بالاقرار
ولم نقل ببقاء الاقراض او ارض على ما سيجي ان شاء الله تعالى
في باب الدال في بيانه فوله الدون تقضي بانها الامر
يفيد وجوب ابقاء الفعل مرة فلا يوجب التكرار عند علمائنا
حتى نفهم منه غير قرينة ولا يحتمل حتى يكمل عليه عند البيهقي لانه
بالصيغة المشتقة من المصدر طلب تحقيق المصدر لا غير وانما يتم
فرد فلا يحتمل العدو قال الشافعي رحمه الله تعالى على غرض البيهقي
قال لامرأة طلقني نفسك فعندنا لا يصح نية الاثنين لانه
الامر لا يحتمل التكرار وعنده يصح لانه يحتمل العدو فلا يقال ان
نية الثلاث يصح عندها ايضا فما قولكم لا يحتمل العدو لانه الفرد
يتنوع الى حقيقة وهو اقل الجنس واعتباري وهو تمام الجنس لانه فرد

من التفرقة في ملك الغير
الملك بالشرع

الاقرار لا يبطل
بالانكار التام

الاقرار لا يبطل
اذا تضمن ابطال
حق الغير

النية

الفرد يتنوع

جواب فلا يقال

بخط

اعتباري بالنسبة الى ساير الاجناس فاذا قال طلقني
 يحل علي فرد حقيقي وهو طلقه واحدة ويحل فرد الاعتباري
 فاذا نوى بيقع واما التثنية عدد محض فلا يتناول اسم الفرد
 الحقيقي وأعلم ان التثنية في الامة كالثلث في الحرة وكذا
 ساير الاجناس اذا كانت فردا حقيقة كما اذا لم يكن صيغة
 صيغة تشية او جمع سواء كان معروفا او منكرا كقوله لا
 اشرب الماء او ماء او كانت فردا حكما كما اذا كانت صيغة
 صيغة جمع معروفا بلام الجنس كقوله لا اشترى العبيد او مضافا
 الى الجنس كقوله لا اكلم بني آدم يحل على اذني الجنس على احتمال
 كمال الجنس لانه الجمع المحل بلام الجنس او المضاف بلام الجنس بزيادة
 الجنس ويطلق الجمعية وسيجي تحقيقه في باب الحكم ان شاء الله تعالى
 واما اذا كان الجمع منكرا كقوله لا اشترى عبيد لا يحث مالم
 يشتر ثلثا منه العبيد لانه الفرد الحقيقي في الجمع ثلث لانه اقل
 الجمع والفرد الاعتباري فيه جميع افرادة فلا يمكن الاختصاص فيقتضي
 كونه مراد الخالف للفرد الحقيقي وهو ثلثه في الجمع وعلم بهذا ان
 مراد القوم بقوله لم جمع المضاف فز قيل الفرد حكما كمالا لجمع المضاف
 الى غير الجنس فاذا حلف لا يكلم اخوة فلان لا يحث مالم يكلم
 جميع اخوته لانه لا مانع من اراوة الجميع لا مكان الحصر كما في الزيادة
 والظاهر ان مراد الخالف جميع اخوته وخرج عن هذا الاصل ما اذا

التثنية
عند محض

التثنية في الامة كالثلث
في الحرة
معروفا او منكرا

الفرد الحقيقي في الجمع

ادع

حلف لا يكلم عبيد فلان هذه فائدة لا يحث مالم يكلم ثلثه منهم
 وان كان له علماء وكثيرا على خلاف مسئلة السابقة والجواب ان
 الاضافة عدم عند الاشارة فتبقى مجرد الجمع المنكر ذكره في الفاتحة
 الاضافة للتعريف وما هو للتعريف لغو عند وجود ما هو المبلغ
 منه فيه والاشارة ابلغ منها فيه لكونها قاطعة للشركة
 لكونها بمنزلة وضع اليد عليه فاعبر الاشارة ولغت الاضافة
 خذ هذا واعتنم واحفظ ولا يهم فان ما استفيد من هذا
 لا يستفاد من المطولات مع القليل الايمان بمقاصد
 ومن فروعها ان بيع العبيد ممن يتخذ خمر او يقصد بها التجارة
 فلا يحرم عليه وان قصد به لاجل التخيروم وكذا اغرس الكرم
 ونظاير كثيرة في الالفاظ التكفير كما ترجع الى قصد الاستحفا
 ومنها اذا قال المسلم للذمي اطال الله بقاءك قالوا ان
 نوى بقلبه ان يطيل بقاءه لعل ابنه يسلم او يؤدى الجزية عنه
 ذل صغار لا بأس لانه هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة
 المسلمين الايمان مبني على الالفاظ والعرف لا على الاعراض
 فاذا حلف لا يبيعه بعشرة فباعه باحد عشر او بتسعة لا يحث
 مع ان الغرض ان لا يبيعه بعشرة بل بزيادة فاللازم باعتبار
 الغرض ان لا يحث في بيعه بتسعة ولم يوجد كذا في الاشباه
 والظاير ولكن ذكر في ايمان هذا الجمل هذا جواب القياس وفي

عند عدم الاشارة صح
لغو

الاضافة
للمعروف

في فليط بزيادة من التثنية

الايمان بمقاصد

النصير

ط
الاف
الايمان مبني على
والعرف لا على الاعراض

وفي الاستحسان عكس هذا وكذا المشتري اذا حلف ان لا يشتري
 بعشرة فاشترى باحد عشر حيث في الاستحسان وجه لا يمانع
 منية على العرف والبايع اذا اراد ان يحلف لا يبيع بعشرة الا
 بالزيادة انما يحلف بهذا الوجه عادة والمشتري اذا اراد ان
 يحلف على ان لا يشتري بعشرة الا بنقصا يحلف بهذا الوجه عرفاً
 والعرف قاض على القياس وقال صاحب الهداية في كتاب البيع
 لو ارادت المرأة الخروج فقالت اني خرجت فالتفت فوجدت
 ثم خرجت لم يجز ذلك ان اراد رجل ضرب عبده فقام
 اخوان ضربته فغدي فخره ثم ضربه لم يجز وهذا تسمى
 بين الفور وتفرق ابوجه رحمه باظهاره ووجهه ان مراد
 المتكلم الرجوع عن ذلك الضربة وطرحه عرفاً وبني الايمان عليه
 ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى قال جل جلاله او ما
 املك صدقة يقع على مال الزكوة والقياس على كل المال
 وهو زفر رحمه كما اذا قال ثلث مالي صدقة يقع على الكل لان
 اسم المال عام فيعمل بالعموم ولكن ترك القياس بالاصل الذي
 ذكرناه في صدر الكلام وبما انه ما اوجب الله تعالى من
 الصدقة المضافة الى مال المطلق بقوله تعالى خذ من اموالهم
 انصرف الى الفضول لا الى كل المال فكذا ما يوجب العبد
 نفسه بخلاف الوصية لانها باحت الميراث لكونها خلافة

كما في زوج والعير

تفرد الوصية رخصاً

باب العبد مضمون بجاهل

أما إذا لم يمتد إليه

اسم المال عام

عبد

كما لو رآته والارث يجري في جميع المال هكذا الوصية
 باب الباء البعض لا يرتد على الكل الا في سلبه واحدة
 وهي اذا قال الرجل لامرأته انت على كذا حتى فانه صريح في
 الظهار ولو قال كاتي كانه كناية لانه قوله كاتي يحمل الكرامة
 او الظهار والطلاق فمما نواه تعين البقاء على وفق البيوت
 فمن باع الدخيم بالدرهمين او اشتري عبداً بالدينار رطل
 خمر ثم سقط الدرهم الزايد والبطل الخ لا يحكم بفسخ البيع لان عقوده
 فاسد او الفاسد لا ينقلب جائزاً وكذا اذا تزوج امرأة وتحت
 اربع سنوة ثم طلق الرابعة لفسخه كالحامخسة فاما اذا باع
 بشرط الخيار اكثر من ثلثة ايام واجاز له الخيار في مدة خارجة
 البيع وصاحبه رحمه فلهما فخره فانه يقول اني قد اعقد
 قد انعقد فاسداً او الفاسد لا ينقلب جائزاً على مقتضى هذا
 الأصل فكانه كالمسائل التي ذكرناها في صدر الكلام ولا تحصى
 ربح سقط المفسد قبل تفرقه ومشتريهما اختلفوا في حكم هذا
 العقد في الابتداء على قول ابي حنيفة فذهب العراقيون الى انه
 ينعقد فاسداً ثم ينقلب صحيحاً باسقاط خيار الشرط قبل اليوم
 الرابع وتفرقه انه العقد فاسد في الحال بحكم الظاهر لان الظاهر
 رواها على الشرط فاما سقط الخيار قبل دخول اليوم الرابع زال
 الموجب للفساد فيعود جائزاً وهذا لان هذا العقد لم يكن فاسداً

البعض لا يرتد
على الكل

الكرامة

التقاضي على
البيوت

منه

من ينقلب الفاسد الى جائز

مردودة ط

لعينه بل لما فيه من غير مقتضى العقد في اليوم الرابع فاذا زال العجز
 عاد وجازاً كما اذا باع بالرقم وهو ان يعلم البائع على الثوب
 بعد ما يعلم به الدال او غيره فمن الثوب ولا يعلم المشتري
 فاذا قال بعثت هذا الثوب برقمه وقبل المشتري من غير ان
 يعلم المقدار في عقد البيع فانه علم المشتري قدر الرقم
 في المجلس وقبل ان يثبت جازاً بالاتفاق وهو ان
 خواصه واليه حال من لائمة السرخى الى انه موقوف فاذا
 مضى جزء من اليوم الرابع فقبل تقرر البيع وتقريره ان اشترا
 الجواز غير مفيد للعقد وانما المفسد اتصال اليوم الرابع باليوم
 الثلاثة فاذا جاز قبل ذلك لم يتصل المفسد بالعقد كما صححنا
 والجواب عما قاس من زور حقه في المبدأ ان الفساد في
 في طلب العقد وهو البطلان فلم يكن دفعه وفي سئلنا في شرطه
 فامكن كذا في العناية بقاء الحكم يستغنى عن بقاء السبب ومن
 فروعها اذا اشترى عبداً بالجواز فمرض العبد في مدة وفهم
 المشتري البائع في الرد وبطل القاضى الجواز في الرد المرض
 في مدة الجواز ليس له ان يرد بعد زوال المرض في مدة كذا في
 المحيط فالتسليم في حكم باطل الجواز المرض ولا يحتاج بقاء
 الحكم وهو بطلان الجواز بقاء السبب وهو المرض فان قلت
 ما الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة التي في باب الرجوع

٥ التغير ظ
 البيع برقم معتاد
 النبي السند
 مال لائمة
 قوله انه امر الى البيع
 بخبر الاربعة ايام
 انفس استأخذ
 وهو بخبر الاربعة ايام
 تفاد الحكم
 يستغنى عن بقاء
 السبب

في الهبة حيث قالوا اقضى بطلان الرجوع لما منع زال المانع عاد
 الرجوع اقول مقتضى الجواز في المسئلة الاولى كونه العقد موقوفاً
 بحكم القاضي صار العقد لازماً فسقط مقتضى والى قط لا يعود في
 المسئلة الثانية مقتضى الرجوع كون الواهب احق في هبته وهو
 لا يسقط بقضاء القاضي بطلان الرجوع ولكن لا يعمل المانع فاذا
 زال المانع عاد الممنوع وبهذا اتفق الفرق بين هذا المصل وبين
 المصل الذي قاله القوم الحكم ينتهي بانتهاء علته فالمسئلة الاولى
 من فروع بقاء الحكم يستغنى عن بقاء السبب الثانية من فروع حكم
 ينتهي بانتهاء علته وتسيا في زيادة التفصيل في باب التبرع
 انشاء الله البقاء اسهل من الابتداء يعني على هذا الال
 احكام كثيرة بقاء النكاح بلا شهود وامتناعه بدونهما ابتداءً
 وجواز الشروع في الهبة بقاء لابتداء كما اذا وهب واراد رجوع
 في نصفها وشاع بينهما فالشروع الطارى لا يمنع بقاء الهبة
 وقال بعض المشايخ اواقف الفاسق قضاء يفتح ولو قلده وهو
 العدل ففسق بغزل به واعترض بان هذا الال ينافي جواز التقليد
 مع الفسق ابتداءً والغزل الفسق الطارى لانه ابتداءً وهو
 التقليد مع الفسق ههنا اصعب وصح والبقاء وهو التوقيف
 على القضاء اسهل منه ولم يبق واجيب عنه بان التقليد
 مع العدل يتضمن شرط العدالة فكانه كانه محققاً بالشرط والمعلق

الرجوع الهبة
 مسئلة بخبر
 ان قط لا يعود
 مسئلة الهبة
 اتفق
 مسئلة بخبر
 مسئلة الهبة
 آتقاء سهل من
 ٥ يثنى ظ
 الرد الجال صح
 النقطة
 الرد الجال لم ين
 المعلق يتغير بانسقاط الشرط

بالشرط ينفي بانتفاءه ، بقاء الشيء الواحد في المحلين في زمان واحد
واحد محال ، ولذا اذا امت الحوالة برئ المحل من الدين بقبول
الحال والمحال عليه لانه معنى الحوالة النقل وهو يقتضي فراغ ذمة الاصل
ليلا يلزم بقاء الشيء في المحلين في زمان واحد بقاء القوي على الضعيف
فاسد فاذا شرع المسافر في الصلوة بلا تحري القبله فسدت صلوة
وانه علم قريب اصابته لانه حاله بعد العلم اقوى من قبله فلا يجوز
البيع سالب للملك والشراء جالب ، فمن يعقل العقد على هذا
الوجه من المجورين حتى يبعه وشراؤه موقوفاً وخير وليته بين الفسخ
والامتناع ، بينة النفي غير مقبولة ، وفي ايمان الهداية
لا فرق بين ان يحيط به علم الشاهد او لا في عدم القبول تبسيرا
لانه علم الشاهد اخر في تبسيرا الاطلاع عليه بلا ذكر ذكره في قوله
عبده حران لم ارجع العام فقال حجج وشهدت به انه انه
ضحي العام بالوقوف لم يعشق عبده وهذا عند ابي وابي يوسف
رحمهما وقال محمد رحمه يعشق لانه بن شهادة قامت على امر
وهو النسخة ومن ضرورية انتفاء الحج فيحقق الشرط ولما انها
قامت على النفي لانه المقصود منها نفي الحج لا ثبات النسخة لانه
لا مطالب لها فصار كما اذا شهد وانتم حج غاية الامر
ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد ولا يعتبر عندهما لانه لا يميز
بين نفوق نفي تبسيرا ، كذا في اكثر كتب الفروع لكنه مخالف لما نقل

لما ثبت النفي في زمان واحد
بما القوي على الضعيف
البيع سالب للملك والشراء جالب
مقبولة بنية النفي غير مقبولة
أخر في الشهادة
لا يطلب بها
لا يطلب بها
لا يميز بين نفي ونفي

في كتب الاصول حيث قال صاحب المنى في فصل المعارضة
والاصل في ذلك انه النفي بدليل يعارض المثبت والا فلا
كالشهادة على ان الزوج انه لم يستثن في الطلاق او لم يقل
قالت النصارى عند قوله المسيح ابن الله لانه هذا النفي يحيط به
علم الشاهد دليل يوجب العلم به وهو انه ما يكون في باب الكلام
فهو مسموع من المتكلم لمن كانه بالقرب منه وما لا يسمع منه يكون
وتدنية لأكلاما وفي العناية قال الامامان العالمان في التحقيق
شمس الائمة وفخر الاسلام اذا قال الشاهد انه الزوج لم يقل
هذه الزيادة قبلت الشهادة لانه قولها به ايمان منها لا حجة
علمها بذلك فكان التميز بين نفي ونفي معتبرا او كمن ليس
المصنف لافضائية الحجج كما في مسئلة الاستبراء والسفر
والعقل مع البلوغ وغيرهما وكذا مخالف لما ذكره المبسوط
انه الشهادة على النفي تسمع في الشروط ولهذا الوقال لعبده
ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فشهد انه لم يدخل الدار
اليوم تقبل وتقضي بعقده وما قال صاحب الهداية من
قبيل الشروط فالفرق بين عدم الدخول وبين عدم الحج مشكل
الكلهم الا انه يقال مسئلة الحج واقع عند تعارض بينة العبد
على الوجه المذكور بينة المولى على انه حج في هذا العام وحج
يوهم لزوم التمسك لانه كل واحدة من البيتين في صورة

وتفصيل المذكور في حاشية في حاشية
منه حجة انه حجة

الدندنة ان تسمع من الرجل نفي
ولا تقسم ما تقول حاشية

تفصيل المذكور في حاشية
نذكر من حاشية في حاشية

الحاشية على النفي
نسخة من النفي

منه حج مشكل

لزم من حاشية
الاستدلال

في صورة الاثبات فالتوهم تدفع بترجيح بيته المولى لانها
 مثبتة صورة ومعنى فبيته العبد مثبتة صورة لا معنى فلا
 يعتق لعدم تحقق الشرط وهو عدم الحج والمولى اثبتة وآما
 مسئلة المبسوط واقع عند عجز الزوج عما قام به البيته في
 يقع الطلاق بالاتفاق ولكن دليلهما في وقوع الطلاق
 ان الاصل في الحوادث العدم فلا يثبت الا بالبيته فلما
 عجز الزوج عن الاثبات عند الدعوى حكمت بعدم دخولها
 لانه اصل منقوع الطلاق لتحقيق الشرط وهو عدم الدخول
 الي يوسف رحمه يحكم بالطلاق بشهادة النفي فتحقق الشرط
 فينقوع الطلاق ايضا ويؤيد ما قلنا ان الزوج اذا اثبت
 الدخول ان يمكن ان يقول يقع الطلاق فان لم فعلك البيان وكذا
 مخالف للاصل الذي استدل به محمد رحمه مع كونه مسلم بين القوم هو
 الضرورات مما لا يدخله الشك عندنا قوة شهادة شهادته بحيط به
 علمه تكذيب الثابت بالضرورة وهو ما لا يجوز عندنا فاعلم
 الاصوليين يلزم ان يكون في هذا الباب اصلين احدهما عدم
 الشهادة في النفي اذا كان غير محصور لا يحيط به علم الشاهد والاخر
 قبول الشهادة في النفي اذا كان محصورا لا يحيط به علم الشاهد
 وليس كما ترا قول الطائفة من قولهم غيب واني يوسف
 رحمه لا فرق بين نفي ونفي تيسيرا على خلاف قول محمد رحمه فلم يذكر

اصل زواج الدم

كل طهر زينة على

لا حكم

لا خلاف فيما اذا شهدا على ان الزوج انه لم يستثن في الطلاق
 او لم يقتل قالت النصارى المسيح بن احمد ويحكم بالطلاق في الاول
 وبالكفر في الثاني بالاتفاق مع ان مقتضى الاصل عندهما
 ان لا يحكم بالطلاق والكفر لانه البيته قامت على النفي والجواب
 ان شهادتهما على انه طلق امراته او تكلم بكلمة الكفر ولا يعتبر قولهما
 انه لم يستثن او لم يقتل قالت النصارى لانه الاصل في الحوادث
 العدم ولا يحتاج الى اثباته بالبيته فلا يرد النقص على اصلهما
 فلا خلاف في مثل هذا بينهما وبين محمد رحمه انما يكون في الدليل
 لا يحكم فليدما ما ذكرنا ودليل الي يوسف تقدم في اثبات الكلام
 فلا حاجة الى الاعادة واستثنى ابن النجيم عن هذا الاصل في اشياء
 عشرة مسائل على وجه الاختصار ليس كما ينبغي في هذا المقدار
 في البيان يظهر الجواب في سائر المستثناة لمن له ذوق سليم
 ولا حاجة الى التفصيل عند غير احقر من غير التطويل ولحمد الله الملك
 الجليل بيع الحقوق لا يجوز بالاقرار ولما اصبح بيع حق المرور
 تبعا للارض بالاقرار في الاصح وحق الشرب كذلك وبيع
 حق التقلى بطل كما في الهداية بيع الدين بالدين باطل فان
 صالح غير كره حنيفة على عشرة دراهم ان قبض العشرة في المجلس
 جاز والافضل لانه يكون بيع الدين بالدين وهو بطل كما في
 الهداية البيئات شرعت لاثبات خلاف الطائفة واليهين

ارث مبرر

ارث مبرر

الدين بالدين باطل

بيع الحقوق لا يجوز

بيع الدين بالدين

ارث مبرر

البيات شرعت

فرمانه کور و الحاد

کند
السا
السا

میلاد

تعين كل على التأسيس ولهذا قال اصحابنا لو قال لزوجتي انت
 طالق طالق طالق طلقت ثلثا وان قال غنيت التاكيد صدق
 وباتة لا تتصل بذكره اليعني في الكنايات واذا حلف على امر لا
 ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان لا يفعل ابد ثم فعله
 ان نوى يمين او تشديد الولم ينو فعله كفارة يمينين بكل
 على التأسيس ولو نوى بالثاني الاول فعله كفارة واحدة
 لانه محتمل وفي التجريد عن ايج رحمة اذا حلف بايامه فعله لكل يمين
 كفارة والمجلس والمجلس سواء على مقتضى هذه القاعدة
 ولو قال غنيت بالثاني الاول لا يستقيم ذلك في اليمين بالثاني
 ولو حلف بحجة او عورة يستقيم ولو هو يهودي هو نصراني او
 كذا اخرها يمينان لانه كلام داير بين التأسيس والتاكيد فيرجع
 التأسيس في النوازل رجل قال لا خروا الله لا اكلمه يوما والله
 لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه
 ثلثة ايمان وان كلمه بعد غدا فعليه يمينان وان كلمه بعد
 شهر فعليه يمين واحد وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه وكذا
 في الخلاصة في كتاب الايمان في الفصل الثاني التاكيد ما كان
 على شرف السقوط بحري بحري الاطلاق في ايجاب الضمان
 ولهذا اذا ارضعت ضرتها الصغيرة حرمنا على الزوج وغيره
 نصف المهر ويرجع الزوج بما ادعى على الرضعة لانهما كانت سبيبا

التفسير في هذه النكاح

لا قضية
 جو كلف ان يقتر
 وباتة لا يقضي
 بالثالث

كلف في هذه الكلمة
 بعدد اليمين

التاكيد ما حلف به
 التأسيس
 بحري بحري الاطلاق
 في ايجاب الضمان

اذا ارضعت الفطرة
 اراد رده الصغيرة
 ط الرضعة والفطرة
 المرضعة

التاكيد نصف المهر وهو في شرف السقوط بتقيل ابن الزوج اذا
 بلغت حد الشهوة والرجوع بما ادعى من نصف مهر الصغير عليها
 انما يصح اذا اتهمت بافاد النكاح لكونها متعديتة وانما اذا
 لم يعلم بالنكاح او علمت بالنكاح ولكنها قدت بوضع الجموع
 والهلاك في الصغيرة دون الفساد لا تكون متعديتة لانهما ما مورة
 به كلف والتعديتة شرط في ضمان المسبب ويحكي تفصيله في باب الميم
 ايمت وكذا اذا علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا يكون متعديتة
 ايضا ولا يقال الجمل بالنكاح في دار الاسلام غير معتبر لانه اعتبار الجمل
 تنافي هذا المقام لم يقع قصد الفساد ولا دفع الحكم فانها اذا لم تعلم
 فساد النكاح علمنا انها لم تقصد فاداه وبعد القصد لا يكون
 متعديتة فظهر ان عدم كونها متعديتة لا يكون بعذر الجمل بل بعدم قصد
 الفساد تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات ولذا
 اذا لم يكن مولى للمكاتب صرفا للصدقة واخذ المكاتب الصدقة
 لكونه من المصارف واذا اده الى المولى عن بدل الكتابة ثم غرر فانما
 ان المولى اخذ الصدقة وهو غني ومع هذا تطيب له لانه العبد
 اخذه صدقة واذا اده عوضا عن العتق فتبدل السبب قائم
 مقام تبدل الذات اخذ اخر قوله عليه السلام بربرة هي كلف
 صدقة ولنا هدية وخم فروع هذا الاصل من اشترى بالفسد وقبضه
 ثم باعه بالبيع كجسمانية قبل نقد الثمن فالبيع الثاني فاسد

والتعديتة

عذر لان الجمل صم
 الجمل لغيره
 فوار الا

تبدل الملك
 قائم مقام تبدل الذات
 مولى المكاتب

لأنه الثمن لم يدخل في ضمان البائع لعدم القبض واذا وصل
 إليه المبيع ووقفت المقامات بين الثمنين بقي له خمسمائة بلا عيب
 وهو ربوا فلا يجوز ما إذا اشترى البائع بواسطة مشتر آخر لانه
 لم يعد إليه المستفاد من جهة لانه اختلاف السبب هو الشراء
 بمنزلة اختلاف الاعيان كذا في الصفاية فكانه باع المشتري الثاني
 غير ما باع البائع الاول فيجوز بيعه كيف كان وأعلم انه هذا
 بالنظر الى غير العاقدين وإنما بالنظر اليهما فإذا حصل المقصود
 لا يبيح باختلاف سبب ويحكي في باب اللام ان شاء الله تعالى
 التبرع لا يتم الا بقبضه ولهذا اذا كان لهما دين على الآخر
 فكل واحد منهما لصاحبه بنصيبه لم يجز لانه لو انصرف الى
 يكون قسمه الدين قبل القبض وهو باطل ولو انصرف الى
 الشايع يكون ضمانا لنفسه فلو قضى بحكم الضمان له ان يسترده
 لانه اوتى ما ليس بواجب عليه ^{ادائه} ومن دفعه ما ليس بواجب
 يسترده ولو اوتى تبرعا جاز لان الدين بالقبض يصير عينا
 بقوله كذا في الوجيز التحليف على فعل نفسه على البتات وعلى
 فعل غيره على العلم لانه لا يعلم ما فعل غيره طاهر فلو حلف على البتات
 لا تمنع غير البين مع كونه صادقا فيها فتضرب به فطو بالعلم
 فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا بهذا اصل مقر عند
 ايمتنا وكان الامام فخر الاسلام يزيد فيه حرفا اي وجها

القبض الثمن

أمر المشتري

وأنما إذا اشترى

الركون

التبرع لا يتم
الا بقبض

قسم الدين قبل القبض

بفعله

التحليف على فعل نفسه
على البتات وعلى غيره

وهو التحليف على فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به ومنه
 فروع هذا الاصل الذي ذكره فخر الاسلام اذا ادعى سرقة العبد
 او اباقه يحلف على البتات مع انهما فعل الغير لانه العبد سرقة وابقا
 في ملك البائع فيتصل الفعل اليه على مقتضى هذا الاصل فبإضافة
 الفعل الى نفس البائع اعتبر فعله فحلف على البتات وذكر
 في الكافي اذا ادعى شخص ان ماني يد يد ملكه واودعي ذواليدانه
 ودعيته في يد من قبل الآخر لدفع الخصومة فانكر يدعي الملك
 الايداع ونجرت يدعي الايداع غرامة البيعة واراوان يحلف للملك
 وهو يدعي الملك حلف على البتات بان يقول واقد ليس هذا
 بودعيته عندك مع انه الايداع على زعمه وقع في ملكه فبإضافة الفعل اليه
 وجب البتات انه على زعمه صادق في يمينه على البتات لانه ملكه لا يكون زعمه
 بلا ايداعه وقال شمس الاية لعلوا في التحليف على فعل الغير كونه على علم
 مطروا في جميع المسائل التي ادعى فيها الباق حيث يحلف على البتات
 لان البائع يدعي تسليم المبيع لما لا خلاف يرجع الى ما ضمن
 وهذا الدليل لا يشمل مسئلة الايداع وتحصره منقوض بهذه المسئلة
 ومسئلة السرقة وغيرهما وصاحب التدرر استدلال في مسئلة الاباق
 بعد ما جعله فرعاً من اصل ما ذكره فخر الاسلام بالدليل الذي اوردوه
 شمس الاية وما اجاب لانه لا يكون دليله شاملاً لنظائره
 مع انه اصل الذي ذكره فخر الاسلام يكفي دلالاته لا المسئلة الاباق

عنه التحليف على البتات

ملكه

وغير ما قبله سلم هذا الفصل طلب الدليل منه عجيب والاعجب
 انه صاحب الدرر في آخر فصل المسائل الخمسة توهم في تعلق
 مسألة البيان على البتات ناقلاً عن الكافي وقال ما حوت
 رسالة بيته ما ورد على ما ورد في كتابه وحاشيته ولا يلحق
 في هذا المختصر ما يخص بالذكر لا يدل على محصر هذا الاصل فيقول
 مفهوم المخالفة ويسمونه اصحاب الشافعي وقيل لخطاب وهو غير
 معتبر عندنا ولا يلزم الكفر في قول اهل الاسناد محمد رسول الله
 او يلزم انه لا يكون غير محمد عليه السلام رسول الله وانكار
 الرسل عليهم السلام كفر وسبب التخصيص في اواخر هذا الباب ان شاء الله
 في قولهم التخصيص بوجوب تخصيص التخصيص في الروايات بوجوب
 نفى الحكم عما عد المذكور ولما قال صاحب الهداية فيما ذكر في الكتاب
 في مسألة الغيرة اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء في
 الجانب الاخر بوجوب عدم جواز الوضوء في موضع الوقوع للنجاسة
 فوجب التخصيص نفى حكم عما عداه اقول هذا اذا لم يدرك
 في التخصيص فائدة سوى نفى الحكم عما عداه فاما اذا وجد فائدة
 غير نفى الحكم عما عداه يكتفي بهذه الفائدة ولا يلزم نفى الحكم عما عداه
 بسبب التخصيص ولو في الروايات وهذا القيد مستفاد من عبارة
 علامة النسخ وسنذكره في اواخر هذا الباب ان شاء الله تعالى
 وبهذا اظهر الجواب فيما اعترض الشراح فيما قال صاحب الهداية

شأنه لا يذكر
 تخصيصه لا يدل على المحصر

تخصيص في الروايات
 بوجوب نفى الحكم عما عداه المذكور

جواب اعتراضه في اوردوه
 نزاع الهداية

ان يبيعه

ولو بانه معلماً فإنه فليفرم من بيعه ان لم يبيعه منه بدنه مع ان الغرم
 حق الرق في هذه المسئلة سواء كان يبيعه باعلام دينه او لم يكن وضطره
 الشراح في طلب الفائدة في هذا القيد وقال كل واحد منهم ما قال
 فاني كتبت رساله بيته ما ورد على قولهم وما وجدت من الفائدة
 في هذا القيد عند ملازمي في القبة العلية وعرضتها على بعض
 الفضلاء وتلقوا بالقبول قال الفائدة التي تفردت على اطلاعها
 هذه انه صاحب الهداية استرجع هذا القيد الى انه العبد المتدين
 ينبغي ان لا يتجاسر الى بيع عبده المديون ميتاً لسأ غيبه احراز اعني
 الزام الضرر على المشتري والغرماء بلارضائهم الا باعلام دينه
 واعلان شيعته فعمل هذا التقرير رضوا بالضرر فكانت نسبة صاحب
 الهداية بهذه انه ما لا بد من العبد المؤخر المتدين انه لا يباع مع العوام
 والخواص الا معاملة الصدق والاخلاص ويحذر من الاتباع على
 اخيه ما لا يرضى به وما لا يعنيه من الرأع والمحاكمة وتضييع الاوقاف
 في المحاصمة وهذه الفائدة غير فائدة التخصيص فاكتمى المصنف هذه
 الفائدة ولم يلبثت الى التخصيص ولا يقال التخصيص بالذكر
 على المحصر على مقتضى اصل المتقدم فاذا لم يدرك في تخصيص كلام
 الرسول عليه الصلوة والسلام فائدة اخرى سوى نفى الحكم عما عداه
 يلزم ان يكون التخصيص خالياً عن الفائدة لانه النبي عليه السلام اوتي
 جوامع الكلم فلهذا قصد فائدة لم تذكر كما لا يرى ان الخلف

هو هو

لا يرد

قد يستفيد من كلامه احكاما وفائدة لم يبلغ اليها السلف بحل
 الرواية فانه قلما يقع التفاوت واعلم انه كل عبارة صدرت عن
 علمائنا الكرام رحمهم على خلاف الظرفية نكتة لطيفة وعونا
 لخواص امة محمد عليه السلام فمنها ما ذكر صاحب الهداية في كتاب
 الدعوى اذا ادعت المرأة الطلاق قبل الدخول بها ففي هذه المسئلة
 خفض الطلاق بالقبضية مع انه احكم في ادعائها الطلاق بعد الدخول
 كذلك ولم ينفه هذه القيد وجوابه مرفى في باب الف عند بيان
 قولهم لا اعتبار للمقاصد والمعاني في الالفاظ والمباني ومنها
 ما ورد في غرر الاحكام حيث قال استخلف امينا في الاخيرين فيست
 صلواتهم مع انهم حكم استخلف في الاولين مفيد ايضا واجيب بخص
 الاخيرين بالذكر لرفع توهم انه يصح الا في الاخيرين للاستخلاف لعدم
 وجوب القراءة فيها ومنها ما قال صاحب الهداية اذا شرط البائع
 الجنا لنفسه وبك المبيع في يده انفسح البيع ولا شيء على المشتري كما لو كان
 البيع صحيحا مطلقا غير الجنا وقال شارحه صاحب الضاية الاكملت
 انما ذكر الصحيح مع انه احكم في الفاسد كذلك محل الحال للمسلمين على
 الصلح يعني في تقيده البيع بالتصحة تنبيه على ان المسلم لا يبيع
 الى البيع الا ببيع صحيح وتماورد العبارة على خلاف الظاهر ما ذكر
 صاحب الوقاية في كتاب اللقطة هي امانة انه اشهد على اخذه
 ليرده على ربها والا فانه جحد المالك اخذه للرد فالظاهر فيه

وهو الضاهر

ان يقول ليردنا بارجاع الضمير الى اللقطة كما وقع في اكثر كتب الفقه
 وانما قال ليرده لئلا يكتفى ببيانها موقوف الى بسط مقدمة وهي ان
 اللقطة صيغة لمبالغة الفاعل والمملوق لما كانه مالا مرغوبا فيه
 حائلا على الاخذ جعل كالاخذ ويسمى لاقطا لكونه سبيلا لاخذ من
 ثم بولع وقيل لقطة وعلى هذا التقدير استناد الالتقاط الى المال
 كانه مجازا عقليا او استعارة بالكناية على اختلاف المذاهب
 وتفصيله في علم المعاني فكانه المصنف لم يرجع ارجاع الضمير
 الى اللقطة بانه يقال ليردنا ادعاه في اللقطة حقيقة الوضع
 على معنى انه المال وجد في صورة غير المالك والواجد لما ابتلى بالاشتغال
 الى ما يصح من تعريفه وحفظه وتعيينه ان يملك في يده قبل الاشهاد وحل
 كغير الواجد فقد ان فائدة الوجدان وهي ان الاستماع به فالضمير
 المذكور ان رجع الى اللقطة مع اعتبار حقيقة الوضع والضمير
 المستتر في رده الى اللقطة يكون المعنى ليرد اللقطة لا القطع فباطل
 لهذا التقدير الضمير المذكور راجع الى الماخوذ الماخوذ من الاخذ فيكون
 التقدير ليرد الماخوذ الى ربه وكذا الضمير في قوله على اخذه فانه
 راجع الى الماخوذ الماخوذ منه فيكون المصدر مضافا الى فاعله ففي هذه
 النكتة زوجة لجانية في المملوق وترغب في رعايته حقوقه كانه قال
 انبه فانك لست بواجب بل المملوق وجدك لتصوره الطباع
 فلا تجاسر على التصرف فيه فتقع على الحر ان يوجب الضمان في الذ

وتستحق الوعيد في الاخرة والله تعالى اعلم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والبرج لا يقع بكثرة العلق ولا هذا لا ترجع القياس بقياس آخر وكذا الحديث اعلم ان العلماء اختلفوا في ترجيح بكثرة الادلة مثل ان يكون في جانب حديث واحد او قياس واحد وفي جانب آخر حديثان او قياسان فذهب بعض اصحابنا وصحاب الشافعي الى انه يصح الترجيح بهما متمسكين في ذلك بان كل واحد منهما قد اثار الظن فثبت الاجماع يحصل الزيادة لئلا يجتمع على الاثر الواحد مؤثران مستقلان ولو قضى ذلك باتفاقهم على عدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد ذكره في التركة قبل القسمة مبقات على ملك الميت ما والليل ثبوت حقه في الرواية كما ولا ملكه وارباحه وتقضى منها ديونه وينفذ وصاياه وبالقسمة تقطع حق الميت غير التركة حتى لا يثبت حقه فيما بعده من الرواية ولذا ادعوا ارث عقار عمر زيد لا يقسم بهذا حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثة لانه الميت يصير مقضياً عليه القسمة وقول الشركاء ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة البينة يثبت بها القضا على الميت فان التركة قبل القسمة باق على ملك الميت كما قلنا فكان هذا اقضاء على الميت بقطع حقه فلا بد من البينة ويصير بعضهم خصماً وان كان مقرراً ولا ما بين في المسئلة التي ذكرنا خلاف ودليلها انه في يدها وهو ليس الملك والاوارامه الصدق ولا ما نزع لهم فيقسم بينهم كافي المنقول الموروث والعقار المشتري

الرجح بكثرة الادلة
في القياس يهمل في

الترك قبل القسمة
على ملك الميت

فرايد بهم
فرايد بها

كما ذكر في غرر الاحكام حيث قال قسم نقيباً ادعوا ارثه وعقاراً ادعوا شراؤه او ملكه مطلقاً والحاصل انه المنقول يقسم بطلبهم بالاتفاق لانه اليه في ظاهره بخلاف العقار اذ ادعوا ارثه غير زيد فعند ايج رحمه لا يقسم حتى يبرهنوا على موته لما قرعنا بهما يقسم لعدم اعتبار ظهور اليد على انه القسمة لا يكون قضاء على احد من الاموات والحياء سوى الشركاء وكل واحد منهم خصمهم فانصرف الامام على الرعية منوط لمصلحة ما لا يقع عقوبة غير قاتل من لا ولي له وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اني انزلت نكسي من مال الله تعالى بمنزلة ولي اليتيم انما اجبت اخذت منه فاذا اليسرت رددته فانه استقيت استعفت وذكر امام ابو يوسف رحمه في كتاب الخراج حيث قال بعث عمر بن الخطاب عمارة ابن باير على الصلوة والحرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال وبعث عثمان بن حيف على مساحة الارض وجعل بينهم شاة كل يوم شطراً وبطن لعمارة وربعها لعبد الله وربعها لعثمان وقال انزلت نكسي واياكم من هذا المال بمنزلة ولي اليتيم فان الله تبارك وتعالى قال ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف والله ما اري ارضاً يؤخذ منها شاة في كل يوم الا تسترع خواصها فلهذا الحاجة الى التفصيل خير الكلام ما قل ودل فانصرف الانسان في خالص حقه انما يصح اذا لم يفرز الغير فالجدة المشتركة اذا كانتا متساويتين فانه يوقف على رضاء

تقسم المنقول
بخلاف
العقار

وكذا واحد منهم خصم
انصرف الامام
على الرعية
منوط لمصلحة

استوفيت ط

تصنيف
انما يصح اذا لم يفرز
الغیر

مبحث
الغیر

تؤخره الركب

تغير صفه الوقت
في نقصان الواجب
وكمال

الاخر وان كان تصرفا في حاله حقه لمكانه ضرر تركه فيتحيز بين الامتناع
والفتح تعتبر صفه الوقت في نقصان الواجب وكمال اعلم ان
الوقت الذي هو سبب لوجوب الصلوة الجزء المقارن للاداء فاذا
كان هذا الجزء متصفا بالكرامة فالوقية التي شرعت فيه تجب بالنقصان
كما وجبت فلو ابتداء العصر وقت احمرار الشمس وهو وقت ناهض وهو
وقت عبادة الشمس وجب عليه بالنقصان فاذا اعترض الفسا بالعبادة
لا يفسد اداؤه كما وجب الفجر فينبغي بطلوعها لانه المجرى كل وقت
وقت كامل لانه الشمس لا تعبد قبل طلوعها فمن ابتداء الفجر فيه وجب
الكمال فاذا اعترض الفسا بالطلوع فسد لانه لم يؤد كما وجب في
غير هذا الاصل لو اسلم الكافر وقت احمرار الشمس ولم يؤد حتى اتمرت
في اليوم الثاني فانه لا يجوز القضاء فيه مع نقصان السبب واجب
انما جاز الاوامر مع النقصان عن ضيق السبب او لم ينفصل عنه
واما اذا انفصل عنه كونه دينيا عليه فلا يجوز اداؤه في الوقت الناقص لان
القضاء لا يختص بوقت فلا ضرورة لقضائه فيسبب التأخير واما
في اداء الصلوة الوقتية ضرورة لانها تقوت بتأخيرها فيجوز اداؤه
بالضرورة وانما قيل لو على آية السجدة عند طلوع الشمس ولم يسجد فيها
السجود عند الزوال واذا غابت الشمس وانما انفصل عن سببه يقال انه
عود الواجب الى الكمال بعد انفصاله عن السبب فيما يجب قربة مقصودة
والسجدة عن التلاوة لم يجب قربة مقصودة انما المقصود مجرد ما يصلح

الركب

تواضعا لله تعالى لمخالفة المعاندين على الله تعالى ومواقفة المعاندين
كما علم من مواضع التجرد وتفصيله في كتب الاصول اقول ويمكن
ان يجاب عنه بوجه آخر وهو انه بحجة التلاوة لا يختص بوقت
وبالتأخير لا يكون منفصلا عن السبب ففي اي وقت اداؤه لا يكون قضاء
بل اداء فعلي هذا لا يكون منفصلا عن السبب بل متأخرا وكذا خرج في
بداء النظر عن هذا الاصل لو شرع فيه في نفل وفسده يجب عليه القضاء
ويجوز قضاؤه حال الغروب وان كان قربة مقصودة واجب
ان باب النفل اوسع وكذا يجوز اداؤه قاعدا مع قدرة على القيام
وركبا وموسيا مع القدرة على النزول ويمكن الجواب لما قلنا لانه
النفل لا يختص بوقت فليدبر ما تفسير المشرع بطل ولله الحمد
المصلحة قبل الركوع فسدت صلوة لان الركوع شرع مقتدا على السجود
بطريق القرصية فاذا احره يلزم تغيير المشرع وغير هذا الباب تقديم
الواجبات على وجود الاسباب كتقديم الكفارة على الحث والالتزام
على يوم الخرو وتقديم اداء الفرائض على اوقاتها وخرج عن هذا الاصل
سأل منها جواز تقديم العصر على الوقت في العفات يوم عرفه
والجواب انه ثبت بفضل النبي عليه الصلوة والسلام على خلاف القياس
فيحصر على مورد عندنا ومنها لو فوت المصلي السورة غير الاولى لين
يقراء في الاخرين مع ان قراءة القرآن مشروع في الاولين بقوله عليه السلام
القراءة في الاولين قراءة في الاخرين اي ينوب عن القراءة فيهما وهذا

باب النفل

تفسير المشرع بطل

فرسجدة التلاوة

الاسباب الواجبات

الركب الاولين

تعيين الشفع الاول للقراءة والجواب انه الثمين ثبت بخبر الواحد
الذي لا يوجب العلم فيثبت الشفع الثاني بثبوت المحل فيجب ادائها
فيه اعتبار هذه الشبهة وان كان في الحقيقة قضاء بالنظر في خبر الواحد
على انه قوله تعالى فاقروا ما يتلى من القرآن واراد في الصلوة كذا فشره
ايتم التفسير فان قيل يلزم ذلك جواز قضاء الفاتحة في الشفع الثاني
لمنفوتها سابقا مع انه القوم صرحوا بعدم جوازها يقال انه لا يخفى
محل الفاتحة اداء فلو قراءها قضاء يلزم تغيير المشروع على مقتضى
هذا الاصل فلا يجوز كذا في كتب الاصول وفي تكرارها تغيير المشروع ايضا
فلا يجوز ومنه لو ترك احدى سجدة الركعة الاولى ويجوز قضاءها
في الركعة الثانية مع ان فيه تغيير المشروع والجواب احدى سجدة في
الركعة ثابت بقوله تعالى اسجدوا وتكرارها بفعل الرسول عليه الصلوة
فاذا وجد احدهما في محل فحصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى
النقص ولو فرض الترتيب بين السجدين لرخص ما ثبت بالنقص
مع ان النص اعلى رتبة من الفعل فتقويض التصرف في ملك الغير
لا يجوز ولذا قالوا بالتوكيل بالاستقراض بطلان الدرم لمقتضى ذلك
غير الموكل وتوض بالتوكيل بالشراء وهو امر يقبض المبيع وهو ملك الغير
واجب بان التصرف في ملك الغير لا يجوز اذا لم يكن بعوض وفي التوكيل
بالشراء عوض وهو الثمن فافرقا والتوكيل بالاقتراض صحيح لانه
تقويض التصرف في ملك الغير في المفاضة سبب القمار وقضا

قضاء سجدة
الصلوة

تفويض التصرف
في ملك الغير

لا يجوز
الموكيل بالتقاضي

وذكر مقتضى

التقاضي في المفاضة
سبب القمار وقضا
للفرض بقدر الامكان

التوكيل بالاقتراض
مصحح

للفرض بقدر الامكان ولذا اذا قال رجل لا اؤثر في فاني عبدا
فاشتراه فثبت حريته ولم يعلم مكانه بايعة ضمن ويرجع عليه او اوجه
وان علم مكانه بايعة ضمن البايع ويرجع على الميسر الذي ذكرناه في باب
الالف وهو اذا اجمع المباشرة والمتسبب اضيف الحكم للمباشرة فمنها
البايع مباشرة ولذا قالوا دفع الضرر بقدر الامكان فعند عدم
حضور البايع لا يمكن دفع الضرر الا بتقنين المتضرر ولا ضمانا على من
تزوجها فانما حرة قطعه بعد الولادة انتهت لانه الحكم ايضا
الى المباشرة والمباشرة هو النكاح الا اذا كان القابل ولي المرأة او وكيلها
فالضمان عليها لان كل واحد منهما في حكم المباشرة والامر والضمان ضامن
قيمة الولد لانه ولد للمزور حرة بالقيمة وان علم انه الضمان على المتسبب
يجب عند عدم المباشرة كما مر تفصيلا في باب الف تفرق الصنفين
قبل القبض لا يجوز فاذا اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض
احدهما ووجد به او بالآخر غيب اخذهما او ردهما ولو قبضهما المحب
فقط لان التفرق قبل القبض كونه بيعا بالخصه بقاء وهو جائز لانه
البقاء اسهل من الابتداء كما مر في باب الباء ووقع
هذين الاصلين كثرة الوقوع وسياق زيادة تفصيله في الكلام
اي التمسك بالقيمة يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما في
صاحبه قال الشافعي رحمه اذا اقام المدعى شاهدا واحدا وعجز
عن اقامة شاهدين اخر فانه يرد اليهين عليه خلف قضي بما ادعى وان كل

العبء على البايع

ولد للمزور حرة بالقيمة

تفريق الصنفين
قبل القبض لا يجوز

فيه هو

التقسيم
تقتضي انتفاء
كل واحد منهما عن
صاحبه

المراد

لا يقضى له شيء لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاير دينه وعظما
 يستحق المدعى عليه فقط ويقضى عليه بالكلية لقوله عليه السلام البينة
 على المدعى واليمين على من أنكر فانه عليه السلام قسم البينة واليمين
 فلا يشترك احد منهما في قسم صاحبه على مقتضى هذا الاصل والجواب
 عن حديث الشاه واليمين انه غريب وما روى اصحابنا مشهور
 تلقته الاية بالقبول حتى صار في حيز التواتر فلا يعارض على انه يفي
 معين قدره كذا في الكافي ما التقير احد وجوه السنة ما ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما بعث والناس على امر ففرزهم عليه ولم يفهم
 يكون هذا الامر مشروعا وهذا الاصل يكون دليلا في كثير من الاحكام
 الشرعية ما تقدير الشرع اذ في تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة
 ولذا اذا كان العبد بين رجلين واعتقه احدهما وهو موقوف فباع
 باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لانه القيمة في الحق
 منصوص عليه فلا يجوز الزيادة عليه وخرج عن هذا الاصل ما لو صالح
 من مغبوب تلف باكثر من قيمته صح عند المحقق رحمه الله القيمة
 في مغبوب تلف منصوص عليه ومع هذا جاز الزيادة عليه والجواب
 انه حق المغبوب منه في الهالك باق ما لم يحكم القاضي بالبيع
 اذا ترك التضمن بقي العبد بالكلية على ملكه حتى يكون الكفيل عليه
 باكثر من قيمته يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو
 قضى القاضي بالقيمة ثم صالحا على اكثر قيمة المغبوب لا يجوز له الحق

وهو دليل في

التقرير احد وجوه
السنة

تقدير الشرع
تقدير القاضي
اذ من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه

حكم المذهب في الفضل
والتميز

قد انتقل بالقضاء الى القيمة ، التكليف بحسب الواسع ، ولما
 يجب استقبال عين الملكة لكي واستقبال جسمه لكافي فاذا
 بين خطأ في التحرر لا يعيد بها وكذا اكل احد فانه شرط من شرط
 القتل عند الضرورة لا يعيد بامكن صلاها مع نجس عند عدم
 زيل النجاسة واليتم عند عدم القدرة على الوضوء وغير ذلك فانهم
 لا يعيدونها على مقتضى هذا الاصل وفروعه لا تخصي وتباني
 بعضها في اثناء الكلام على حب مقتضى المقام انشاء الملكة
 تلك الدين من غير غير عليه الدين لا يجوز ، فلذا اذا كان في التركة
 على الناس واخرج احد الورثة بعين على انه يكون الدين لسائر الورثة
 بما يأخذ منهم من العين لا يصح لانه يصير ملكا حصته لسائر الورثة
 فلا يجوز وتوقف با اذا وهب رب الدين دينه الكفيل فانه
 يصح ويرجع به الكفيل على الاصل مع انه الدين على الاصل لا على
 الكفيل في الاصح واجيب بان رب الدين لما وهبه للكفيل جعلنا
 الدين عليه لضرورة تفجيع القرض فجعلناه في حكم دينين اعتبارا
 بالمطالبة وما قبل ذلك فلا ضرورة انه يجعل في حكم دينين كذا
 في العناية ، التناقض بين الدعوى ، ولذا قالوا اقرا مال غيره
 كما يمنع الدعوى لنقص يمنعها لغيره بوكالة او وصاية لانه فيه
 تناقضا والمراوم التناقض انه يتقضى دعوى المدعى الاشكال بعد الاقرا
 واما اذا انعكس الامر ليس بتناقض بل اقرا المدعى بعد الاشكال

التكليف بحسب الواسع

أخطى الثاني

تملك الدين من غير
الدين لا يجوز

تخرج احد الورثة

بعض فقهاء
الناس يقولون

انابة وانصافا في بعض المواضع وسند ذكره انه شاء الله تعالى
 في الاصل الآتي وغيره وما اذا قال الارض لفلان والبناء
 لا يصح دعواه في قوله البناء الى لانه اقرارا بالارض لفلان فقل
 البناء في اقراره يتبع اذ ادعى البناء بعد ذلك بقوله البناء
 يكون دعواه بعد الاقرار تناقضا فلا يصح على انه الاقرار بعد البناء
 رجوع عن اقراره وحكمه وهذا مما لا يجوز واما اذا قال الارض والبناء
 لفلان يصح اقراره ودعواه لانه ادعى اولا كقوله الارض في ودخل البناء
 في دعواه يتبع اذ اقر بالبناء لفلان كان اقراره بعد الدعوى انابة
 لانه تناقضا فيصح واعلم ان كل ما كان بناء على خطأ فالتناقض فيه
 معفو فلا يمنع صحة الدعوى كما اذا ادعى بعد الاقرار بآفة الحق
 يصح دعواه اذ المولى يستدبره فيما لا يعلم العبد اعاقا ثم يعلم بعد
 وكذا اذا ادعت الخلفة ان زوجها طلقها بثلاث تطبيقات قبل
 الطلق وانكر الزوج يصح دعواه وسمع بينهما وتصح عقد الخلع لانه الزوج
 ينفر بالطلاق فيما لم يكن عالما عن الخلع المتضمن اقرارا بقيام الكاح
 ثم علمت وفروع هذا الاصل لا يمكن احصاؤها في كل موضع يكون مشي اقراره
 على الخفاء لا يعتبر التناقض وفيما سواه يعتبر ويصدق دعواه
 التناقض لا يمنع صحة الاقرار على نفسه ولذا الورج الشهود غير شهادتهم
 وكنتموا في مجلس حكم بعد الحكم بها يعتبر رجوعهم ويحكم عليهم بها ما تلفوا
 بشهادتهم ولا يقال كلامهم تناقض والتناقض قطا العبرة لا التناقض

وانصاف

كحاشية

النقض

ديفد دعوى ط

النقض لا يمنع صحة
 الاقرار
 على نفسه

رجوع ال
 بعد الحكم

لا يمنع صحة الاقرار فانه من انكر شيئا ثم اقر يصح اقراره لانه
 غير متهم فيه بخلاف الدعوى لانه متهم فيه فمنعها التناقض
 كما اذا اقر بشي لا يحرم اقراره لا يسمع دعواه لانه تناقض واعلم ان
 عدم منع التناقض صحة الاقرار اذ لم يتضمن الاقرار ابطال حق احد
 اذ تضمن يمنع محتم فمن باع دار غيره بلا امره واقر بالقبض وانكر
 المشتري لم يصح اقراره لانه اقراره ههنا يتضمن ابطال حق المشتري
 فلا يصح التخصيص على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط
 ولذا ثبت الملك بالشراء بلا تنصيص بالذكر عند العقد لكونه
 الملك موجب الشراء وثبت حل الاستمتاع بعقد الكاح الصحيح
 لكونه موجب فمكفول بنفس آخر ولم ينصص بان يقول اذ اوفقت
 اليك فانما برئ فدفعة اليه برئ لانه موجب الكفالة بالنفس براءة
 الكفيل عند التسليم وقد وجد كذا في الغاية التخصيص يوجب
 التخصيص والاي لم يرجح القياس على كنف بين الربا في الحديث
 الاشياء الستة باسماء الاعلام كالخطبة والشعر وهو نفس معلوم فاجاب
 بقضية هذا النص يرمي ترجيح القياس على النص بالضرورة وانه لم يجرى التمسك
 ابواب القياس وهو مستفاد بالاجماع ونجحت غير هذا الاصل المشكك
 المذكورة في دعوى البسوط وهي امه ولدت ثلثة اولاد في بطون مختلفة
 فادعى المولى نسب الاكبر لا يثبت نسب من بعده ولا يثبت نسب الاكبر
 التخصيص لثبت نسبها لانهما ولدان ولد له ولجواب انه ليس للتخصيص

التخصيص
 على الموجب عند حصول
 الموجب ليس بشرط

اكره الامام موحدة رجوع الكاح الصحيح

التخصيص
 التخصيص

النقض
 على القياس
 في الحديث

اذا واحد بعد واحد

ط ارب بعد الاكبر ونحوه

بالاصل الآخر وهو تسكوة عند الحاجة اليه في قيام البيعة فانه لا يرد
عند ظهور السب واجب شرعا فسكوة عنها في صريح حمل الامر
على الصريح واما في المحصر في قوله عليه السلام في خمس من الابل شاة بناء
على السؤال او على وقوع الحادثة ورد الشهادة بقول الشهود لا علم
وارثا آخر في ارض كذا التشبهه الناشئة من التخصيص وبمشابه
لا يصح اثبات الاحكام واغرض على هذا الاصل بان اهل السنة
استدلوا على جواز رؤية الله تعالى بقوله تعالى كلما انهم غم
لمحبوبون اذ الكفار خصوا بالحب فلا يكون المؤمنون محجوبين وهذا
على مفهوم المخالفة ويسمونه اصحاب الشافعي بمفهوم اللقب واما
عنه علاقة النفس في رحمته بان التخصيص بالشئ لا يدل على نفى ما عداه
عندنا وحيت والامر خارج لا يقبل التخصيص فلا استدلال
بهذه الآية من حيث كونهم محجوبين عقوبة لهم فيكون اهل الجنة بخلافهم
والا لا يكون الحب في حق الكفار عقوبة لاسواء الفريقين في حب التوبة
على حب الجنانية ولذا لا يقع الرجوع عن الشهادة الا بحضرة حاكم
سواء كان هو الاول او لا اي القاضي الاول لانه الرجوع عن الشهادة
توبة وشهادة الزور جنائية في مجلس الحكم فالتوبة عنها تنقذ به
باب الثابت اقتضاء كالثابت قضاء ولذا يجب عمارة
الوقف سواء شرط الواقف العمارة او لا فانها وان لم تكن
شروطه نصا فهي مشروطة اقتضاء لان مقصود الواقف ادراك

بل ما قبله

المشتركة الناشئة من التخصيص

اريد الاصح

التوبة على الجنانية

الثابت اقتضاء كالثابت

ان يحل

الغاية

الفعة متوبة اعلى المصارف وهذا انما يحصل باصلاحها وعمارها
شرط العمارة اقتضاء الثابت بالبيعة كالثابت باقرار الخصم
فكل حادثة يقضي على الخصم باقراره يقضي بالبيعة وتخرج عن هذا الاصل
ما اذا كانت دار في يد رجل فادعى اخوانه له واقام بيعة انما كانت
في يده مذ شهر او سنة لم يقبل مع انه المدعى عليه لو اقر به دفعت الى
المدعى اتفاقا وهذا يقتضي انه يقبل كما ذهب ابو يوسف رحمه والجواب
ان هذه شهادة قامت على مجهول هو اليد فانها الا انه منقطعة
ويحمل انها يد ملك او ودلعة او اجارة او غصب فلا يكفك بالملك
الثابت بالبرهان كالثابت بالعيانة ويقال له فيه الثابت بالبيعة
كالثابت معاينة وفروجهما ما لو قال كفلت بملك عليه قامت البيعة
بالفرض المكفيل لانه لو عاين ما عليه وكفل عنه لزمه ما عليه فكذلك اذا
ثبت بالبيعة فصح الضمان والا صدق المكفيل فيما يقربه مع بيعة يعني
وانما اعترف الاصيل بالرايد على ما اقر به المكفيل لم يصدق على كفيله
لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه بل يصدق في حق نفسه كذا في رد
الاحكام وكذا اذا ثبت الكفالة بالامر عيانا يرجع المكفيل بما اوى
على الاصيل فكذا اذا ثبت بالبيعة وتقال زفر رحمه كما انكر المكفيل
الكفالة فقد زعم ان الطالب ظلم والمطلوم لا ينظر غيره والجواب
انما قضى القاضي عليه صا كذا بشرط ما يظن ما زعمه كمن اشترى شيئا واقر
بان البيع باع ملك نفسه ثم جاء انسان واستحق بالبيعة لا بطل حقه

باصلاحها وعمارته

الثابت بالبيعة كالثابت باقرار الخصم

استدلوا على جواز رؤية الله تعالى

اراد

الثابت بالبرهان كالثابت بالعيانة

اراد من نفس المكفيل

المراد

في الرجوع مع انه في زعمه كان مطلقا لان الشئ كذب في زعمه . **النائب** يعرف
قاضي على القياس . ولذا جاز الفعل مع شرط الترتيب بالعرف والقياس
ان لا يجوز لان فيه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العالين
لا يقال نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وهو باطل ولا يقتضي
بعد جواره والعرف ليس بقاض عليه لانه مطلق بوقوع
التناع المحجج للعقد المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف يعني
التناع كانه موافقا لمعنى الحديث فلم يبق من الموانع الا القياس على ما عرف
فيه بجامع كونه شرطا والعرف قاض عليه واعلم انه العرف كما هو قاض
على القياس فهو قاض على الوضع ولذا لو وكل رجل بالقبض لا
القبض عرفا والوضع يقتضي جواره فانه في معنى وضعا يقال
اقتضيت حتى اتي قبضته فانه مطاع قضى ولكن العرف بخلافه والعرف
قاض على الوضع . **النائب** بدلالة انما يعبر او لم يوجد الصريح بجلاء
ولذا اذا كان التاجيل في المهر عرفا وشرط التجيل بحسب العمل لا في
التجيل صريح فيعمل به كذا في الولو الجية . **النائب** بالضرورة يتقدر بقدر
الضرورة . فمن اشترى جارية فولدت عنده لا بالاستيلاء وفاقا
رجل يبيته فانه يأخذها وولدها وان اقر المشتري بها رجل يتبعها
وله بالان لا اقرار حجة قاصرة لانعدام الولاية على الغير فثبت الملك
في الجبر بضرورة حتى الاجبار لانه الاقرار اجبار لا بد له من حجة فيقدر
بقدر الضرورة والضرورة يندفع باثبات الملك بعد الانقضاء

مع كوط التتويك
البركة في

قاصص علي

الحسين بن علي
بن ابي طالب
عليه السلام

الكتاب المصنوع
يتخذ بعد المصنوع

تاریخ

2

فإنه يقتصر على الحال فلا يظهر ملك المستحق في الأصل ولذا لا يرجع المشتري
على البائع بالتمش ولا الباعثة بعضهم على بعض فلا يكون الولد
إلى المستحق وهذا إذا لم يبيع المقر له الولد وأما إذا ادعى الولد كما
لأن الظاهر أنه كذا في النهاية فقد أغنى التمراشي الثابت قطعاً
أو ظاهراً لا يؤخر لموهوم، فمن أثبت شراء ذي اليد أو أثبت
الدين على العبد حتى يبيع فيه فانه يدفع المبيع إلى المشتري والدين
إلى المدعى بغير كفيل وإن كان حضور مشتري آخر قبله ورغم آخر في
حق العبد متوقفاً فلا يؤخر حتى الحاضر حتى موهوم إلى زمان الكفيل
لأنه المفهوم ليس بمحقق الوقوع فلا تعتبر باب الحميم جازاً فاقامة
البينة مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر في غير المقر لولا ما
فلو أقر أحد الورثة بدين على الميت جازاً فاقامة البينة للتقدي
وكذا إذا أقر المدعى عليه بالوكالة جازاً فاقامة البينة دفعاً للضرر
وكذا إذا أقر المدعى عليه بالوصاية يسمع بنية الوصي للتقدي قال
في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في
كل موضع يتوقع الضرر في غير المقر لولا ما فيكون هذا أصلاً انتهى وتنه
فروعها جازاً فاقامة البينة للمستحق مع اقرار المستحق عليه ليتمكن
من الرجوع على بائعه وقد مر في الأصل المتقدم أن الموهوم لا يعتبر لأنه
ليس بمحقق الوقوع قائم بل أنه المتوقع ليس بمحقق الوقوع أيضاً
كما لموهوم فمما وجه عدم اعتبار الموهوم في ما يخرج حق المدعى على ما ذكر

الموهم

بسم الله الرحمن الرحيم

قطعا
الملك
وطنه الملك فلوله

حاج التميمي المأثور
في كل موضع يتوقع الضرر غير الموقر
لولا

المسألة العاشرة

في المدعي عليه
 في المدعي عليه
 في المدعي عليه

المستحق

المؤمنين

في الاصل المتقدم واعتبار المتوقع في ما يخر الحكم الى اقامة البينة قول
 ان الموهوم نادر الوقوع فلا يعسر لانه النادر كالمعذور والمتوقع
 كثير الوقوع فيعتبر ويحتاج في مثل هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق
 بين الموهوم والمتوقع هـ خرج الحجاج بربما وهذا حديث النبي
 صلى الله عليه وسلم وهذا لا ضمان في دابة منقطة اصابت نفسها
 او ما لا يلد ونحوه لان الفصل لم يصف الى صاحبه او لم يوجد
 ما يوجب النسبة اليه في الارسل والسوق ونحوها هـ الجمع الحلي
 باللام يراد به الجنس ويبطل الجمعية هـ فلو اوصى ثبث ماله لزيد والقراء
 ينصف بينهما عند الحنفية واسوق رحمة لان الفقهاء جميع على ان
 فبطل الجمعية ويراد به الوحدة كما في قوله تعالى لا يخل لك النساء يراد به
 فينصف بينهما وقت محمد رحمه الله تعالى لان لفظ الجمع في الميراث
 اقله اثنتان والوصية اخت الميراث وذكر في كتب الاصول انه
 الالف واللام اذا خلا في اسم مفرد كان او جمعا وكان ثمة
 معهود يصرف اليه اجماعا وان لم يكن ثمة عهد فحمل على الاستغراق
 عن بعض المحققين وعلى الجنس عند المتأخرين لانها آية التفرع
 ولهذا لا يجمع مع التوفين الذي هو للتشكيك وتوصرفه الى الجنس يلزم
 القاء التعريف في كل وجه لانه في الجمع لا يمكن حمله على بعض افراد
 الجمع لعدم المرجح على تقدير انعدام العهد فتبين انه يكون للجنس
 وح لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية لان الجمع وضع لافراد

النادر كالمعذور

الفرق بين الموهوم والمتوقع هـ

خرج الحجاج بربما

الجمع الحلي باللام يراد به الجنس ويبطل الجمعية

ارز زيد الفقهاء

آية التفرع

بمعنى وضع الجمع لافراد الماهية

الماهية لا للماهية من حيث انه ماهية فحمل على الجنس بطريق
 المجاز ولا يقال انه الحمل على الجنس وان اخرج حرف التعريف
 عن الالف فقد ادعى الى الغاء صيغة الجمع لان الجنس مفرد
 وجهه جمع من وجهه فلا يلزم الغاء صيغة الجمع من كل وجه وكذا
 الالف واللام في المفرد يصرف الى الجنس اطراداً ولهذا
 قالوا بانه يجب الوضوء لكل صلوة فرضا كان او نفلا او صلوة
 او جازاة لانه اللام في قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة
 الى الجنس لانعدام العهد اذا الصلوة بدون الوضوء ما كانت
 مشروعة اصلاً ليكون معهوداً وقال محمد رحمه في الزبادات
 لو وكل بشراء ثوب لا بد من بيان الجنس حتى يصح الوكالة لانه
 الجماله بدون ذلك فاحشة لان الثوب يتناول المبكر
 من لا طلس الى الكساء ولو وكل بشراء الثوب او الثياب
 جاز بدون بيان الجنس لانه اللام فيه للجنس فيقول الادب
 والا على فكانه قال وكلتك بشراء ثوب اي ثوب شئت
 ولو صرح بذلك كانت الوكالة صحيحة فكذا ههنا
 الجمع المذكور في الميراث اثنتان هـ خلافاً بين البنتين والبنات
 والاخوات في استحقاق الميراث عند عدم القسوة
 جواز الشرع ينافي الضمان هـ فاذا اخذ الوكيل بالبيع رهناً او
 كفيل بالثمن فضع الرهن في يده او تولى ما على الكفيل بان يرفع

الالف واللام في المفرد يصرف الى الجنس اطراداً

اطراداً بالجمع

للمعقول

ولو صرح بذلك

البيع بالفتح هـ

الجمع المذكور في الميراث

جواز الشرع ينافي

الضمان

هذه الاكثرون

الحاوية الى قاض يرى براءة الاصل بنفس الكفا كما هو مذ
مالك فحكم براءة الاصل ثم تات الكفيل مفسدا لا يضمن الكفيل
للموكل شيئا لان اخذه الزهن او الكفيل تجاوزه الشرع فلا يضمن
لجمله المفضية الى الرعا مفسدة للعقد فروع هذا الاصل كثيرة
لا تحصى وانما قيد بالافضاء الى المنازعة لانه الجمله اذا لم يكن
مفضيا اليه لا يفسد العقد فاذا باع الطعام والجوب بانه يفسد
او كجر بعينه لا يعرف مقدارها جاز وبن الجمله فيه لا يقضى الى المنازعة
لان التسليم في هذا البيع مستحيل فيذر هلاك كل منها خيرا لانه لو جرح
قبل التسليم فان قيل لو باع العبد الاربعة على انه المسمى بالخيار
ثلاثة ايام باحدا ما شاء ويرد الباقي او اشترى باي ثمن شاء
فان الجمله لم يقض المنازعة والبيع بطاقت ان لم نقل ان كل
ما هو بطل لا بد وان يكون بطلا لانه الجمله المفضية الى المنازعة
فيجوز ان يكون البيع باطلا لمعنى آخر وهو عدم المعقود عليه
غير محقق في الاول والجمله الثمن في الثانية جملته السبب لا يقبر عند
سنة الحق فمن قطع يد عبيد عدا فاعتق فصرى اقيدان ورثة سيده
فقط عند الحقيقة وايوسف رحمه الله سبب الاستحقاق محمول
لان العقود يجب بالموت مستند الى وقت الحج فان عبرت
الحج نسب الولاية الملك فانه سبب مزوجه وان عبرت وقت
الموت فسيبها الورثة بالولاء وهو سبب مزوجه فليس السبب

تجمل المفضية
الى المنازعة
مفسدة

بانه جملته مفضية الى الرعا

مقدرا فيهما

بيع العبد الاربعة
ما كان
محررا

تجمل السبب
لا يقبر عند يتحقق له

قدرة

بمحقق ولكن من الحق مستحق من اتى وجهه كان سواء كان بالولاية
او بالارث وعند محمد رحمه لا يقد لان جملته سبب الاستحقاق
يتضمن جملته المستحق لا يستحق العقود بالملك صار بالحق وارثا
بالولاية لانه تبدل السبب قائم مقام تبدل الذات كما مر في
باب الناء فانه اعتبرنا وجوب العقود مضافا الى وقت الحج
لا يوجد المالك ليس توفي العقود فسقط قايما اذا لم يكن الوارث
السيد فقط بل له وارث غيره لم يقدر بالاتفاق لانه المعبر عنه
كانه وقت الحج فالمستحق السيد وان كانه وقت الموت فذلك
الوارث او هو مع السيد فجمله المفضية له يمنع جملته
التا قط لا يمنع صحة العقد لانها لا يقضى الى المنازعة فاصح
لا يفسد بجمله المصالح عنه لانه ساقط ويفسد بجمله البدل
لانه واجب الاداء فجملته تقضى الى المنازعة جملته المكفول
تبطل الكفالة وكذا جملته المكفول عنه فاذا قال ما ذاب
لناس او لاحد منهم عليك فعلى لا تصح لانه المكفول له
في صورة الاول والمكفول عنه في صورة الثانية مجهول وكذا
قال ابو جرحه اذا قسمت التركة بين الورثة والغرماء بشهود ولم
يقولوا الا نعم له وارثا او غريبا آخر لم يكفوا لان المكفول له
ليس بمعلوم وهذا جار على القياس وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما لو اخذ منهم الكفيل استحسانا وجه الاستحسان ان القاضي

المستحق
والرعا

تجمل السبب
لا يمنع صحة العقد

تجمل المكفول
تبطل الكفالة وكذا
جملته المكفول
عنه

لمحمد

نصب ناظر للقب ولا نظر بترك الاحتياط في اخذ الكفيل فيجوز
 باجده واعلم انه قول المحقق رحمه بحث فانه قال اذا ادعى رجل
 دارا في يد آخر انها لابي مات وتركها ميراثا له واقر ذو اليد ببيع
 الدار الى المدعي ويكفل مع ان المكفول له مجهول واجب عنه انه
 ذاليد اذا اقر لم يبق له فيها ملك ولم يثبت للمقر له كجبة كاملة
 لانه لا اقرار جبة فاحقة فكانه منظمة ان ثمة مالكا لا محالة واقل ذلك
 بيت المال وهو معلوم فكانه التكفيل له ويرد على هذا الجواب ان
 القاضي اذا دفع العبد الابق واللقطة الى رجل اثبت عنه انه
 صاحبها ياخذ منه كفيل مع انه المدعى اثبت ودعواه كجبة تامة وهي
 البينة ومع هذا يكفل اقول ويمكن ان يجاب عنه انه القا
 ليس بجسم شرعي مزادعي يد الملك في المدعي والقاضي والمدعي
 يعتبر ان بعدم يد الملك ففي اقامة المدعي البينة على القاض
 نوع وقصور فلا يثبت الملك كجبة تامة فكانت هذه المسئلة
 كالمسئلة الاولى **باب الحائجة تزل منزلة الضرورة** عامة
 كانه او خاصة جوزت الاجارة على خلاف القياس للحائجة وكذا
 قلنا لا يجوز اجارة بيت بمناقع بيت لا تجاد جنس النفقة
 فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف ومنها ضمان الدرك جوز على
 خلاف القياس وفي ذلك جواز السلم ودفع الحائجة المفاين
 ومنها جواز الاستصناع للحائجة ودخول الحمام مع جهالة ملكه

قاصرة
صحة

خراصة الكفيل

الحائجة منزلة
الضرورة
عامة كانت او خاصة

ضمان الدرك

المنفعة

فيها وما يستعمل من مايتها وشربها من البقاء ومنها الاقواء صحة
 بيع الوفاء وقد سمي ببيع الامانة والثالث فية يسمونه الزمان
 المعاد وفي القسمة يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح وخرج غرض
 القاعدة انه شهادة اهل الجحيم فيما يقع بينهم وشهادة الصبيان فما
 يقع بينهم في الملاعبة وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات لقيل
 وانهم تمت الحاجة اليه وجواب انه الشرع شرع لذلك طريقا وهو
 الانتفاع بغير حضور المدعى وبما يستحق به الدخول في الجحيم
 مع النساء غير الحمام فاذا لم تمسكوا كانه التقصير مضافا اليهم لا
 الى الشرع كذا في البرازية الحادث يضاف الى اقرب الاوقا
 هذا الاصل مذکور في باب الالف بعبارة اخرى وهي الاصل
 اضافة الحادث الى اقرب اوقاته فيكتفي بما ذكره فيام الفروع
 والاحكام فلا حاجة الى زيادة التقصيل في الحال تدل على
 ما قبلها فلهذا اذا مات ذمي فقالت عرسه اسلمت بعد
 وقال ورثته قبل صدقوا لانهم الاسلام ثابت في الحال والحال
 تدل على ما قبلها كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلف الموجه
 والمستاجر في جريان الماء وانقطاعه حيث يحكم بالمال ويستدل
 على الماء فانه قلت لومات مسلم فقالت عرسه اسلمت قبل موته
 وقال ورثته بعده فانه القول للورثة ايضا على خلاف يقتضي
 هذا الاصل اقول هذا الاصل من قبيل العن بالظاهر والظاهر يعتبر

متحيز اليك
بيع الامانة

بجواز الكفيل بالربح

والعلم الانتفاع
وهو

في التقصير في البيع
الحادث يضاف الى اقرب
الادوات

الحال تدل على ما قبلها

ارزوجه

ط كما حضور الدرك

أريد كذا في الزوجة

لرفع

لرفع ولم يعتبر للاسحاق في المسئلة الاولى المرأة ادعت سحرا
الارث فلا ثبت الارث بهذا الاصل والورثة ادعوا الرفع
بهذا الاصل فيعتبر في المسئلة الثانية ادعت المرأة الاسلام قبل
موت زوجها وعجرت غرقا في البينة فيضاف الحكم الى قوله
كما هو الاصل في الحوادث وقد مر في باب الالف في بيان ما قالوا
الاصل اضافة اصل الى اقرب اوقاته وعلم بهذا اوقاقت المرأة
البينة على اسلامها قبل موت زوجها قبل ~~الحدود~~ الحدود
بالشبهات الشبهة ما يشبه الثابت وليس ثابت والاصل
في الباب قوله صلى الله عليه وسلم انه رآه واحدا وبالشبهات ما
وفروع هذا الاصل كثيرة ومنه اذا علق الزوج الثلث بالوطي
وبلث فلا عقرب لان الجماع ادخال الفرج الى الفرج ولم يوجد ذلك
بعد وقوع الطلاق وانما لو لم يثن في هذا المجلس وجب العقرب
الحكم بوجود الوطى فيه حقيقة بعد ثبوت الحرمة وعدم وجوب
الحد للشبهة وهي اتحاد المجلس المقصود وهو قضا الشهوة كذا
في الهداية وانواع الشبهة المذكورة في المفصلات الحر لا يدل
تحت اليد فلا يضمن بالعصب ولو صبي مات في فيه فجاءة
او بجنى ولا يبرء لملومات بصاعقة او نهشة حية او بقتله
الى ارض سبعة او الى مكانه الصواعق اولى مكانه يغيب الجنى
فاته دية على عاقلة العاصب لانه زمان اتلاف لازما يغيب

أريد كذا في الزوج

الحادث

أحمد وندري بالشبهات

أحمد وندري بالشبهة

أريد كذا في العصب

فيه

أريد كذا في العصب

والحر لا يضمن بالاتلاف الجديهما والمكاتب كالحرة ولو صغيرا
عوام الولد كذلك وفي فروع هذا الاصل لو طأ وعنه امية
لكونه المهر حق السيد وقال اصحابنا تنازعنا رجلنا في امرأة وكا
في بيت احد هما او دخل بها احد هما في الاول كونه دليل على
سبق عهده على حقيقته في باب الالف من ان الاصل في
الحوادث انه يضاف حدوشما الى اقرب الاوقات وهذا
يدل على انه محرمة به قبل تحت يد الزوج فالاولى انه يقال الحر لا يد
تحت اليد الا الزوجة فانها في يد زوجها وفي جامع الفصول
امرأة في دار رجل يدعى انها امراته وخارج يد غيرها وهي تصفة
فالقول لرب الدار وهذا صريح بان اليد تثبت على محرمة بحفظ
كما في المتابع المحرمة تنفذ في الاموال مع العلم بها الا في الوارث
فان قال مورثه حلال له وان علم بحرمته فمحرمة في اليد في الطهارة
بان لا يعلم ارباب الاموال بالحقيقة ترك بدلالة العا
وكذا لو حلف لا ياكل لحما لا يثبت باكل لحم الخنزير والادعى على القول
المفتى به وفي الكفر بحث واجاب الزيلعي بانه عرف على فلا ترك
الحقيقة بخلاف العرف اللفظي وقدره في فتح القدير لقوم
في الاصول الحقيقة ترك بدلالة العادة وليست العادة الا
عرفا عمليا فلا فرق بين العرف العملي واللفظي اذ هو لعدم البحث
في هذه المسئلة الحكم ينتهي بانتهاء علمه وفي فروع هذا الاصل

يكون

سبحه

أريد كذا في ال
مع العلم بها الا في الوارث
أحمد وندري بالشبهة

روى

أحمد وندري بالشبهة

اذا اشترى عبدا بالخياري فرض العبد في مدة الخيار فالحكم فيه عدم
 جواز الرد والعلة المرض فاذا انتهت العلة في المدة بصلته ينتهي
 الحكم وهو عدم جواز الرد ويحكم بجوازه وقد ذكرنا في باب الينا
 اصلا اخر وهو بقاء الحكم مستغنى بقاء العلة وبينهما التمسك
 متواترهما والجواب في دفع التواتر ان انتفاء الحكم بانتهاء العلة
 اذا كان الحكم ثابتا مع مناف في هذه المسئلة المقضي لجواز الرد
 بشرط تحجب رد المرض يمنع العمل بالمقضي فاذا زال المانع عاد
 الممنوع وهو جواز الرد لان الحكم ثابت مع مناف لا بشرط
 تحجب يقضي جواز الرد والمرضى علة يمنع فكانت ثابتة بمناف فاذا
 انتهت العلة يعمل المقضي فتثبت جواز الرد واما استثناء الحكم
 بقاء العلة اذا كان الحكم ثابتا بلا مناف وهو المقضي فاذا انتفى
 المقضي لا يتغير بانتهاء العلة لان الحكم وهو عدم جواز الرد ساقط
 والساقط لا يعود ومثاله اشترى عبدا بالخيار فرض العبد
 في مدة الخيار واراد المشتري الرد فرافف وحكم القابسقوط
 الخيار وزال المرض في المدة ليس له ذلك لان المقضي انعدم حكم
 القابسقوط البيع ولم يبق المقضي ليعمل فيه في الحكم وانتهت العلة
 وسياق في تفصيله في باب السين انما انتفاء العلة فاقبل يلزم
 على هذا عدم جواز الرجوع الواجب في ارض وهبها لا في هبة
 الموهوب له فيها وحكم القاضي بعدم جواز الرجوع لما في الزيادة

طرحوا الحكم

يمنع عمل المقضي

لا يتغير ظ
لا ينتهي ظ

بفصله

عدم جواز الرجوع

اراد من والاراد

المتصلة وبعد اندراس البناء لم يقبل احد هذا مع انه جواز الرجوع
 سقط بحكم القاضي اقول الحكم ههنا ثابت بمناف غير ذلك
 وسوقه عليه السلام الواجب احق بهبه عالم ثبت منها فينتهي
 الحكم وهو عدم الرجوع بانتهاء العلة وسي الزيادة المتصلة
 ويحكم بجواز الرجوع بعد اندراس البناء وهذا في قايق علم
 الاصول فامع النظر ليوضح لك الفرق بين فروع هذين
 الاصلين وفروعهما كثيرة لا يحتمل تفصيلها هذا المختصر ما حكمته
 تراعى في الجنس الثاني الافراد ما حكمته في فساد البيع بشرط
 لا يقتضيه العقد ولا احد العاقلين يقع لاحتمال التراجع فاذا
 لم يوجد التراجع في بعض الافراد لا ينقلب صحيحا فحق الفسخ
 ثابت لمزلة النفع مع انه التراجع من عبث والحكمة في حوته المحرم
 البغضاء والعداوة والصدود وغير الصلوة فلا يعتبر عدم وقوع
 في بعض الافراد وانما ثبت لكل احد وخرج عن هذا الباب بيع
 النخل مع شرط الشريك وجوابه قد مر في باب الماء حكمه
 الخفي التفريغ ليعلم انه خفاء بزيادة او نقصان فيظهر المراد ما
 فانه كان يلزمه على معنى الظاهر يصح الالحاق به كالسرقة في قوله تعالى
 السارق والسارقة فاقطعوا ايديه ظاهره فيمن اخذ مال الغير
 الحر خفية بالنسبة الى من اخضع باسم آخر يعرف به كالمطارد وتلويحه
 انه فعل كل واحد منهما وانما كان شبه فعل الآخر لكن اختلاف الاسم

بمناف

الحكم تراعى في الجنس الاول

البغضاء والعداوة والصدود والصلوة

حكم الخفي
ينظر فيه ليعلم ان حكمه
بزيادة او نقصان
فيظهر المراد

سركن النخل
بالرخصة
ط صمدى

ط دهوان الوضوء عن العباس
الناكس من عاقل الحسنة
بالرخصة فلهن علم العباس
كأقار

يدل على اختلاف المسمى ظاهره فاشبه الامر انه دخل تحت لفظ السارق
 حتى يقطع كالسارق ام لا فظننا في السرقه فوجدنا ما جباية حيث
 انه اخذ المال على وجه حقيقة في ضرر كامل وهذا المعنى موجود في الطار
 مع زيادة لانه السارق ياخذ عيبه في الحفظ او نومه والطار اربا
 عند حضوره وانما به الا انه اختص باسم آخر بخس في فعله فكان
 فعله زائدا على فعل السارق فيكون جباية اقوى فيثبت وجوب
 القتل فيه بالطريق الاول كبشوت في الضرب في حق الاب بجرمة
 التافيف وانما كانه بنقصان لا يصح الالتحاق به كالتبش فانه
 ياخذ ما لا يحفظه من حوزة ناقص خفية فيكون فعله اذ في مفضل السارق
 فلا يلحق به ولا يقطع عند المحقق رحمه الله ولا في الاموسف رحمه
 الله برفع الضرر عن نفسه جباية وانما تضرر الغير في ضمنه فاني احييه
 لاسقاط حق الشفعة لدفع ضرر لغيره غير ان السارق لا يحتاج اليه مع
 الشفعة بتضرر بغيره وقوع الاذي من الجار ليس يخلق او من البعثة
 البعض محله في الربو لدفع ضرر عدم التمام في ما خلق اشياء فربما
 مع ان المديون يتضرر بالزام الرهن في هذا القيس كالتحليل **باب**
 الخاص بقبول المخصوص قطعا بحيث لا يحمل زيادة البينة لانه
 من في نفسه وانما قال علماء ونازحهم القوي يحمل على الجف في قوله تعالى
 المطلقات يترتب من بغيره ثلثة قروء لانه الثلاث اسم خاص
 لعدد معلوم وتقريره انه القروء مشترك بين الجف والطهر كما هو مذهب

لا يحمل دفع الضرر عن نفسه
 جازية وان تضرر الغير في ضمنه

لدفع ط

في اثنان ط

انما يتناول المحقق

الخاص

الرف

فانما حصل على الطهر
 فانه لا يجوز ان يكون

التأني رحمه الله لعل موجب الخاص وهو الثلاثة لانه الطلاق المستوفى
 هو الذي يكون في حالة الطهر فاذا اطلقها فيه يلزم انه لا يجب عليها
 الترتيب ثلثة اطهار اجماعا لانه الطهر الذي وقع فيها الطلاق
 عند من قال المراد به الطهر في تنقضي العدة بباقي ذلك الطهر وطهرين
 آخرين فينقض العدة في الثلاثة وذلك لا يجوز لان فيه ابطال الموضع
 الخاص بخلاف ما لو حملناه على الحيض لانه يجب الترتيب ثلثة قروء
 كذلك فان قيل فعلى هذا يلزم الزيادة على الثلاثة اذا اطلقها في الحيض
 لانه لا يجب هذا الحيض اجماعا كما لا يحمل النقصان لا يحمل الزيادة فاما
 ان ذلك لا يرد بضرورة وجوب التكميل فيكون مقتضى غير المتكملت
 اليه وذلك لانه حقيقة لا يقبل التجربة ولذا قال لامرأة انت طالق
 اذا حقت نصف حيضه لا تطلق حتى تطهر فوجب تكميل الاول بالربعة
 والبعض فيما لا يتجربى يعتبر كاملا كما اذا قال لامرأة عليك نصف
 الطلاق او ربعة يقع طلاقا كاملا وهذا الاصل استدلال علماء ونازح
 الترتيب والتسمية والولاء في الوضوء لان الفضل والمسح في آية الوضوء
 خاصين بفضل معلوم وهو آية الماء واصابة البس فلو علق جوار
 الوضوء بهما لا يكون عملا به اذ النقص باطلا فيقتضي جوارها على اي
 حصل فلا يجوز الفسخ بحكم الكتاب بخبر الواحد فاقيل لم اشترط الترتيب
 في التيمم مع انه النص مكت عنه اجيب بان التيمم فيه ثبت بنفس النص
 لا بغيره لانه التيمم بني غيب اذ هو القصد لغة والتيمم هو القصد فيه

غسل طح

لم يستر طوا

عنه ما ثبت خط

الرف

اشكال لانه انما يستقيم ذلك لو كانت النية عبارة عن مطلق
 المقصد وليس الامر كذلك بل عبارة عن قصد الصعيد لا سببا
 الصلوة وهذا اخضع منه والعام لا دلالة له فكيف يستقيم
 ذلك عنه كذا قال لان في شرح المعنى ولم يجب قول الامام
 بقصد الصعيد بوجوب الايتار به وقصد الايتار عين النية
 فان اتفق مع الوجه واليدين بالصعيد فغير قصد الايتار لا يجوز
 لانه الصعيد طهور حكما لا طبعاً وفي الوضوء المأمور به الخاصة
 بحقيقة الطبع فيزول النجاسة بحقيقة بالتبع فلو اتفق غسل غشاء
 الوضوء بغير قصد باحة الصلوة يوجد الطهارة الصالحة لا باحة
 فيجوز الصلوة بها وخروج عن هذا الأصل ما قال محمد والشافعي رحمهما
 جعل الزوج الثاني غاية المحرمة بحكمة خاصة لها وهي كلمة حتى
 في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره ولا غاية قبل وجود المني أو
 محرمة الغليظة فكان وجوده كعدمه قبل وجود طهرته الغليظة
 فمن ابن بصير ما رواه المطلقة والطلقين في تحريمه وكذا ما قال
 الشافعي في القلع خاص بمعنى معلوم في قوله تعالى والساكنات
 فاقطعوا ايديهما فكيف يكون ابطال عصمة المال عملاً به فالجواب عن
 الاول قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له يدل على ان المحلل
 يثبت محل كما انه المحرم يثبت محرمة فيكون الزوج الثاني مباحاً للمحلل
 وهو المطلقة ثانياً ظاهرهما دون يثبت بالطريق الاول وغير الثاني

فلا غنية ولا خيرة

يختلف احوال النكاح

ان الزوج الثاني

الطهارة والطهارة

ان القلع بسمية جاء في قولنا جاء بما كسب يدل على كماله وكمال
 يستدعي كمال النية والآن يريد الجراء على النية ولا كمال في قيام حق
 العبد الا اذا اصابه اليهم ضرورة حاجتهم والا لا ملك لهم في الحقيقة
 وهي نفس الله تعالى خلقت لعباده فلا يجوز النجاسة باخذ اموالهم
 حيث هي حقهم كاملة في كونها نجاسة فلا يجب الضمان وفي هذا البلد
 اجوبة واشكالات وفروع غير ذلك ذكرت في الأصول لا يتجمل بها
 في المختصر **الخارج بالضمان** هو حديث صحيح رواه الامام احمد
 داود وغيره وفي بعض طرقه ذكر السبب انه رجل ابتاع عبداً فقام
 عنده ما شاء الله ثم وجد به عيباً فخاضه الى النبي عليه السلام فردّه عليه
 قال الرجل يا رسول الله قد استعملتني قال عليه السلام **الخارج بالضمان**
 قال ابو عبيد الله **الخارج** في الحديث غلبه مجد يشترى الرجل من رجل
 زماناً ثم يعثر عليه على عيب ولكنه اخفاه البايع فيرده وبما جتمع
 التمر فيقوز بغلته كذا لانه كان في ضمان وقال اصحابنا رحمهم في خيار
 العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتوكله من الاصل يمنع الرد بالعيب
 كالسبب والغلة وتسلم للمشتري ولا يضره حصولها حتى انما لا يلزم
 جوء المبيع فلم يملكه بالتمسك بالضمان وبمشتريه لطيف الرجح للمحدث وذكر
 في الاسلام في اصوله ان هذا الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقضه
 بالمعنى واعلم انه عليه السلام قضى بذلك في ضمان المالك وجعل **الخارج**
 لمن هو ماله ولنه **الخارج** المبيع قبل قبضه المشتري لا يكون للبائع

الخارج ومقابل النجاسة

الحديث
 الخارج بالضمان

السبب للورد

الزوج الثاني

والمفسد في العقد

مفسد في العقد

مع انه في صفة عدم الملك فان المبيع في يده كالرهن ان
 لم يقبض الثمن او كالمودعة ان قبضه وخارج الرهن والودعة لا
 وكذا اخراج المضمون لا يطيب للمصاحب مع انه في ضمان
 لا يملك المضمون قبل الضمان ويتصدق به لاستفادته
 حيث هو التصرف في مال الغير بخلاف المشتري لانه المبيع صار
 بالعقد كما مر تفصيلا في باب الف **باب الدال الدال**
 تحت العقد عمل سليم والمفسد غير داخل، ولهذا لو استأجر محلا
 لنقل الدين من مكان الى مكان فانكسر الدين في الطريق ضمن الجار قيمته
 لانه المعقود عمل سليم ولم يوجد العمل المفسد لا يدخل تحت العقد
 اجير او ما لك من خير انشاء ضمن قيمته في مكانه عمله بلا اجر وانشاء قيمته
 في مكان كسره بجهة اجرة لان فيه وجهين احدهما ان محل شيء واحد
 فكانه متغيرا في الابداء فضمنه بلا اجر والثاني انه ابتداء محل
 حصل بامره فلم يكن متغيرا وانما صار تعديا عند الكسر فضمن قيمته
 عند الكسر واعطاء اجرة بجهة فتح المالك ويميل في وجهه شيء
 فترى المفسد اولى من جلب المصالح، فاذا عارض مفسدة
 ومصلحة قدم دفع المفسدة غالبا لانه اعتناء الشرع بالمنفعة
 اشد من اعتناؤه بالمأمورات وروى في الكشف حديثا كثر ذكره
 مما ينهى عنه افضل من عبادة الثقيلين ومن ثمه جاز ترك
 الواجب دفعا للمشقة ولم يباح في الاقدام على المنهيات

حيث هو

والفاسد

الداخل في العقد
عمل سليم
والفاسد غير داخل

طريق المفسد في العقد

فرد المفسد في
موجب المصالح

منه

خصوصا الكبار ومن ذلك ما ذكره البرزقي في فتاواه وهو لم يجر
 سيرة ترك الاستنجاء ولو على شط النهر لانه النجس راجع على الامر حتى استوجب
 النجس الا زمان ولم يقبض الامر التكرار ومن ذلك المبالغة في المفسدة
 والاستغناء من سنة ويكره للصائم وتحليل اللحية سنة للوضوء ويكره
 للحرم وانما قلنا قدم دفع المفسدة غالبا لانه المصلحة قد تراعى لغلبتها
 على المفسدة فمر ذلك الصلوة مع احتفال الشريط وشروطها من الطهارة
 او السرة او الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه الاجل
 بجلال الله تعالى في ان لا يباحي الا على اكمل الاحوال ومتى تغد شئ من
 ذلك جازت الصلوة بدونه تعديا لمصلحة الصلوة على هذه
 المفسدة ومنه الكذب مفسدة محزنة ومتى تضمن جلب مصلحة
 تربوا عليه جاز كما كذب اصحابه للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة
 لاصلاحهما وهذا النوع راجع الى ارتكاب اخف المفسدين
 في الحقيقة الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة فاذا ادعى
 زيد ثوبا في يد عمرو والعمر وحاصبه بالانكار فاقام زيد البينة وحكم له
 ثم قال عمرو على طريق الدفع الثوب عندي وديعة ويدي ليس
 بيد الخصومة لا يلتفت الى قوله ولم يسمع دعواه لانه التناقض يمنع
 الدعوى دفع ما ليس بواجب عليه ستره ما وفروها كثيرة
 ما ادى على طريق الرشوة وقال ابن الجسيم في الاشباه والتطابير
 لو استأجر دار سنة باجر معلوم فسكنها سنتين ودفع اجرتها

اذ لم يوجد

جواز الكذب

الدفع بعد الحكم
الا في المسئلة الخمسة

دفع ما ليس بواجب
ستره

لان زعم الاصل
بالفقد والوجد

ليس لما استرداد والتخارج على خلاف قول مجيب لما اوردته
انه الاسترداد فيما اذا دفعه بلا غرض صحيح اما اذا دفعه لغرض
لا يجوز الاسترداد فيه مادام الغرض باقيا لئلا يكون ساعيا في
نقض ما وجبه وهذا كمن غفل الزكوة ودفعها الى الساعي فانه ليس
استرداد لما لانه الدفع كان لغرض وهو ان يصير زكوة بعد حلول
كذا في العناية والغرض في المسئلة التي ذكرنا التحريم في الغرض
وتطبيق خاطر المالك ، الدفع اذا كان لغرض لا يجوز الاسترداد
مادام باقيا ، ذكر هذا الاصل في الاصل المتقدم تبعا وهما
مستقلا وفروعهم رجل كف غرضه بامر بالف عليه فقصي الاصل
الكفيل قبل ان يعطى الكفيل الالف صاحب المال قائلا لا امر
ان ياخذ الطالب منك حقه فخذها قبل ان يؤدى فقبضه
ليس للاصيل ان يرجع فيها لانه تعلق به حق القابض وهو الكفيل
على احتمال قضائه الدين فيما لم يبطل هذا الاحتمال الابداء الاصل
بنفسه حق الطالب ليس له ان يسترده على مقتضى الاصل
الذي ذكرناه في صدر الكلام لئلا يكون ساعيا في نقض ما وجبه
كذا في العناية ، الدلالة على عمل الصريح اذا لم يوجد صريح بغيرها
فروع هذا الاصل كثيرة ومنها اذا قام احد العاقلين بعد الايجاب
وقبل القبول بطل الايجاب لانه القيام يدل على الاعراض
ولا يقال اذا قام احدهما وقال قبلت لا ينعقد مع ان لفظ قبلت

الدفع اذا كان لغرض
لا يجوز قضا
الاسترداد مادام با

الدلالة على عمل الصريح
اذا لم يوجد صريح بغيرها

الاحكام العاقلين

لها

صريح وعلى الدلالة مقتضى بعدم تعارض الصريح لانه الصريح وقع بعد
عمل الدلالة فباعتبارها ثانيا قبل قد ذكر في الاصلين المتقدمين لئلا
يكون ساعيا في نقض ما وجبه وهذا يقتضي انه لا يبطل الايجاب بقيام
الموجب غير المجتهد ولا قابل به قلت الايجاب بلا قبول لا يتم
فكانه كمن يجب ، دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه
ولهذا مداواة المشتري جرح بجارية المشتراة يمنع الرد لان ذلك
دليل قصد الاستبقاء لانه مداواة ازالة العيب وهي تمنع الرد
لانه يقتضيه وهو قيام العيب وهي يمنع شرط التمكن من الرد فيكون المداواة
دليل قصد الامساك وقصد الامساك في الامور الباطنة والمداواة
يدل عليه فيقوم المداواة مقام قصد الامساك وكذا ذلك لعيب آخر
لانه الرضاء بعيب لا يستلزم رضاه بغيره وكذا الركوب لحاجة
الديون تقضي بانها لما عرفت الدين في محامى القدسي بانه عبا
عن مال حكى يحدث في الذمة يبيع او استملك او غيرهما وايضا
لا يكون الا بطريق المقاصة عند احصائه رحمه مثالا اذا اشترى ثوبا
بعشرة دراهم ملكا للبايع فاذا دفع المشتري عشرة الى البايع وجب
منها في ذمة البايع وقد وجب للبايع مثلها بدلا عن المدفوعة اليه
فالتقيا تقاضا وتفرع على انه طريق ايضا انما هو المقاصة اية
لو ابراه عن بعد قضائه صح ورجع المدعي على الدين بما دفعه
لانه الباقى بالقضاء المطالبة لاصل الدين بما اداه اذا ابراه

جواب

ارادوا غرض لفظ قبلت الدلالة

ار مقام الشيء

دار الزمان

شرط التمكن

غيره ماداه

كأنه رد المسألة

الدلون تقضي
بأنها

ارخصيص دين ذمة الآخرة مقابل له

بذل العاقلة

براءة اسقاط واد البراءة استيفاء فلا رجوع وكثرة انه المدعي
 ذل وقع مثل استقراض الدين كانه المدفوع ديناً له على الدين
 على ما قرنا ولكن لا يطالبه لان عليه ديناً مثله للدين فاذ البراءة
 الدين براءة اسقاط سقط ما عليه وبقى ما ادعى ديناً له على الدين
 فيطلبه واما اذا البراءة براءة استيفاء بانه يقول استوفيت الدين
 منك فقوله اعترف بما جوي بينهما من الابطاء والاستيفاء لا يسقط
 الشئ **باب الدال** ذكر بعض ما لا يجزى كذا كذا فاذا طلق نصف
 تطليقة وقت واحدة او طلقت نصف المرأة طلقت كلها ولا يقال
 اذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله عند تحفصه فاما يكون ذكر بعضه كذا كذا
 لان الكلام فيما لا يجزى والعق مما يجزى **باب الرأى** الرأى من الرجوع
 روية حقيقة ولذا حرم اصل المنظورة فوجها الدال من الرجوع وفوجها
 واستثنى البعض من هذا الاصل ان روية المشتري الدين من الرجوع
 لا يسقط خياره وعقل صاحب الدرر عند ذكر هذه المسئلة بانها
 لا يكون روية حقيقة لوجود الحائل لم يصب بل العلة التامة ان الدين
 مما يلزم في شرط لسقوط خيار الروية وخيب رايه فيه الذوق
 لا يشترط في المشومات الشتم ولا يكفي الروية ولو في الخارج فانه المراد
 من الروية العلم بالمقصود على ما خرجوا به وتمعت من بعض الفضلاء
 يقول ان الروية من وراء الرجوع ليس برؤية حقيقة ووقع عليه المسئلة
 التي ذكرت في خيار الروية واستثنى من هذا الاصل المسئلة ذكر في

وبقى اذى

ذكر بعض ما لا يجزى
 كذا كذا

الرؤية من الرجوع
 روية حقيقة

قول بعض الفضلاء في روية
 من وراء الرجوع

على خلاف ما قلنا وعقل محققا بانه الاصل في البضع الاحب
 ولكن يحق ما ذكرنا لانه الشيوخ يضعون الرجوع على انوفهم وينظرون
 الى المخطوط والدرهم والجواهر والدال ولم يقبل احد بانهم لم يروا
 حقيقة بل رؤيتهم من وراء الرجوع اقوى من رؤيتهم بعده ما احسن قوله
بيت در چشم عيناك مني منم در موم ديدار ياد ما يعنى كذا كذا
 چشم همى باش چهارم ودين ستمنا ان الرجوع يرى الشئ فيما وراء
 على غير لون وجوم كانه الشئ عليه لاسم ان روية المشتري ليس بحقيقة
 كالعكس في المرأة بل الرجوع يورث الغلط في اوصافه وبهذا
 الاعتبار لا يبعد عدم سقوط حيب المشتري ومع هذا عدم صحة ايراد
 الدليل الذي اوردوه صاحب الدرر لا يجزى على كذا ذوق سليم لان
 انما يكون دليلاً في المراتب لافي المطعومات والمشومات الرجوع
 من الاقارب ابله ومعنى هذا الاصل ظاهر وروعه كثيرة ومنها لوقا
 على الفخر من اشتريه منه ولم يقبضه ولم يذكر في بيعه لم يرد
 ولا يصدق في قوله ما قبضت عند تحفصه رحمه وصل او فصل لانه
 رجوع مما اقرب وقال ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه
 بيا تبصير فصح موصو لا كالاكاششاء والشرط الرجوع
 من الهبة ولو بالتراضي فصح لعقد الهبة من الاصل واعادة
 القديم لاهبة ولذا يشترط القبض في الموهوب باعتبار الاول
 وصح الرجوع في المشاء القابل للقبض كصف واروه هبت

بعض

بعض

الرجوع من الاثر
 على

الرجوع من الهبة
 ولو بالتراضي فصح لعقد الهبة
 من الاصل واعادة
 القديم لاهبة

بعض الرجوع من القبض

لا يهبط الشئ ولا يصح

ولو كان مائة لما صح فيه وذلك جله لمن اراد ان يثبت
نصف مشاع قبل التقسيم فانه يهب كل الدار ثم يرجع في
فيكون الواجب شريكا للموصوب له في الدار وهذا ما قالوا انما
القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في دعوى الملك القديم
الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحال ويجوز نفي فيها ما اذا وجد
الموصي الوصية ومات واقام الموصي له البينة على الايصاء
بالتاريخ المتقدم على التجرد يقبل ويستحق بالموصي به لانه اخبر
بعدم وجود الوصية واثبت الموصي له بالبينة والموجود لا ينفي
بالتنفي وبالرجوع في حيوة لا يستحق الموصي له لانه اثبت وجود الوصية
وانشاء الرجوع عنها انشاء شرعي فصح فكذا ادعت المرأة الكناح
فجده الزوج ليس يرجع فلا يحكم بالتفريق ما رد عين المغصوب
هو الموجب الاصل في رد قيمته بالكا فخلص خلق لانه قاصر
اذ الكمال في رد العين المالية وقيل الموجب الاصل القيمة ورد
العين فخلص والاول اصح ويظهر ذلك في بعض الاحكام فمنها
وابراء الغاصب عن الضمان حال قيام العين فانه يبرأ
حتى لو ملك بعد ذلك في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن وجوب
القيمة على الغاصب في الحال ثابت لما صح البراء لانه البراء عن
الايمان لا يفتح كما مر في باب الالف ومنها اذا كان لا حذر
نصاب الزكوة في ملكه وقد غضب شيئا وهو قائم في يده لا يجب عليه

الرجوع اثبات
في الماضي ونفي
في الحال ويجوز
نفي فيها

رد عين المغصوب
هو الموجب الاصل

قد نص

اراد ببراء الغاصب

الزكوة

الزكوة اذا انتقص النصاب بمقابلته وجوب قيمة المغصوب
ومنها صحة الكفالة مع انه الكفالة لا يفتح بالعين ويجوز ان
من جعل العين اصلا على الاوليين انما هو بفرضية انه يوجد قلة
الشبهة الوجود في الحال والقيمة والدين كذلك فكانت البراءة صحيحة
والزكوة ساقطا وعن المسئلة الثانية بان الكفالة بالاعيان المنصوصة
بنفسها صحيحة والمغصوب منها وقد تقدم في باب الالف انواع
الاعيان واحكامها الرسول معبر وسفير فكلامه ككلام المرسل
فاذا قال لرسول بعثت هذا فلان الغائب بكذا فاذا هب واخبره
وجاء الرسول واخبر المرسل اليه فقال المرسل اليه في مجلس المبلغ
اشترية او قبلته ثم البيع به **باب الزيادة المنفصلة**
غير المتولدة من الاصل لا يمنع الرد بالعين اعلم ان الزيادة
اما متصلة او منفصلة وكل منهما اما متولدة من المبيع او غير متولدة
فالمتصلة المتولدة كالجبال والحسن لا يمنع الرد في ظاهر الرواية
وغير المتولدة كالصنع والحياطة يمنع عنه بالاتفاق اما المنفصل
المتولدة كالولد والثمر يمنع منه وغير المتولدة كالكسب لا يمنع
طريق ذلك انه يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة ويسلم الزيادة
للمشتري مجانا بخلاف الولد والفرق بينهما انه الكسب ليس بمبيع
بحال لانه تولد من المانع والمنافع غير الاعيان فالولد متولد من
المبيع فيكون له حكم المبيع ولا يجوز ان يسلم له مجانا لما فيه من الربوا

الشبهة الوجودية

الرسول معبر
فكلامه ككلام المرسل

الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل
لا يمنع الرد بالعين
اعلم ان الزيادة
اما متصلة او منفصلة
فالمتصلة المتولدة كالجبال والحسن لا يمنع الرد في ظاهر الرواية
وغير المتولدة كالصنع والحياطة يمنع عنه بالاتفاق اما المنفصل
المتولدة كالولد والثمر يمنع منه وغير المتولدة كالكسب لا يمنع
طريق ذلك انه يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة ويسلم الزيادة
للمشتري مجانا بخلاف الولد والفرق بينهما انه الكسب ليس بمبيع
بحال لانه تولد من المانع والمنافع غير الاعيان فالولد متولد من
المبيع فيكون له حكم المبيع ولا يجوز ان يسلم له مجانا لما فيه من الربوا

من المنافع

المنافع غير الاعيان

آل فطال يهود

بين البيع والمضاربة
بين البيع والغصب

كذا في الغاية والفرق بين المبيع والغصب مرفى بالالف
باب **البيع** **التساوط** لا يعود والمراد بالسقوط انعدام مقتضى
الحكم لا عدم عمله لما منع فاذا كان الحكم موجودا ولا يعمل لما منع فاذا
زال المانع يعمل ويعود الحكم كالنقطة بعد سقوطها بالنشور
يعود بالرجوع لان مقتضى النقطة الرجعية وهي موجودة وانما
لا يعمل لما منع وهو النشور فاذا زال المانع بالرجوع الى زوجه
عاد الممنوع وهو من باب زوال المانع لا من باب عود التساوط
ومن فروع هذا الاصل لو اجاز الوارث الوصية في الزيادة على
الثالث جاز لانه لا امتناع للحقة وهو اسقط فليس له ان يرجع عنه
لانه التساوط لا يعود السبب يستعار للسبب دون
عكسه لاستغناء السبب عن السبب وفقا للسبب الى السبب
لان المسبب ليس بمقصود يعني لا يجوز استعارة السبب وهو
الحكم للسبب حتى لا يجوز استعارة الالفاظ التي ثبت بها ملك
المتعة لشئ ملك الرقبة ولا استعارة الالفاظ التي زول
ملك المتعة لروال ملك الرقبة فلهذا لا يجوز استعارة النكاح
للبيع ولا الطلاق للعقاق حتى لو قال المولى انكحت امتي هذه
بكذا وازاد البيع وقال المشتري قبلت لا ينقذ البيع او قال المولى
لامته طلقك وازاد به العتق لم يعق عندنا الا اذا كان
المسبب مختصا به كقوله تعالى اني اراني اعصر عمر افنى هذه الآية

موجودة

اللفظ النكاح

السبب

استعير السبب وهو المحرر للسبب هو العيب لا اختصاصا
بالعيب وهذا لانه اذا كان مختصا يصير في معنى المعلول مع العلة
من حيث انه لم يحصل الآلية والمعلول يستعار للعلة وبالعكس
بين العلة والسبب انه ما يفيض الى شئ ان كان فضاؤه داعيا
تسمى علة والاسم سببا محضا وتفصيله في كتب الاصول في
باب وجوه استعمال النظم السؤال معاد في الجواب
فلو قال احد امرة زيد طالق وعنده حرة وعليه المثنى الى بيت الله
تعالى ان خل الدار فقال زيد نعم كما جاز الف لان الجواب يتضمن اعاده
ما في السؤال كذا في البرازية ومن فروعها لو قيل الست طلقت
امرأتك فقال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالاشارة
ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام بالثقة كانه قال نعم ما طلقت
السراية يكون من الامور الشرعية لا الحقيقة فلو دلت ما ذوتة
مدبونة ولد لا يدفع معها بجنايتها لانه الدفع فصل مخصوص فلا
يسرى منها الى المحم ولد كما كحد والقصاص فانه الوصف الحقيقي
في محل لا يمكن ان ينقل الى غيره ويباع الولد لانه لانه الدين
وصف شرعي يسرى الى الولد كالمالك والرق والحرة كذا في العنا
السلامة ليست بشرط في التبرعات ما فان ملك الموهوب
يد الموهوب له فاستحق فضمن لم يرجع على واهبه لعدم اشتراط
السلامة لانه الموهوب له لا يملك المال المدفوع اليه مقبلا

الفوق بين العلة والسبب

السؤال معاد في الجواب

المراد بالامور الشرعية لا الحقيقة

السلامة ليست بشرط في التبرعات

بما لم يفسد في المار جوع كما سيأتي في باب الفاء والياء
 وتقدس السكوت عن البيع لا يوجب فساد العقد في الأصل
 فإذا شرط في المارعة حب نصفين ولم يتعرضا للبين صحت
 وينبغي أن يكون البين لصاحب البذر لانه ماء ملك كذا في الهداية
 السكوت في موضع الحاجة الى البيان تمام البيان فروع
 الأصل أكثر من أن يحصى فمنها رجل زوج رجلاً بغير امره فبطل
 القوم فكيف يصير سكوتة رضئ وهذا الأصل يكون حجة على
 أن في فيما قال كجحد والتقي في الزنا لقوله عليه السلام البكر
 بالبكر جلد مائة وتغريب سنة وقوله تعالى فاجلدوا حيث لم يذكر
 التغريب فيكون السكوت عنه بياناً وناسخاً للحديث وتخرج
 للحديث وتخرج عن هذا الأصل مسائل منها رأى اجنبياً يبيع مالاً ولم
 ينه لم يكن وكذا سكوتة ومنها لو رأى غيره يتلف ماله وسكت
 لا يكون مؤثماً بالطلاق ومنها لو سكت عن طمأنته لا يسقط المهر وكذا
 عن قطع عضوها ومنها لو رأى اجنبياً يسعل عنياً فمعاينة لا يكون
 عاراً بسكوتة ومنها لو رأى المهرق الراهن يبيع الرهن وسكت
 لا يبطل الرهن ومنها لو رأى قتلته تزوج وسكت ولم ينه لا يصير ذنباً
 في النكاح ومنها لو تزوجت غير كفوف سكوت الولي غير مطالبة
 التفرق ليس برضى وأن طلال وكذا سكوت امرأة الغنيين ليس
 ولو قامت معه سنين ونحوه انما الظاهر في هذه المسائل الرضا

السكوت عن البيع
 لا يوجب فساد العقد
 في الأصل

السكرت في موضع
 الحاجة

المهرق

والفناء

والرضا منعدم في مثلها في حق العاقل ولهذا السمع دعوى المصنوع
 بعد زمان ولم يعتبر بكوته السلطان ولا في المار ولا في المار
 رجل عدا رجلاً ولا في له فليس سلطان قبله العفو لان فيه ضرراً
 باب الشين الشرط يقابل المشروط جلية ولا يقابل اجراء فاذا كان
 عبثية بعد واحد بالف فادى احد هما نصفه لا يعق حتى ادى
 الآخر نصف الآخر لان معنى قوله كاتسكاً بالف ان ادتهما الف فانتها
 حوان فكانه قال لكل منهما ان اديت الالف فانت خويكوه عتق
 كل واحد معلق باداء الالف ولا يحصل عتق باداء نصفه لئلا
 يقابل الشرط المشروط اجراءً والأصل يقتضي المقابلة جلية شرط الوا
 كنفس الشارع، وكذا قالوا العتق بخلاف شرط الواقف كالقفا
 بخلاف النص فلا ينفذ لانه حكم لا دليل عليه وقال صاحب الهداية
 في بيان عدم نفاذ الاحكام او يكون قولاً لا دليل عليه سواء كان
 شرطه في الوقف نقضاً او ظاهراً او كذا قالوا يجب عماره الوقف
 سواء شرط الواقف العماره او لا فانها وان لم يكن مشروطة
 نقضاً فهي مشروطة اقتضاء كما مر في باب البناء مشروط وجود
 الشيء لا يجب ان يكون بجميع اجزائه شرطاً لبقاء ذلك الشيء
 في الأصل مناسب للأصل الذي ذكرناه في باب البناء وهو
 البقاء اسهل من الابتداء وكذا اقرب من الأصل الذي ذكرناه
 وهو بقاء الحكم غير تغييراً لعله فيكون فروعها فروعاً

بعد علم الصاحب بالقبض

الرضا

والسلطان في المار

الشرط
 الشرط يقابل
 جلية ولا يقابل اجراء

شرط الواقف
 كنفس الشارع

شرط وجود الشيء
 لا يجب ان يكون بجميع اجزائه
 شرطاً لبقاء ذلك الشيء

في الأصل الذي ذكرناه

لهذا الاصل وجعل المولى خروفي ورره في آخر كتاب القضاء بوقت
 رجوع احد الحكمين قبل الحكم من فروع هذا الاصل حيث قال فان قيل الحكم
 باتفاقهما فينبغي ان لا يفتح الاخراج الا باتفاقهما ثم قال محجب غير هذا
 الاعراض بقوله قلنا شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون جميع احواله
 شرط لبقاء ذلك الشيء **اقول** لا ينبغي على من له ذوق سليم ان يفتقر الاصل
 يكونه وليد على خلاف مراده وتفسيره ان شرط صحة الحكم اتفاق الحكمين
 التقييد فاذا لم يكن هذا الشرط لبقائه يترجم بقاء صحة الحكم باجتماع
 الشرط وهو بقاء رضاء احد من الحكمين والمراد بعدم صحة الحكم وذكره
 في العارية الا ملكية ولكل واحد من الحكمين ان يرجع قبل ان يحكم عليهما
 لانه فلا حكم الا برضاها جميعا لانه ما كان وجوده من شئين لابد منه
 وجودهما واما عدمه فلا يحتاج الى عدمهما بل بغير احد منهما وهذا
 خرج لاجاب عما قيل فينبغي ان لا يفتح الاخراج الا باتفاقهما كما لا يفتح
 الا باتفاقهما فان قيل اخرج احدهما سعي في نقض ما تم من حيث
 قلنا ما تم الامر واما التمام بعد الحكم الشهادة اذا بطلت
 في البعض بطلت في الكل ذكر في العاقبة من الظهيرة اذا كان بعد
 بين سلم ونصراني فشده نصراني عليهما بالعتق فانها تقبل في حق
 النصراني فقط فيقوم من هذا عدم اطراد هذا الاصل وجوابه بالنصر
 اهل الشهادة فلم يبطل شهادة لافي البعض ولا في الكل واما لم يقبل في
 حق المسلم لانه لا ولاية له عليه وكذا فيما يبطل به الشهادة في

ارجع حكم الحكم

لا يحكم

الشهادة اذا بطلت
 في البعض
 بطلت في الكل

لا ولاية له عليه

النقض

في البعض معني في الشاهد كما لو شهد لاجنبي وابنه شهادة بطل
 في حق ابيه لان رليفته الابوة يورث شبهة ارتكاب الكذب فتبطل
 في حق الاجنبي ايضا على مقتضى هذا الاصل الشهادة بالمجهول غير
 صحيحة واستثنى البعض من هذا الاصل ما اذا شهدوا انه كفل
 بنفس فلا يرد وقالوا لا تعرفه تقبل **اقول** الحق ان هذه المسئلة ليست
 من هذا الباب بل من باب شهادة قاصرة بغيرها غيرهم لا يحتاج
 في مثل هذه الدعوى الى اثبات الحكمين احدهما كونه المقر كذا لا يخصص
 المستمي باسم اقره والآخر تعيين شخص المذكور خلافا بين ان ثبت كلا
 الحكمين بشهادة فريقين او فريقين مثل ان شهدا على الاسم والقبيل
 يعرفا الرجل بعينه فشدها آخران انه المستمي بهذا الاسم تقبل كذا
 في الكتب المشهورة وسياتي لبعض فروع هذا الاصل ان شاء الله تعالى
 وتما يجب ان يعلم في هذا الباب انه الشهادة بالمجهول انما لا تفتح اذا كان
 شهادة خالية عن القاصرة ولا تقبل كما اذا شهدوا ببراءة من
 وبغضب شئ مجهول كما في الكافي والفائده وجوب الاجبار على البيان
 وهذا التفسير في الاصل مطرد اما شهادة قاصرة بغيرهم بل
 ولذا اذا شهد ابا براء ذكر انها في يد الخصم فشدها به آخران فانها تقبل
 لانه الحاجة الى الشهادة لاثبات يد المدعي عليه حتى يصير خصما في اثبات
 الملك للمدعي ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة
 فريق واحد او فريقين ومنه لو شهد بالملك في الحدود حيث

اراد المدعي

بالجل
 الشهادة
 غير صحيحة

عن الفائدة

العرض

شهادة
 بغيرها تقبل

وغيره من هذه المسائل

اذا ثبت الشيء ثبت ما هو

يقول لما ذكرتم من هذا في الاصل المتقدم وفيها نظائر تركت
احتمار عن الطويل ^{الشيء} اذا ثبت ثبت جميع لوازمها ^{يعني}
ثبت اقتضاءها ليس على إطلاقه بل مع في موضع لا يتصور الا
بين التام والمعلوم كما في لزوم العقل فاذا ادعى دار في دليل
انها ملكه وانكره واليبس واقام البينة انه داره اشتراه ^{من}
زيد فاقضاه على الحاضر قضاء على الغائب لان ما يدعي على الغائب
سبب لازم لما يدعي على الحاضر فاذا ثبت المعلوم ثبت اللازم وان
حضر الغائب وانكر البيع لا يثبت انكاره على مقتضى هذا الدليل ^{ويخرج}
غيره الاصل قال ابو حنيفة رحمه الله لو خلق طلقا بولادتها فشهدت امرأه
بها لم يقع الطلاق لم يخلق بولادتها والمعلق بالشيء لازم من لوازمه ولم
يثبت وجوب ان الطلاق ليس مما لا يتصور انكاحه غير الولادة لان طلاقا
منها لو وجد بدون الآخر وانما قيدنا الاصل بعدم انكاح اللازم من المعلوم
واشار صاحب البداية بقوله الطلاق تنكح عنها ولها نظائره قد
ذكرنا بعضها في باب الالف وتركنا بعضها في باب الجردة ^{الكتاب}
القيد ^{الشيء} انما يلحق بغيره اذا تباين جميع الوجوه ^{ما اعلم}
في جميع الوجوه انما يكون شرطا للحاق اذا لم يكن في حكم مناطه اي علمه
يتعلق به الحكم لانها لا يدرك بالاي لا يمكن تعدية مقتضاه ^{سنة}
في لينة التعرّيس قبل الزوال على خلاف القياس لا يتعدى الى سنين
الفرج بعد الزوال بل يقتصر في موده الا اذا كان غيره في معناه من كل وجه

الشيء يلحق بما فيه
جميع الوجوه

في قوله الكون

بشرط

ارزاه من الاحكام

وليس

الاصح ليقول
الدلالة

بحيث يعلم بيقين انهما لا يفرقان الا في الاثم فالحكم ثبت بدلا
المقتضى النص لا بالقياس لانه ورود النص في احدهما ورود
في حق الآخر لانه التماثل في جميع الوجوه جعلهما كشيء واحد وانما
ورود النص في الشيء والرفاع وهو قوله عليه السلام فمراء او غف
في صلوة فليصرف وليتوضا وليبيت على صلوة ما لم يتكلم
كورد في الفصد والحجامة والحجامة وغيرها واما اذا كان في الحكم
فالحكم يدور عليه كجوار السلم في المزروعات بالقياس على الموزونة
والمكيدات مع تفاوتها فيما هو اعظم التفاوت وهو كون المزروع
قيما وبها مثلت لان فيه مناط الحكم ضبط الصفة ومعرفة المقدار
لرفع التراجع فالحاق المزروعات والمكيدات بالموزونات كحصول
المقصود بذلك وفيه بحث طويل الدليل لا يليق في هذا المختصر
اراد التفصيل فراجع في كتب الاصول **باب الصبر** ^{يقول}
الدلالة فاذا ادعى اثنان شراء عبدا فزعموا انهما لم يورثا حكم لذي اليد
لان اليد دلت على سبق الشراء على ما مر تحقيقه في باب الالف
بيان الاصل اضافة الحادث الى اقرب واقاته فانه شهد بشهود الخارج
انه شراءه قبل شراء صاحب اليد بحكم الخارج لانه سبق الشراء في
المسئلة الاولى ثابت بدلالة اليد وفي الثانية بشهادة الشهود
بالصريح فيرجح وفروع هذا الاصل مما لا يحاد احصاؤه وخروج غير هذا
الاصل مما يلزم منها لو طلق حامل منكر او طهرها فراجعها

نجاءت بولده لا قبل من ستة اشهر صحت الرجعة لان الولادة لا قبل من
 ستة اشهر صحت الرجعة وقت الطلاق يدل على وجود الحمل وقت الطلاق
 فلا عبرة لا نكاحه الوطى لانه الشرع كذب يجعل الولد للفراش والحكم بالنسب
 فعلى هذا قول الزوج لم اجامعها صريح في عدم الجماع وثبوت النسب
 على وجوده مع هذا اعتبر الدليل ولم يعتبر الصريح ومنها انه طلق
 امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكراً وطئها فارجعها صحت بالدليل
 المذكور في المسئلة الاولى والجواب انه الدلالة من الثالث راع اقوى من
 الصريح الصادر من العبد لاحتمال الكذب منه دون الشارع ومنها
 اذا اجاب احد العاقلين فاتيها قام من المجلس قيل القبول بطل
 لا يجاب لان القيام دليل الاعراض والرجوع فلو قال بعد القيام
 قبلت لا يعتبر قوله مع ان قوله قبلت صريح والقيام دليل الاعراض
 ورجح الدلالة على الصريح على خلاف مقتضى الاصل والجواب ان الصريح
 وجد بعد عمل الدلالة وهو باطل لهما لا يجاب فلا يعارضها
 صحتها بخلاف غير مارة عن صحة الافرار وعدمها عندهما
 وحاصله انه من يبيع اقراره كالوكيل يبيع استخلافه فالوكيل يبيع
 والخصومة بالرد بالعيب من جهة المالك يستخلف لانه الميمن
 رجاء النكول ولو اقر الوكيل صحت اقراره على الموكل فكذا النكول
 ومن لا يبيع اقراره كالوصي اذا خصم في عيب عين باع للصغير
 لا يبيع استخلافه لانه الميمن رجاء النكول كما مر وقر الوصي

كما يفصله

صحت الخلف الاقرار
 غير مارة عن صحة
 الاقرار وعدمها
 عندهما

لا يبيع كذا لا يستخلف ويجعل صاحب الدرر الوكالة والوصاية
 في وثيرة واحد حيث قال في كتاب الدعوى النية يجري في
 الاستخلاف لا يحلف قال الوكيل والوصي والمتولي واب
 يستخلف ولا يحلف الا اذا صحت اقراره على الاصيل مما لا يكاد
 يبيع لانه يفهم من عبارته انه الوصي والوكيل قد يبيع اقرارهما
 وقد لا يبيع والصحيح انه اقرار الوكيل صحيح واقرار الوصي غير
 صحيح وقوله النية يجري في الاستخلاف لا يحلف انه اعتبر اصلاً بذاته
 كما لا يفهم من عبارة العادة يرد عليه النقض تجلف الوكيل لا
 ان يقال هذا فيما يتعلق بحقوق العقد بالموكل ففيه لا يحلف
 ككساج وصليح غير انكار ودم عمد وعق على مال وكتابة وهبة و
 واعارة وادباع ورهن واقرار واما اذا تعلق حقوق العقد
 بالوكيل كالبيع والشراء وغير ذلك يحلف الوكيل اذا لم يكن
 مجبوراً لانه الوكيل يتعلق بحقوق فيكون كالاصيل **باب الضاد**
الضرر يزال اصلها قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الدين
 اي لا يضر الرجل اخاه ابتداء ولا جفاء وذكر اصحابنا في كتاب
 الغصب والشفقة وغيرهما ويثبتني على هذه القاعدة كثير من
 ابواب الفقه فمن ذلك الرد بالعيب وجميع الخيارات والحجر
 والشفقة والقصاص والحد والكفارات وضمان المتلف
 والحجر على القسمة ونصب الائمة والقضاه ودفع الصائل وقال

لا يبيع بشفقة المحقق

المحقق
 لا ضرر ولا ضرار في الدين
 الضرر يزال

المصلحة عند المباح

المشركين والبغاة وغيرهما الضرورات تتبع المحظورات ولذا
جاز كل الميتة عند المحضه واساعة اللقمة بالخروج والتلفظ بكلمة الكفر
مكرها بشرط اطمينان القلب على الايمان والامان بالغير واخذ
مال المتع عن اداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل اكثر من المسائل
يصح ان يكون من فروع القاعدة المتقدمة على وجه التداخل وهذه القاعدة
مشروعة بان لا يكون حرمه الشيء في نظر الشيء اعظم من مصلحته المضطر
ولذا قالوا اكره على قتل غيره بقدر لا يرضى له لان مفسدة قتل
غيره اعظم من مفسدة قتل نفسه ونظايره في كتب الاصول في
باب الرخصة الضرر لا يزال بالضرر ومن فروعها عدم وجوب
العارة على الشريك فانه اذا كانت بين الرجلين واحتاجت
الى العارة والى احدهما لا يجبر فان اعمرهما الآخر ليس له ان يرجع على
شريكه الا اذا اعمرهما بالمرضاة كذا يفهم من عبارة القوم في باب
الخطأ وفيها مسائل يجبر فيها الشريك ويعلم بهذا انه لا اصل
ليس مطلق مع ان ضرر الخاص يتحمل لاجل دفع ضرر العام واذا كانت
احد الضررين اعظم ضررا فانه لا يشترط ان لا يخف ومن ذلك الاجابة
على قضاء الدين والنفقات الواجبة وجس الاب اذا امتنع عن
الانفاق ومنها لو غصب ارضا فبني فيها او غرس فانه كانه قيمته
الاكثر قلعا وورث والافضل قيمتها وعليه فروع كثيرة فالاقرب
الى الصحة انه يقال الضرر لا يزال بمثل وبه يعلم حال الاشياء الضرر بدفع

الضرر لا يزال بالضرر

قد وردت

الضرر بدفع بقدر الامكان

لهذا

بقدر الامكانه فاذا اكل بنفسه جل لا يتوقف تسليمه الى قبول
المكفول لو مع ان تسليمه النفس يحتاج اليه وقتا بعد وقت حتى
يصل اليه حقه لانه لو توقف لربما امتنع عن ذلك ابقاء حتى
نفسه فيتضرر به الكفيل فيدفع الضرر عنه في الضمان بالتعويض
مخصوصا بالمعاوضات ولذا قالوا ان الرجل اذا سئل عن غيره
عن امن الطريق فقال اسلك هذا الطريق فانه من مسلكه فاذا
لصوص سلبوا امواله لم يضمن الخبير شيئا لما انه غرور فيما
ليس بمعاوضة وكذلك لو قال كل هذا الطعام فانه غير مسموم
فاكل فظلم بخلافه لكونه تقررا في غير المعاوضة وتساوي زيادة تفصيل
في باب الميم ان شاء الله تعالى **باب الضمان في الرجوع اذا تعارض**
كان الرجحان في الذات احق منه في الحال فاذا غصب مالا
وغيره وزال اسم ضمنه وملكه اما الضمان فلكونه متعديا واما الملك
فلانه احدث صنعة متقوية فان قيمة الشاة تزداد بطبخها
وشتيها وكذا قيمة الحنطة تزداد بجعلها دقيقا واحدا شيئا صيرا
حق المالك بالكاثر وجهه حتى تبدل الاسم وفات اعظم المنافع
وحق الغاصب في الصنعة قائم من كل وجه فيكون راجحا على
مقتضى هذا اهل **باب العين** العادة محكمة واصحابها قولهم عليه
السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن واعلم ان
العادة والعرف يرجع اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا

بشرط

الضمان بالتعويض
مخصوصا بالمعاوضات

طرق الرجوع
اذا تعارض كان الرجحان
في الذات احق منه
في الحال

العادة محكمة

ذلك صلا فقلوا في الاصول في باب ما ترك به الحقيقة بدلالة
الاستعمال والعادة عبارة عما يستقر في النفوس من الاموال
المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة فافزع على هذا الاصل
الحيض والنفس قالوا لو زاد الدم على كثير الحيض والنفس
قالوا لو زاد الدم على كثير الحيض والنفس ردد الى ايام عادتها
واعلم ان العرف غير معتبر في المنصوص عليه ولهذا اعتبر العرف في
الاموال المربوطة في كونه كليا او وزنت فيما لا ينقص في كونه كليا
او وزنيا واما المنصوص على كونه او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه
عند المحققين واسوسف رحمه الله قال محمد بن الفضل باب السرة
الى نبات الشعر في العانة ليست بعورة لتعامل الناس بعبد
لانه التعامل بخلاف النقص لا يعتبر كذا في الظهيرية العام موجب
الحكم فيما يتناوله يقين لانه الصيغة وضعت لمعنى يكون
ذلك المعنى لازما له حتى يقوم الدليل بخلافه فسقط احتمال
الخصوص فلا يجوز تخصيصه بالقياس وجبر الواحد لانها طائفة
والعام قبل الخصوص قطعي والظن لا يعارض القطعي وكذا
لا يجوز تخصيص قوله تعالى ومن دخله آت من غير الواحد وهو
الحرم لا يفيد عاصيا ولا بدع ولا بالقياس على من انشا القتل
في الحرم ولا على الاطراف لانها تجري مجرى الاموال فلا يتناوله
النقص وفروعها كثيرة وخرج عن هذا الاصل انهم شققة من

العام لو حكم
فيما يتناوله يقين

ان القياس في طائفة

العام بعد
بقي حجة لا على التبيين
عندها

وطناً بالملك اليمين وقال أحدهما آية وهي قوله تعالى وما
 آياتهم وحرمتها آية وهي أن يجمعوا بين لاختين وهي عام
 لانه معناه حرم عليكم الجمع بين لاختين والجمع اسم الجنس
 المحلى باللام فيتناول الجمع كحاشا وملكاً كذا في الكشف فوفقت
 المعارض فرج المحرم احتياطاً ووافقه عثمان رضي الله عنه في هذا
 الاستدلال لانه رجع الموجب للحل اذ الاصل الحل فاستدلوا
 بعموم الآيتين مع خصوصهما آية كونها حجة بعد التحصيل وقد
 في الاول لانه المحورية والاخت من الرضاع والاخت المنكوبة
 وفي الثالث في الجمع بينهما للحدثة واستدلالهما بحصرهما الصحابة
 ولم ينكر عليهما احد فحل الاستدلال بالعمومات المخصوصة
 محل الاجتماع العادة المطردة تنزل منزلة الشرط ولهاذا قالوا
 لو دفع ثوبا الى خياط ليخطه او لصباغ ليصبغه لم يعين له اجرام
 اختلاف في وجوده وعدمه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يوجب
 اركان الصباغ حريقا له اي معاملة اذ لا يوجب وقال محمد رحمه الله
 كانه الصباغ معروف فاحصه الصنعة بالاجز وقيام حاله بها كان
 القول قوله والافلا اعتبار باللفظ المعاد وقال الزبيدي والقنوي
 على قول محمد رحمه الله ولا خصوصية لصباغ بل كل صانع نصب نفسه للعمل
 باجر فان السكوت كالا شتر او من هذا القبيل نزول الخائن ودخل
 الحمام واللال كما في البرازية ومن هذا القبيل المعتمد للاستدلال فعلى

كحضره الصبيحة

العادة المطردة تنزل منزلة الشرط

ليخطه صفة

انما كان الصانع

المنة

المفق به صارت عادية كالمشروط صريحا وذكر في البرازية المشروط
 عرفا كالمشروط شرعا ومن هذا القبيل لوجه اللاب بنية جهازا او
 وقف لها ثم ادعى انها عارية ولا بنية ففيه اختلاف القنوي انه
 لو كان العرف مستمرا ان اللاب يدفع ذلك الجواز ملكا لا عارية
 لم يقبل قوله ولو كان العرف مشركا فالقول للاب كذا في شرح
 المنظومة لابن وهبان وقال قاضيان وعندي اللاب كانه
 منكر ان الناس واشترافهم لم يقبل قوله وان كان اوساطا ان كان القول
 قوله وفي الكبري ان القول لا يوجب بشارة الظاهر ومنه لو دفع غلاما
 الى حائك مدة معلومة لتعليم النج ولم يشترط الاجر على احد فلما علم العمل
 طلب الاستاء والاجر من المولى والمولى من الاستاء ينظر الى عرف
 اهل البصرة في ذلك العمل وكذا لو دفع ابنه وتوكل ابن الخيم الاشياء
 والظاهر على اعتبار عرض الخاص قد تعارف الفقهاء بالفتاوى
 المذلول عن الوظائف باليعطى له لصاحب وتعارفوا ذلك فينبغي
 الجواز وقد رايت بعضا من علماءنا اقتصوا الجواز ما واجهوا بمسئلة
 وقالوا الوارل له وقبض المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ان يقول لا ينبغي
 ان يعطى بهذه المسئلة لانه قال بعد ذلك ان الحقوق المجردة لا يجوز
 الاعتياض عنها ووقع عليه الاعتياض عن الوظائف بالاقواق
 وهذا خلاف لما قال له مع من ليس الارشوة محضة فلو صح ما قال
 لجاز الارشاد في المقارض بين الخواص والاعوام فهل رضي به

جواز

اراد ان

العبرة لا فحول
العله

من يبقى الله وقد ذكرنا في الاصل المتقدم ما قلنا في الظهيرة التفسير
بجملان النص لا يعتبر العبرة لا خرج في العلة، وذكر في اصول
الفقه العلة او كانت ذات وصفين يعتبر الآخر الوصفين علة
حكما ومعنى لكونه مؤثرا لوجود الحكم عنده لانه العلة تتم بوصفين
جميعا فلا يكون احدهما علة حقيقة وتتم فروع هذا الاصل اذا تملك احد
قريبه يكون معتقا وعلة الحق القرابة والتملك واذا تملك الملك
يضاف الحق اليه لكونه آخر جري العلة فيصح به الكفارة لو توافقت
الشراء ولو لم يكن الحكم مضافا الى الوصف الآخر بل الى المجموع لما كان
الشراء اعتقا قاولا وقع عن الكفارة واما اذا تاهت القرابة كما
اذا ورث قريب في يضاف الملك اليها فاذا ورث اثنين واحدهما
قريبه يبق القرابة ولا يضمن قيمة صاحبه لعدم صنعه واما اذا ورثا
عبدان جمل النسب ثم ادعى احدهما انه ابنه يضاف الحق الى دعواه
لانها اخرجت في العلة فيعزم اشراكه في قيمة نصيبه لانه العبد يصير معتقا
بصنعه لانه ادعى القرابة وتخرج فروعها ان الرجل يجوز ان يبيع ماله
حريه وكفائه غيره لان النوب انما يصير ثوبا بالبيع والجزء الاخر كونه
ليس بجرام العبرة للمفوض نصا دون المقصود، وذكر في مجموع
التقريب شائنا في هذا الزمان على انه بيع الوفاء بيع على ما كان عليه
بعض السلف لانها تعلقا بلفظ البيع فغير ذكر شرط فيه والعبرة
لكن تزوج امرأة وقصد ان يطلقها بعد ما جاءها مع العقد مع انه

للفظ
العبرة المقصود
نصا دون المقصود

اداء

اربع الوفاء
طريق البيع والحق
فدوره

اذا تزوجها بهذا الشرط صريحة لا يصح وقال فاصبحا الصحيح
انه كان بلفظ البيع لا يكون ريثا لان كلا منهما عقد مستقل شرعا
لكل منهما احكام مستقلة بل يكون تبعا على مقتضى هذا الاصل
اذا قال البائع بعثت بيع الوفاء الجائز وعندهما بيع غير لازم
ايض يفسده عملا بغيرهما وان ذكر البيع بغير شرط ثم ذكره على وجه
الميعا وجاز البيع بخلافه غير المفسد ويكره الوفاء به لان المواعيد
قد تكون لازمة فيجعل هذا الميعا لازما لحاجة الناس اليه
يتوهم ان هذا الاصل مخالف لما قال القوم ان العبرة في النصف
للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني والوجوب الاعتبار
للمعاني عند قرينة صارقة غير ارادة اللفظ والمعاني كما اذا شرط
براءة الاصل وهذا يكون جوابا لمن قال ان بيع الوفاء ريث مطلقا
والعرف قاض على الوضع، اسي راجع على الوضع ولهذا قالوا
الوكيل بالتقاضي لا يملك القبض مع انه التقاضي يدل على القبض
بالوضع يقال اقتضيت حتى اى قبضته فانه مطاوع قضى لكن
بخلافه فيجوز والفقوى على انه الوكيل بالتقاضي لا يملك القبض لظهور
الحياة في الوكلاء العقد متى انسخ بقاء القابل للعود الى
تجديده، وتتم فروع هذا الاصل ادعى ثلث من كل منهما اشتراه
منه واقاما ببينة بلا توقيت فكل منهما بالخيار ان يشاء اخذ
المدعى بنصف ثم شهد به بينة ورجع على البائع بنصف ثلث

العرف قاض على
الوضع

العقد متى
انسخ بقاء القابل
للايجديده

وانما ترك لان شرط العقد الذي يدعيه وهو اتحاد الصفقة
 قد تغير عليه ولحق رغبته في تلك الكمل فلم يحصل ولو ترك احد هما
 بعد القضاء لم يأخذ الاخر كماله لا يتجدد العقد على مقتضى هذا الأصل
 عقد الرهن تبرع من جانب الرهن فاذا اشترى على ان يرهن شيئا
 معين الثمن والى المشتري ان يرهن ما سماه مع الشراء ولا يكره الا ان
 فليبيع منه الا اذا سلم ثمنه حالا او قيمة الرهن رهنه لان رضاه
 بالبيع كان بهذا الشرط فيه وانه لا يكون راضيا واذا لم يتم رضاه كان
 ان يبيع او يرضى بترك الرهن الا اذا كان كما ذكر محض المقتضود
 فان قيل كيف يصح العقد بشرط لا يقضيه العقد وفيه نفع لاحد القاي
 يقال يصح بالاستحسان ووجهه انه اذا شرط الرهن فهو معين اعتبرنا
 فيه معنى الشرط وهو توكيد موجب العقد لا عين الشرط لا المقصود
 بالرهن التوثيق بالثمن فاشترط في معنى اشترط زيادة وصف
 الجوده للثمن وكذا شرط في البيع ثمن جيد كان البيع جائزا فكذا في
 الرهن فانه اشترط الاستيفاء التبرع وهو ملائم للعقد فكانت تمامية العقد
 وانما اذا لم يكن الرهن معين اعتبرنا عين الشرط فيقصد العقد لانه يقضى
 الى التمتع او قيمة الاشياء فمختلفة فربما لا يرضى بالبيع يارهن المشتري
 لثمنه كذا يفهم من عبارة صاحب الدرر العمل بالظاهر هو الاصل لدفع
 الضرر عن الناس فاذا اشترى عبدا وابع ساكن غارونه وجرحه فهو
 مأذون لانه الظاهر انه مأذون لان امور المسلمين محمولة على الصلاح

ويشترط

عقد الرهن تبرع
من جانب الرهن

العمل بالظاهر هو الاصل
لدفع الضرر عن الناس

امور المسلمين محمولة على الصلاح

الصلح المبرور
ما كان

ما امكن ولا يثبت الجواز الا بالاذن فوجب ان يحل عليه حمله على الصلح
 ولانه الناس لقاملوا ذلك واجماع المسلمين حجة بخصه بالاش
 وترك القياس والنظر كما ذكر تفصيل ذلك في باب الف وممن فروعها
 ما ذكر في محايي رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهابها بالمرأ
 ثم ماتت فادعى ورثتها كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فحكمت
 الضمان فقال الزوج بان ذنها فالقول قول الزوج قال استاذنا وهذا
 حسن ينبغي ان يحفظ فان السبب الموجب للضمان موجود الا اذا ثبت
 ومع هذا القول له لان الظاهر انه والظاهر ان الرجل لا يتصرف مثل هذا
 التصرف في مال امرأته الا باذنها والظاهر كفي الدفع والعوض
 يوزع على المعوض اجزاء ما ضرورة المقابلة والشرط على خلافه فانه
 يقابل المشروط جملة ولا يقابل اجزاء على ما مر في باب الشين وفروع
 هذا الاصل انه لو وصل العبد الابق الى مولاه فمدة سفر او اكثر ارجعون
 درهما وان لم يعد لها اي انه لم يبلغ قيمة الابق الى اربعين درهما
 بهذا قال صاحب الدرر وذكر في الهداية على وجه الرجاء انه كانت
 قيمته اقل من اربعين يقضى له قيمته الا درهما ثم قال في هذا قول محمد رحمه
 وقال ابو يوسف رحمه له اربعون درهما لانه التقدير بها ثبت
 فلا ينقص عنها ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على
 الاقل لانه حط منه ويحذر رحمه ان المقصود حمل الغير على الرد للحي
 احياء مال المالك فينقص درهم ليس له شيء تحقيقا للقاعدة

والتبرع

العوض يوزع على
اجزاء

وهي اجزاء مال المالك

المالك

ولذلك ان اشبه اخذه للرد ولموصله من اقل منها بحسب
 فمن اوصله بمسيرة يوم له ثلاثة عشر درهما وثلاث مائة درهم
 العوض على المعوض اجزاء **باب العين الغرم بالغرم** فاذا
 وجد القاتل في الشارع الا عظم والسجن والجامع يكون الدية على بيت
 المال لانه دية من لا ولي له لبيت المال فيتحمل الغرامة في مقابلة
 هذه الغنمة وقروع هذا الاصل مما لا يكاد احصاؤه **باب الفاء**
 القسوى في حق الجاهل كالا جبرها وفي حق المجتهد بشرط ان يكون
 المفتي محمدا بالعلم عالما بالاحكام الشرعية في المعاملة والعبادة
 سيما في الاعتقادات وآياتكم والمبتدعين الضالين المضلين
 وانما يشهدنا في زماننا كثير من الاعوام اصنعوا مقالتهم المخوفة
 وغيره وادلائهم الباطلة الضعيفة فوقعوا في ورطة الغواية
 حارين وسلكوا في طريق الضلالة سامرين في كل موضع
 يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل يملك فان المأمور
 يرجع بلا شرط ولا قيد فان امره بالانفاق عليه او بقضاء دينه
 ففصل يرجع الى امره وان لم يشترط الرجوع لانه المدفوع اليه يملك
 المال المدفوع اليه مقابلته بما له في ذمته ولو امره بالتقويض عنه
 بهمة او بالا طعام غم كضارته او باداء زكاة ماله او بانه يهب
 فلما عنته فضل لا يرجع المأمور على الامر بلا شرط الرجوع بشي
 لانه المدفوع اليه لا يملك المال المدفوع اليه مقابلته بما له بل بالبيع

الغرم بالغرم

القسوى في حق الجاهل
 كالا جبرها وفي حق المجتهد
 بشرط ان يكون المفتي محمدا
 بالعلم عالما بالاحكام الشرعية
 في المعاملة والعبادة سيما في
 الاعتقادات وآياتكم والمبتدعين
 الضالين المضلين وانما يشهدنا
 في زماننا كثير من الاعوام اصنعوا
 مقالتهم المخوفة وغيره وادلائهم
 الباطلة الضعيفة فوقعوا في ورطة
 الغواية حارين وسلكوا في طريق
 الضلالة سامرين في كل موضع يملك
 المدفوع اليه المال المدفوع اليه
 مقابل يملك فان المأمور يرجع بلا
 شرط ولا قيد فان امره بالانفاق
 عليه او بقضاء دينه ففصل يرجع الى
 امره وان لم يشترط الرجوع لانه
 المدفوع اليه يملك المال المدفوع اليه
 مقابلته بما له في ذمته ولو امره
 بالتقويض عنه بهمة او بالا طعام غم
 كضارته او باداء زكاة ماله او بانه
 يهب فلما عنته فضل لا يرجع المأمور
 على الامر بلا شرط الرجوع بشي لانه
 المدفوع اليه لا يملك المال المدفوع اليه
 مقابلته بما له بل بالبيع

محس
 اصل مهم
 في كل موضع يملك
 فيه مصدر

ظ
 امر المنقوبية والدين

فلما يرجع على مقتضى هذا الاصل وهذا ما يجب حفظه فان كثيرا من الناس
 غافلون عن هذه الفرع المحقق باصل وجوده يدل وجود اصله قال
 صاحب الهداية اذا دفع الوكيل بالشيء الثمن من ماله وقبض المبيع لم يكن
 متبرعا فله ان يرجع على الموكل لانه العقدت بمبادلة حكمية بينهما فصار
 الوكيل كالبايع في الموكل ثبوت ما رتبها وتبني اذا اختلف الوكيل و
 الموكل في مقدار الثمن تجا فانه واذا وجد الموكل عيبا بالمشتري يردّه
 على الوكيل وذلك من خواص المبادلة فيكون له وليا عليها وآوردوا
 الا عراض عليه بان هذه الاحكام ليست وليا على عدم كونه الوكيل
 متبرعا بل هو دليل على مبادلة حكمية بينهما فاجيب عن هذا العراض
 بهذا الاصل الذي ذكرناه في صدر الكلام وتقريره ان هذه الاحكام
 من فروع المبادلة خاصة فاذا وجدنا من هذه الاحكام يستدل بوجود
 المبادلة والمبادلة يدل على عدم كونه الوكيل متبرعا فيكون هذه الاحكام
 وليا في عدم كونه متبرعا بواسطة المبادلة بالقديم تترك على قدمه
 فروع هذا الاصل كثيرة منها اذا كانت القسمة في الشرب بالكلوى ترك
 على قدمه ويمنع غير القسمة بالايام وهذا الاصل داخل في الاصل الذي
 ذكرناه في باب العين وهو العادة محكمة ما قد ثبت الفرع وان لم يثبت
 الاصل ما اعتبر البعض هذا الكلام في اصول الفقه وتفرعوا عليه سائل
 منها لو قال لزيد على عمرو الف وانا ضام فيه فاكره وكرم الكفيل او
 ادعا بازيد دون الاصيل ومنها لو ادعى الزوج لخلع فاكره المأه

مست
 يدل على اصل وجوده
 الفروع المحقق
 يدل على وجود اصله

ص

القدم ترك على قدمه

ثبت
 الفروع وان لم يثبت
 الاصل

المراد

بانت ولم يثبت المال الذي هو المال في الخلع وتنب لوقال عبد بن زيد
 فاعتقه فانكره عتق العبد لم يثبت المال ومنها لوقال عتق من نفسه
 فانكر العبد عتق بلا عوض **اقول** والحق انه ليس من الاصول ويدل عليه
 اصدار الكلام بلفظ وضع لتقيل وهو قبل من المائل ما يختلف
 من الاصل الذي ذكرناه في باب الشين وهو الشئ اذا ثبت ثبت جميع
 لوازمه فالدين لازم الكفالة والمال للخلع والبيع ومع هذا ثبت لزوم لم
 يثبت الا لازم فاجواب انه اقرار لان ليس بحجة على غيره فثبت في المال
 الكفيل والزوج والمولى يؤخذون باقرارهم ولا يتجاوز اقرارهم الى الغير
 فثبت ضمننا ما لا يثبت قصدا اعلم انه القصد اصل في ثبوت
 اكثر احكام العقود والقصد فعل القلب لا يمكن الاطلاع عليه الا بواسطة
 التماسه فاذا اصدرا لايجاب والقبول من المكلف ولا مانع من اثاره
 حكمنا بثبوت قصدا الصيانة تصرف المكلف في الفساد فعلى هذا ما ذكر
 في صدر الكلام ليس من الاصول وان صورة البعض على صورة الأصل
 وقرع عليه سائل وسنذكره ان شاء الله تعالى والحق انه هذه المائل
 مما تختلف في الاصل الذي ذكرناه وهو انه القصد اصل في ثبوت احكام
 العقود في الحقيقة فمن المائل انه وعدت ذكرنا ثبوت ما لم يره
 فوكل وكيد بقبضه فقال الوكيل بعد روية المبيع وقبل قبضه استقلت
 الخيار اعني خيار الروية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو
 سقط خيار روية موكله عند المحصر والجواب عن المختلف انه وكل

فانكر العبد عتق بلا عوض

قد ثبت ضمننا
 ما لا يثبت
 قصدا

يرد عليه ما ورد
 عن قد قرأنا

بالقبض لا باسقاط الخيار فلا يملك التصرف فيه حاله فاما اذا قبضه
 سقارنا بالرؤية سقط خيار الموكل اقتضاء ضرورة تخرج تصرف الوكيل
 فيما لا يملك الموكل لا يصح وقال الامام انه لا يسقط خيار الروية عن الموكل
 اتفاقا والجواب عن ظرف المحصر ان التوكيل ينتهي بالقبض فلا يملك
 اسقاطه قصدا بعد القبض لصيرورته اجنبيا فليس له ان يخلو عبارة
 ابن النخيم في اشباهه عند ذكر هذه المسئلة في التشویش ومنها فن
 لهما اعتقه احدهما وهو موصوفه بشرى المعق قصدا نصيب الكس
 لم يحرك ولا يتكلم اليك من نقل ملكه الى احد لكن لو ادعى المعق الضمان الى
 الساكت ملك نصيبه والجواب انه معق البعض صار كالملك لانه
 يملكه رقبته لا يدا فلا يتصور قدره التسليم وهو شرط في صحة البيع و
 الكتابة موقوف على رضی المولى فانه رضی اليك يستعجه
 لانه الاستسعاء قائم مقام بدل الكتابة وان لم يرض ضمنه المعق انه
 كاتبه موصوفه فعلا للضرر بقدر الامكان غير اليك فاذا ضمنه انتقل
 الملك الى المعق ضرورة عدم جوار الجمع بين البديل والمبدل منه
 ومنها فضولي زوجه امرأة برضا يائمه وكل رجل بعده قبل الاجارة
 بانه يزوجه امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقض
 قولنا ولكن زوجه اياها بعد ذلك انتقض الاول والجواب عن العقدين
 تعارض فرج الثاني لانه الاول موقوف لا يتم الا بالاجارة والثاني
 بمجرد فرج ومنها شرى كبر عيتا والمرشري البائع بقبضه

قصة

قصة

الصحیح الموقوف

ازدحام

المصنف

لا يشتري لم يفتح ولورفع اليه غارة وامره ان يكيل فيها مع ضما
 وحكما ويجواب المشتري بالكيل فيها ليس بتوكيل البائع في
 القبض بل امره بالكيل فيها طلب اداء ما وجب على البائع وهو تسليم
 المبيع فكيله في طرف المشتري تسليم لا قبض فيبقى في يده امانة فان
 ملك في يده لا يضمن ولهذه المسائل نظاير تركت ذكرها لظهور
 جوابها عن المختلف بادنى تأمل بعد ما سمعنا هذه الاجوبة في القبض
 يعتبر في انتقال الملك لا في دعوى الملك القديم ولهذا قالوا
 الرجوع في البتة سواء كان بتراض او حكم قاض فسخ لا ببتة فلم يشترط
 قبضه ولا يمنع الشرط لان الرجوع عاد الملك القديم القضا
 مقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره واستثنى من هذا الأصل
 مسائل منها الحكم بالجزئية الاصلية حكم على الكافة حتى لا يسمع دعوى الملك
 من احد كذا الملك وفروعه كالولاء وغيره وجواب الجزئية حتى يتعدى
 حتى لا يجوز استرقاق حر رضاه والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق
 الله تعالى نيابة عنه تعالى لكونهم عباده فكان بحضور الواحد
 كحضور الكل بخلاف الملك لانه حق العبد خاصة فلا ينتصب الحاضر
 خصما عن الغائب لعدم ما يوجب انتصابه خصما ومنها من يملك الملك
 بجهة يصير مقتضيا عليه ايضا التقدي اثر القضا اليه لا تحاد الملك
 فمن قضى قضى عليه في حادثة لم يصير مقتضيا له فيها بتلك الجهة ومنها
 الحكم بالنكاح حكم على الكافة والجواب انه في النكاح حصة الفرج على غير

القبض يعتبر
 في انتقال الملك
 لا في دعوى الملك القديم

قوله لا ببتة بغير الموهوب
 للمواهب البائع

القبض مقتضى على المقتضى
 ولا يتعدى الى غيره

اثرات في المستأنة
 مقتضيات
 مقتضيات

الفرج

الرجوع وحصة الفرج حتى الله تعالى حتى لا يجوز البذل فيه فالقول
 كما لقول في العتق واعلم انه القضاء بالعتق على قسمين احدهما
 العتق في ملك مطلق فالحكم به حكم على الكافة والثاني القضاء
 بالعتق في ملك مورخ والحكم به حكم على الكافة من وقت التاريخ ولا
 يكون قضاء قبل تاريخ فاذا ادعى الملك احد بالتاريخ السابق ورجع
 تقبل وتفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا للمدعى كذا القول بالنكاح
 يعني اذا ادعى احد النكاح بالتاريخ السابق ورجع يقبل وتفسخ
 النكاح المقتضى به ومنها النسب فالجواب فيه كالجواب في النكاح
 لانه فيه حصة الفرج فانه الشهود يحتاجون الى تعيين جهة النسب
 فيخرج موطونة الاب واصولها وفروعها وسائر الحرمات
 القضاء على الغائب لا يجوز الا ان يكون ما يدعى به على الغائب سببا
 لازما لما يدعى به على الحاضر سواء كان المدعى واحدا كما اذا ادعى
 في يد رجل انها ملكه واكره واليد فاقام البينة انه الدار دارة اشتراه
 من فلان البائع وهو يملكها فانه المدعى وهو الدار شئ واحد وما ادعى
 على الغائب وهو الشراء سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر لا الشراء
 من الملك سبب لازم للملك لا محالة او سببين مختلفين كما اذا شهد
 شاهدان لرجل على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليهما عدا فلان
 الغائب فاقام المشهود عليه بينة انه فلان الغائب اغتصما وهو
 يملكها تقبل هذه الشهادة والمدعى شيان المال على الحاضر والقتل

القبض يعتبر
 في انتقال الملك

اثرات في المستأنة

اثرات في المستأنة

القضاء على الغائب
 لا يجوز الا ان يكون
 سببا لازما لما يدعى به

حصة هما عدا فلان

والعقود على الغائب والمدعى على الغائب سبب المدعى على الحاضر
لأنه ولاية الشهادة لا ينفك عن العقود كمال القضاة فيها على الحاضر
قضاء على الغائب لأنه المدعى شيء واحد في الأول أو كشيء واحد في
الثاني لعدم الالتفات كفاذا حضر الغائب وانكر لا ينفك إلى الكفا
ولا يحتاج إلى إعادة البينة ولهما نظائر في الكتب المبسوطة تركت
تفصيلها في هذه الجريدة اكتفاء بذكر السبب اللازم فإن الشيء إذا
ثبت بلوازمه وخرج في بداء النظر عن هذا الأصل ما إذا قال رجل لامرأة
رجل إن زواجك فلان الغائب وكلني إن أحكمت اليه فقلت أنت طالق
ثم ما واقامت على ذلك بينة قبلت بينتهما في حق قصر يد الوكيل عنها
لأن في حق اثبات الطلاق على الغائب مع أنه المدعى على الغائب وهو
الطلاق سبب لبثت المدعى على الغائب وهو الطلاق ليس سبب
لازم لبثت ما يدعى على الحاضر وهو قصر يده فإنه الطلاق متى تحقق
قد لا يوجب قصر يد الوكيل بأنه لم يكن وكيلاً بالحمل قبل الطلاق
وقد يوجب بأن كان وكيلاً بالحمل قبل الطلاق فكان المدعى على الحاضر
مزوجاً دون وجه فقلت يقضي بقصر اليد دون الطلاق على كليهما
كذا في العناية وهذا قيدنا السبب بالضرورة وتزجرت عن هذا
القيد كما في البداية وغيره اكتفى بالطلاق لأنه المطلق ينصرف إلى الكفا
القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة ما إذا برهن أنه
كان لاتبه على هذا बात وما يتبعه عن أخيه الغائب وعنه يقضي

المدعى على الغائب

المدعى على الغائب

المدعى على الغائب

ينصرف المطلق إلى الكفا

الضمان لا شرط
له الدعوى
والخصومة

عليه بالكل لا يصاب أحد الورثة حصاً عن الكل ولا يحتاج إلى
إعادتها ولا يشترط الدعوى والخصومة من الغائب كما ذكر
في البرازية وكذا إذا ادعى عتراً أو منقولاً يقضي له وإذا قضى لها
فمن يؤخذ منها حصته الغائب أم يترك في يد المدعى عليه قال الإمام
إذا كان المدعى عتراً يأخذ الحاضر نصفه ويترك باقيه في اليد
ولا يكفيله جده وعواؤه ولا وقال لا إذا جمده ذو اليد أخذه القاضى
ويجعله في أيمن حتى يقوم الغائب وأن لم يجد ترك نصفه لا خوف
حتى يقدم الغائب ويأخذ لأن الجاحدين فيؤخذ منه والمقرين
فيترك في يده وكله أن اليد ثابتة لا ينزع بلا ضرورة لأنه القضاء وقع
لميت بالكل وللوارث حصناً ولا وراثته إلا بثبوت الملك للمورو
واحتال كونه مختاراً لميت فلا ينقص يده كما لو كان مقرراً وجوده بطل
بقضاء القاضي كذا المنقول في الأصح وقيل يؤخذ منه اتفاقاً
لا يحتاج المنقول إلى الحفظ والرفع في يده يبلغ في الحفظ كيداً يلفه وأما
العتار محفوظ بنفسه وقيل في المنقول يترك النصف في يد ذي اليد
اتفاقاً وهذا أصح لأنه المنقول يحتاج إلى الحفظ والترك في يده يبلغ في
الحفظ لأنه المال في يد الضمان أشبه بحفظه وأنه بالانكار صار ضماناً
ولو وضع في يد العدل كان أميناً فيه فلو تلف لم يضمن وإن أبقى ذو اليد
عن الحفظ ينبغي أنه يأخذه القاضى ويجعله في يد عدل لا يلزم الزام الضرر عليه
بإرضائه ولم أر ذلك لأن وفرع ابن الجهم في أشباهه على الأصل

المدعى واللاح

ولان اليد ثابتة

المدعى على الغائب

ما لو ادعى الكفالة بالمال باذنه واكثر الدين فبرهن على الكفيل بالدين
 وقضى عليه بها كان القضاء عليه قصدا وعلى الاصيل الغائب ضمانا
 اقول الحق ان هذه المسئلة ليس مرفوعة هذا الاصل بل مرفوعة
 اصل المتقدم كما اذا شهد الحق فقال المشهود وعليه هما عبد افلان
 الغائب فاقام المشهود له بينة ان فلان الغائب اعتقما وهو
 يملكها تقبل هذه الشهادة على ما مر في اصل المتقدم لانه المدعى على
 الغائب وهو الدين بسبب المدعى على الحاضر لا محالة لان صحة
 الكفالة لا ينفك عن الدين الصحيح وهو ما لا يقطع الا بالاداء والبراءة
 واعلم انما تعدي الحكم في هذه المسئلة اذا كانت الكفالة بالامر
 واما بدونه تقتصر القضاء على الكفيل ولا يرجع بما ادعى على الغائب
 لانه الكفالة بالامر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير تبرع
 ابتداء وانتهاء وذكر اصحاب المتون مسئلة وهي كفل بما اذا عليه
 او قضى له او بالزينة له فغاب الاصيل فبرهن المدعى على الكفيل
 ان له على الاصيل كذا رد على خلاف المسئلة التي ذكرنا واجواب
 ان في هذه الصورة الشرطية معناه ان ثبت الدين على فلان ضامن
 وبهذا شرط ملائم للكفالة فيوقوف الكفالة على وجود الشرط وهو الحكم
 عليه بوجوب الدين ولم يوجد لانه الحكم على الغائب لا يجوز حتى
 اذا قال المدعى حكم عليه قاض من القضاء تقبل بينة لوجود الشرط
 فصح الكفالة وبحكم على الكفيل القول قول القابض سواء كان

قول القابض

القابض

ما لو ادعى الكفالة بالمال باذنه واكثر الدين فبرهن على الكفيل بالدين

القابض ضمت كالفاص او امينا كالمودع فاذا وقع الاختلاف في
 مقدار المقصود والوديعة فالقول قول القابض والمودع ومن
 فروع هذا الاصل اشترى زينا في رزق على انه يوزن الرزق ويطلع وزنه
 فرد المشتري الرزق فوزن وجاء عشرة ارطال فقال البائع الرزق
 غير هذا وهو خمسة ارطال فالقول قول المشتري لانه هذا الاختلاف
 ان اعتبر في الرزق المقبوض فالمشتري قابض والقول قوله على مقتضى
 هذا الاصل وان اعتبر الاختلاف في مقدار الرزق فهو في الحقيقة
 اختلاف في مقدار الثمن فيكون القول ايضا للمشتري لانه يكر الزنا
 والقول قول المكر مع مبيته ويرد على هذا ان الاختلاف في الثمن موجب
 الحالف لا الخلف واجب بانه يوجب اذ كان قصدا وهذا في
 لوقوعه في ضمن الاختلاف في الرزق والفقهاء في الاختلاف
 في الثمن انما يوجب الحالف ضرورة انه كل واحد منهما يدعي عقدا
 واما الاختلاف بناء على اختلافهما في الرزق فلا يوجب الاختلاف
 في العقد لان الاختلاف في الرزق ليس بمقصود به ولا معقود عليه
 فكذا الاختلاف في العقد لان الاختلاف فيما ثبت تبعا لا حكم
 البيع لا يخالف حكم الاصل **باب الكاف** الكتاب من الغائب
 كالخطاب من الحاضر فاذا كتب البائع بعد العنوانه
 فقد بعثك عبدي فلانا بكذا فوصل الكتاب الى مكتوب اليه فقال
 في مجلس بلوغ الكتاب اشترته او قبلته ثم البيع على مقتضى هذا

بذلك الكتاب والغائب كالفاس

المشتري قابض

طرفا لطرفين ، من الطرف الواحد ،

كأن من الغائب كالخطاب من الحاضر

عشرة كتاب

الاصل كل كفا له ينقذ غير موجب للرد لا ينقلب موجباً ابدأ
 فاذا اكل بدون امر المكفول عنه لا يرجع بما ادى لانه متبرع وانما جاز
 المكفول عنه بعد العلم لانه بقا الحكم وهو عدم جواز الرجوع يستغن
 عن بقاء العقد كما مر في باب الباء كلمة كل اذا دخلت على النكحة
 اوجبت عموم افرادها على سبيل الشمول دون التكرار فلو قال
 كل امرأة تزوجها فني طالق تطلق كل امرأة يتزوجها على العموم ولو
 تزوج امرأة مرتين لم تطلق في المرة الثانية ويجعل كل فرد كان
 ليس معه غيره ويسمى هذا الكل افراداً فلو قال كل امرأة لي تدخل
 الدار فني طالق ولا اربع سنة فدخلت واحدة طلقت ولا
 ينظر لوقوع الطلاق عليها ودخول الباقيات لانه كلمة كل لما
 دخلت على النكحة اوجبت العموم الا افراداً فصار كانه قال كل واحدة
 انه دخلت هذه الدار فانت طالق كلمة كل اذا دخلت على المرة
 اوجبت عموم افرادها ويسمى هذا الكل مجموعاً ولهذا قال محمد رحمه
 في الجامع ولو قال انت طالق كل تطليقة يقع الثلاث لانها
 عموم افرادها كل شرط بغير حكم الشرع يكون باطلاً وفي فروع هذا
 الاصل شرط الصمان في الوديعة يخرج عن هذا الاصل اذ بيع الغنل
 مع شرط التبرك جاز مع انه النبي عليه السلام منى عريبي وشرط
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقلين فقال في التفسير
 هذا الاصل يقتضي بطلانه فالجواب انه نهي عليه السلام معلول

ط كاج
فرد

كل في النكحة
اوجبت عموم افرادها
على سبيل الشمول دون
التكرار

اوجبت عموم افرادها

كل في المرفة
اوجبت عموم افرادها

كل مجموعي

ط كاج
فرد

فعل يقتضي بطلانه
فالجواب انه نهي عليه السلام معلول

لوقوع التراجع المحجج للعقد غير المعقود وهو قطع المنفعة والمنفعة
 ههنا منقطعة بالعرف فكانه موافقاً لهذا الحديث فلم يبق منه
 الموانع الا القياس والعرف قاض عليه وقد مر تفصيله في باب
 الشاء كل ما يترتب عليها البينة التحليف سوى بينة القيمة
 لاثبات الخصومة فان فيها لا يترتب التحليف وانما قيدنا بهذا
 القيد ليلابروا النقض على هذا الاصل بانه دعوى الوكالة يترتب
 عليها البينة ومن التحليف وكذا اذا لم يجد المشتري على قيام العيب
 عنده واراد تحليف البائع بالبدن ما يعلم انه اتى عن المشتري لا
 عند المحض رحمه مع ان بينة المشتري مقبولة لانه التحلف شرع
 لقطع الخصومة فكانه مقتضياً سابقته انحصار فلو كان المشتري
 ههنا خصماً لا بعد اثبات قيام العيب في يده في المسئلة الثانية
 وكذا لا يكون الوكيل خصماً الا بعد اثبات الوكالة في المسئلة الاولى
 ومنه الظاهر ادعى وارأى في دفع لانه يحتاج الى اثبات المدعى
 عليه بالبينة حتى يكون خصماً ولا يترتب عليها التحليف وخرج عن
 هذا الاصل انه البينة تقبل في الحدود ولا يترتب عليها التحليف
 مع انه هذه البينة لم تقم لاثبات الخصومة والجواب الحدود
 تندراً بالشبهات فلا يثبت بالكل قول كل ما هو واجب الدفع
 بالاسرءاد لا يجوز تقريره ولهذا قالوا المشتري لا يملك البيع
 في البيع الفاسد قبل القبض يملك بعده لانه لو ملكه قبل القبض

كل ما يترتب عليه
التحليف سوى بينة
لا ثبات الخصومة

عند البائع

ق

كل ما هو واجب

الدفع
بالاسرءاد لا يجوز تقريره

ط خلافاً منه التحليف

لوجب تسليم الثمن ووجب على البائع تسليم المبيع لانهما من
 مواجب العقد فتقرر الفساد وهو لا يجوز لانه واجب الدفع
 بالاسترداد ولما كان واجب الرد بالاسترداد فلا يكون واجب
 بالاستناع غم مطالبته احد المتعاقدين اولى لكونه اسهل للممتنع
 غم المطالبة والاحضار والتسليم ثم الدفع بالاسترداد وخرج
 هذا الاصل ما اذا قبضه المشتري المبيع في البيع الفاسد يملكه هذا
 عين تقرير الفاسد والجواب انه تقرير الفاسد وبعد القبض ثبت
 في ضمن الضمان فانه القبض يوجب الضمان فانه لم ينتقل الملك من
 المضمون له الى الضامن لاجتماع اليد لانه في ملك البائع وهو شخص
 فلا يجوز وقد ثبت ضمناً ما لا يثبت قصداً وفيه بحث ترك بيانه
 احرازه في الطويل كل مخير من شئين اذا اختار احدهما تعين عليه
 يعود على الآخر فالغصوب منه اذا اختار تضمين احد الغاصبين
 اى الغاصب والغاصب من الغاصب ثم توى ما عليه لم يرجع
 والمولى اذا اعتق عبده المديون فاختار الغراء استسعاء العبد
 ثم توى عليهم لم يرجعوا على المولى بشئ وخرج عن هذا الاصل اذا توى يا
 للمحال بموت المحال عليه مطلقاً وبغير ذلك يرجع على الجيل مع
 المحال وقت احواله فحين ان يقبل احواله فينتقل حصته الى ذمة المحال
 عليه وبين ان ياباها ايضاً لحصة في ذمة الجيل فهذا الاصل يقتضي
 ان يرجع على الجيل لانه اختار احواله والجواب انه قوله اذا اختار

كل مخير من شئين
 اذا اختار احدهما تعين عليه ولا يعود على الآخر
 في بحث
 ار الاختيار
 نور الملك

مخير

احدهما تعين عليه ما ان يريد به شئين احدهما اصل والاخر
 عليه وكله احدهما اصل فانه كان الثاني فليس مما يخرج فيه فقياً
 على فاسد وان كان الاول فلا تسليم انه اذا اختار احدهما تعين
 بل اذا اختار تخلف لم يحصل المقصود كان له الرجوع الى الاصل لانه
 اختار ترك الاصل لم يكن الا للتوثق والتعيين بما في التوثق
 الكلي والوزني مبيع باعيانها ثمن باوصافها فلو عينت صار
 حكمه ذائراً فيكون ثمناً فاذا استثنى وزناً او كيلاً فمذاهبهم صح
 قيمته يعني لو قال له على ثمة درهم الا ديناراً وان فقيراً حفظه صح
 عند الحسنة والى يوسف رجهما ورنه مائة درهم الا قيمة الدينار
 او القفزة استثنائاً والقياس انه لا يمتنع لان الاستثناء يخرج
 ما تناوله صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء لكان
 داخل تحت الصدر وهذا لا يتصور في خلاف الجنس وصحاه بان
 المقدرات جنس واحد معنى وكانت في حكم الشبوت في الذمة
 بجنس واحد معنى فالاستثناء تكلم بالباقي معنى لاصوره بان
 الكلام لا يبالي باختلاف الاسباب عند سلامة المقصود ما
 وفي فروع هذا الاصل اذا قبضت نصف مهر ما فوهبت الكل
 اى النصف المقبوض والنصف الذي لم يقبضها بعد ثم طلقها
 قبل الدخول لا يرجع الزوج عليها بشئ اذا سلم للزوج عين ما
 استوجبه بالطلاق قبل الدخول غابت ان هذه السلامة حصلت

قده

قده

في طبع

كيفية وزني
 الكلي والوزني مبيع باعيانها
 ثمن باوصافها

ار الحسنة والديون

لا يبالي باختلاف
 الاسباب
 عند سلامة المقصود

سبب آخر غير الطلاق يعني بالهبة فالمقصود حاصل فلا يبالي
 اختلاف السببين كمن يقول لاخر على الف درهم ثم من هذه
 الهبة التي اشترتها منك وقال لاخر بجزية جارتك ولى
 عليك الف لانه المال بحصول المقصود وان كذبه في السبب وهو
 بيع بجزية على مقتضى هذا الاصل وان قبضت الكل فوشت ثم طلعت
 قبل الدخول يرجع الزوج بالنصف اذ لم يستلم للزوج عين بالاستحبة
 بالطلاق قبل الدخول لانه لما استحق به نصف المهر فالواجب
 عليه دفع نصف الآخر فرفع ما زاد على النصف ليس بواجب عليه
 فيسترد كما مر في باب الدال وما يورثها المرأة قبل الدخول الطلاق
 ليس به لان الدناير والدرهم لا تتعين بالتعيين والفسوخ
 فكانت هبة هذه الالف كهبة الف اخرى لا يقال انه اختلاف اسباب
 تزل منزلة اختلاف الاعيان كما في قصة بريرة حيث قال عليه السلام
 هي لك صدقة ولنا هدية وهذا يوم هم الدافع بين هذين الصليين
 لانه اذا بالنظر الى غير العاقدين اما بالنظر اليهما فلا يزل منزلة اختلاف
 الاعيان ولا يلزم على هذا ما اذا اشترى عبد فخط البايع عشر
 الثمن ثم وجد به عيبا ينقص عشر الثمن فانه يرجع بنقص العيب
 وان حصل هذا بالخط لانه موجب الرد بالعيب سقوط بعض الثمن
 وهذا لا يحصل بالخط لانه العشر خرج من كونه ثمننا لا حاجة باصل العقد
 فكان العقد واقعاً على ما وراه فانه قبل شكل على هذا الاصل

ما اذا قال رجل لاخر يعني هذه الهبة بكذا وقال الموزع
 منك لا تحل له وطئها لاختلف السبب مع انه المقصود
 حصل لانه كل واحد من السببين اعني الشراء والزوج ثبت على
 واجيب بان فيه اختلاف السبب واحكم جميعاً اما السبب فلهما
 ان الشراء غير الزوج واما الحكم فلان الملك اليمين بغير ملك
 النكاح حكماً لان النكاح ثبت لكل مقصود او البيع لا يثبت
 فلو ثبت لا يكون مقصوداً وهما لا يجتمعان فخذ الاختلاف لا
 يثبت واحد منهما يقينا فصار كأنهما لا يثبتان اصل للدافع
 في الحكم فلم يثبت لكل لانه الموضع موضع الاحياط واما فيما نحن
 بصدده حكم السببين واحد لانه كلاهما يثبت الملك مقصوداً او
 كل منهما وصول ما يستحقه الزوج اليه كذا في الكفاية لا يجوز للمدعي
 الانكار اذا كان عالماً بالحق اخرج من هذا الاصل ابن القيم في
 اشباهه مستلثين احدهما ادعى المشتري العيب فانه للبائع
 النكاحه والجواب ان انكار البائع لانه يقيم المشتري البنية انما يجوز
 ليتمكن الرد على بايعه وهذا من باب الجمل وقد ذكر في باب الجمل المدفع
 الضرر غم نفسه جاز وان تضر الغير في ضمنه والثانية الوصي اذا علم
 بالدين على الميت فلو وصى انكاره والجواب انه اقرار الوصي غير
 صحيح فاقراره عبث لا يجب عليه اقول التحلف غير هذا الاصل
 ليس بمختص على هذين المستلثين بل في كل موضع يتوقع الضرر

مسند هبة الزوجه

لا يجوز للمدعي
 الانكار
 ان يحل المدعي اذا كان عالماً بالحق

كادروا بهم في وره

من غير المقر لولا البينة جازله النكار ومنها جازا نكار المستحق عليه
 لان يصير المستحق البينة يتمكن من الرجوع على بايعه وكذا اذا علم
 الورثة بالدين على الميت جازا نكاره لان يقيم الدين البينة
 للتعدى وجازا نكار المدعى عليه الوكالة لان يصير الوكيل البينة
 لدفع الضرر عنه علم لا ثواب الا بالينة انما قال النبي
 عليه السلام انما الاعمال بالنيات وهذا الحديث من باب المقتضى
 لكثرة وجود الاعمال بدونها فقد روي امضا فاي حكم الاعمال
 وهو نوعان اخروي وهو الثواب واستحقاق العذاب
 وديني وهو الصحة والفساد والاخروي مراد بالاجماع فعلى
 النية شرط في العبادات المحضة لانه المقصود في العبادة المحضة
 الثواب فاذا خلت عن المقصود لا يكون لها صحة لانها لم تشرع
 الا لكونها عبادة على انا امرنا بالاخلاص في العبادة بقوله تعالى
 وما امرنا الا لعباد الله فخلصين الية ومخلصين حال غير العبادين
 والاحوال شروطه فيكون كل عبادة مشروطة بالنية لانه لا خلاص
 لا يكون الا بالنية وخرج عن هذا الاصل النية في الوضوء فانه
 ليس بشرط عندنا مع انه عبادة والعبد ما ياتي به المكلف
 على خلاف هوى نفسه والوضوء بهذه المثابة والجواب انه
 الوضوء ليس عبادة محضة مقصودة بلا شرع شرطا لجوار الصلوة
 فاذا خلا عن الثواب انتفى كونه عبادة لكن لا يلزم من هذا النقاء

الاحكام الواردة

لا ثواب الا بالينة

النية شرط في العبادات المحضة

الوضوء ليس عبادة محضة

اذ

ص

او لا يصدق انه لم يشرع الا كونه عبادة فبقي صحته بمعنى انه
 مفتاح للصلوة كما في سائر الشروط كتطهير الثوب والمكان
 فانه لا يشترط النية في شيء منهما لا يملك احد اثبات ملك
 بلا اختياره فلا يملك الموصي له الموصى به بلا قبول بعد موت
 الموصي لان ما آتاه ثبوت حكمه بعد الموت ولا يملك الموهوب
 البينة بلا قبول ويسقط حكمها بالرد ولا يعود حكمها بعد الرد
 الساقط لا يعود والقياس في الوصية ياتي جوارها لانه تملك
 الى حال زوال مالكيتها ولو اضافه الى حال قيامها بان يقول ملكتك
 كان باطلا فلهذا اولى واستحسنوا الحاجة الناس اليها وخرج غنى هذا
 الاصل سائل منها الميراث ليس بموقوف على القبول ولا
 يرتد بالرد والجواب انه القبول تصرف من العبد فعل فيما كان من جهة العبد
 كافي الوصية والنية بخلاف الميراث فانه من جهة الشرع لا صنع للعبد فيه
 فلا يعمل تصرف العبد ومنها اذامات الموصي ثم الموصى له بلا قبول فهو
 لو رثته فعلى مقتضى هذا الاصل القياس انه يبطل الوصية لانه
 الملك موقوف على القبول فصارت كمشترقات قبل قبوله بعد ايجاب
 البائع والجواب انه الوصية من جانب الموصي قدمت بموته تماما
 لا يلحقه الفسخ من جهة وآما توقفت على الموصى له فاذا مات من قبل
 في ملكه كافي بيع شرط فيه لغير المشتري اذامات قبل الاجارة
 ومنها ما قال الربيعي اذا وصى للجنين بخل في ملكه غير قبول استحسانا

لا يملك استأثرت
 لغيره اختياره

لعدم من على عليه حتى يبيع عنه وتمنسا اذا وهب للعبد وقبله
 بغير اذن السيد يملكه السيد بغير اختياره واجواب ان العبد يملك
 الهبة بالقبول ثم ينتقل الى المولى ويدل على ملكه قوله عليه السلام
 العبد وما يملكه لمولاه وتملك المولى من العبد من جهة الشرع لا يصنع للعبد
 فلا يعمل فيه تصرف العبد كما مر وذكر ابن النخيم في اشباهه نظائر ولم
 تعرض الى جوابها لغاية وضوحها لا تأثير للفرقة في تفسير
 الحقيقة ولانها جازية الاب عرض ولده الغائب لنفقة
 لم يخرج تقدير النفقة في مال الغائب للانفاق على ما ذكر في المعبرات
 وعملوا جواز البيع في هذه المسئلة بان للاب ولاية بيع عوصنه
 للحفظ فاذا جاز بيعه فالتمس من حسن حقه وهو النفقة فلا يستيف
 منه واعترض عليهم بانه كذلك لكن العرض انه يبيع لنفقة
 وانما صح بيعه انه لو كان قصده البيع للحفظ واجابوا بهذا الال
 يعني ان حقيقة جواز البيع لا يتغير بقصده الانفاق لا يقال عارضه
 جهة الحفظ جهة الانفاق بالانفاق لانا نقول الاتلاف بعد وجوب
 النفقة وفي حال البيع لم يجب فلا يعارض ويخرج عن هذا الال ما لو
 وجب على الغني زكوة فاعطى فقيرا ما لا من جنس ما وجب عليه بنية الهبة
 تغير الحكم بغيره فلا يقع عن الزكوة واجواب انه الزكوة عبادة والفقير
 من العبادة ثواب ولا ثواب الا بالنية ولا صحة لعبادة خالية عن
 لا يبيع تأجيل الايمان لان الاجل شرع رفقا للتخصيل والعين جالبة

لا تأثر للفرقة في التفسير
الحقيقة

القول ما مر في الدرر والنفق
وغير ما لا يضر الفاعل

ق

من عبادة خالية عن النية

لا يبيع تأجيل الايمان

الاصح

عارض

غيره

ولذا افسد البيع بشرط التبجيل في البيع ويخرج عن هذا الال اصل السلم
 والقياس باي جوارزه لانه بيع المعصوم ومن فسخا عنه كونه مؤجلا
 واجواب ترك القياس بالنقص فان النبي عليه السلام نهى عن بيع ما ليس
 عند الان له ورخص في التسليم فيخصر على مورد وجواز التسليم
 بالكتا والسنة كما ذكر في المفضلات لا يبيع تملك الدين
 من غير عليه الدين ، وفروع هذا الال اكثر من ان تحصى واعلم انه
 عدم صحة تملكه اذ لم يسلطه على قبضه وآما اذا سلطه يكون
 وكيدا قابضا للموكل ثم لنفسه فاذا وهب له دينا على رجل
 وامره بقبضه جاز وقوع الامام الاعظم على هذا الال انه وكله بشر
 عبد بما عليه ولم يعين المبيع والبايع لم يبيع التوكيل وصح
 ان عين احدهما وتقريره انه الدراهم والذمانية تعين في الوكالا
 عنده واذا تعينت كانه هذا تملك الدين من غير من عليه الدين
 من غير ان يوكله بالقبض وذلك لا يجوز لعدم القدرة على التسليم
 ذلك لان الديون تقضى بامثالها فكان ما ادعى المديون الى
 البايع ملك المديون ولا يملكه الدين قبل القبض والامر برفع
 ما لا يملكه باطل وصار كما اذا قال اعط ما لي عليك فمشت فانه باطل
 لانه امر بتصرف ما لا يملك الامر الا بالقبض الى ما يجزاه المديون
 بنفسه بخلاف ما اذا كان الموكل عين البايع فان التوكيل صحيح لازم
 للامر لانه بغير البايع وكيدا عنه ضمننا في القبض ولا ثم تملكه وذلك

والاصح ان يكون مطلقا
ويصح لمن عليه الدين

لا يصح تملك الدين
من غير من عليه الدين

ق

ق

ليس بتبليغك اليه بل عليه وكذا اذا عين المبيع لانه تعيين المبيع
 يستلزم تعيين البايع بخلاف ما اذا امره بالتصدق على الفقراء
 مع عدم تعيين احد منهم فانه يجوز لانه جعل المال لله تعالى
 وهو معلوم وبهذا خرج الجواب لمقال بخروج هذه المسئلة عن
 هذا الاصل وقال البعض خرج عن هذا الاصل لحواله والجواب
 عما قرنا في حواله يصير المحال وكذا للجهل في القبض غير المحال
 اولاً ثم يملكه كذا يفهم من عبارة الهداية لا لعمدة بالطن البين
 خطاؤه ما ولما قالوا لوطن ان وقت الفجر ضاق ولم يقص
 عليه وصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة تبطل الفجر فاذا
 بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفجر فان
 لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط وفروع هذا الاصل كثيرة واعلم انه
 الفطن متى لاقى فضلاً مجتهداً فيه وشبهة حكمية وقع معتبراً او كان
 خطأً وهكذا روى عن محمد رحمه فيمن ترك صلاة يوم وليلة ولم
 يقض من الغفيل كل وقتية فائتة فالوقتات فاسدة ان
 العشاء الاخيرة لانه لا فائتة عليه في طئه حال ادائه وفي
 وجوب الترتيب خلاف الشافعي رحمه فكان طئه موافقاً لرأيه
 ونوقض بما اذا صلى الظهر على غير وضوء ناسياً ثم صلى العصر
 وضوءاً واكر للظهر وهو نظن انه بخبره فعليه ان يعيد هما جميعاً
 وعلى ما ذكره ههنا انه لا فائتة عليه في طئه حال ادائها كان

خطاؤه
 لاخبره نظن بن

ينبغي انه لا يجب عليه قضاء العصر ثانياً لما انه لما قضى الظهر وقع
 في طئه انه قضى جميعها ولم يسبق عليه شيء من الفائتة والترتيب غير
 واجب على من ذهب الشافعي فكان طئه ايضاً موافقاً لمذهبهم كما ذكر
 يتم واجب بان فساد الصلوة بترك الطهارة فساداً قوياً فجمع عليه
 خطاؤه فيها يؤدى بعده واما فساد سبب ترك الترتيب فضعيف
 مختلف فيه فلا يتعدى حكمه الى صلوة اخرى كذا في الغاية ويخرج عن
 هذا الاصل الذي ذكرنا في صدر الكلام سبيل منها لوطنه مصر فاف
 للركوة فرفع ثم تبين انه ولده او ذمي اجراه عند احضاره رحمه ومحمد
 والجواب ان فيه شبهة في المحل بقيام دليله في الحرمة ذاتاً اي
 نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافي بالعدم كونه
 مصر فاف والدليل في الولد حديث معن بن يزيد فانه عليه السلام
 قال يا يزيد لك ما نويت وما معن لك ما اخذت وقد دفع اليه
 وكيل ابيه صدقة وفي الذمي قوله عليه السلام تصدقوا على اهل
 الايمان كلها ومنها لوطنه مصر فاف دفع ثم تبين انه غني او بائس
 فلا اعادة عليه عندهما ايضاً والجواب انه الوقوف على هذه الاشياء
 بالاجتهاد وكون القطع فينبني الامر فيها على ما يقع عنده كما اذا
 على القبلة ومنها صلى في ثوب وعنده انه حبس ثم ظهر انه
 اعاد وكذا لو صلى وعنده انه محدث فظهر انه متوضئ وكذا
 لو صلى الفرض وعنده انه ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل

فان تقرر ضعفه

قته

لم يجز فيها واجوب ان الصلوة عبادة والعبادة انما هي عن
 نية القرب لا يصح والظاهر ان المصلحة فيها لم يقصد القرب بدلالة
 اعتقاده بالف وفصله فاسدة ويجب الاعادة لا تصح
 الكفالة الا بدين صحيح وهو لا يسقط الا بالاداء او البراء فلا
 يصح بغيره كبدل الكتابة فانه يسقط بالبيع واستثنى بن النخعي
 من هذا الاصل حيث قال لا في مسألة لم ارعها وضحاها قالوا الوكيل
 بالتفقة المقررة الماضية صحت مع انها تسقط بدو البراء او الاداء
 بموت احدكما **قول** مراد القوم بقولهما لا تسقط مع عدم سقوطه
 في الحيوة والا يلزم ان لا يصح الكفالة في جميع الديون لانها تسقط
 بموت المدين مطلقا ومن نظر الى نظايره تنجح له صحة ما قلنا فان
 الكفالة بالخراج تصح مع انه الخراج يسقط بالموت وما ذكر في هذا
 الكتاب ليس مما التزمنا به **ما** لا يعتمد على الخط ولا يعمل به
 ولما اودع رجل مالا على رجل فانكر المدعي عليه فاخرج المدعي خطا
 باقرار المدعي عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعي عليه **ما** المدعي عليه
 بانه خطه وانكر الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يقضي القاضي على
 المدعي عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضي وهو الصحيح لان
 الانسان قد كتب مثل هذا الخط للممارسة وخرج عن هذا الاصل
 مسائل فمنها لو ادعى رجل مالا على رجل فانكر المدعي عليه فاخرج المدعي
 خطا على وجه الرسالة مصدرنا مضمونا بينا بان عليه ذلك المال

لا يصح الكفالة
 الا بدين صحيح

يسقط بغيره

فليس

بقوله ان تسقط

لا يعتمد على الخط
 ولا يعمل به

هو الصحيح

وقال المدعي عليه هذا خطي ولكن ليس على هذا المال يقضي بالمال
 ولا يلتفت على انكاره واجوب ان الكتاب غير الغائب كالمخطأ
 عن الحاضرة ومنها انه البروات السلطانية بالوظائف في زماننا
 وكتاب اهل الحرب بطلب الامانة غير الامام ليعمل بها واجيب بان التزوير
 في مثل هذا لا يدور الحكم عليه ومنها دفتر الصراف والسمسار و
 البيع والعمال ليعمل به واجيب بان العرف قاض على القياس والعرف
 بان الخط يشبه الخط فكيف يعملوا بهنا لا يخلف القضا على حق
 مجبول لانه التحليف مبني على صحة الدعوى وشرط لصحتها احضارها
 يدعي المدعي ان امكن وذكر قيمة ان تعذر وخرج عن هذا الاصل
 مسائل منها لو قال المدعي غصبت مني عين كذا ولا ادري
 قيمته قالوا يسمع دعواه لانه لا نساه ربحا لا يعرف قيمة ماله
 فلو كلف بيانه القيمة يتضرر بالعجز واتم هذا الدليل صاحب الدرر
 حيث قال فائدة صحة الدعوى مع بن الجهمالة الفاحشة توجهه
 اليهن على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا اقر وورد النقص عليه
 بانه هذا مخالف لما ذكر من اشتراط الاشارة وبيان القيمة والظاهر
 التي ذكرها توجد في جميع الدعاوى فافائدة الشرط ومنها اذا
 اتهم القاضي وصي اليتيم ومتولي الوقف واجيب بان القاضي
 يختلف ما نظر لليتيم والوقف ومنها اذا ادعى المودع على المودع
 خيانة مطلقة يختلفه كما في القسمة ومنها ادعى الرهن المجهول

وهو المفسر

بروات

العمل بالعرف

لا يخفى على
 جمهور

اعلم انه لا ضرر به

وتمننا دعوى السرقة المجهولة ولم ار لان جواباتنا فيها لم
 واطن ان الاصل الذي ذكر في صدر الكلام ليس بمطلق بل
 في المعاوضات لانه العوض لا بد ان يكون معكوماً في كل
 في ظني حق التامل في المستثنات والمستثنى منها التضعف
 في ظني والله تعالى اعلم ، لا يسمع الدعوى بعد البراءة العام
 الا بحدوث حادث بعده ، حتى تسقط حق الشفعة وتخرج غرض
 الاصل من بل تمننا ما لو ادعى ما لا على آخر فقال الخصم على وجه
 الدفع انت ابرأتني عن دعواك وبر من فادعى المدعى ثانياً انه
 اقر بعد البراءة يسمع دعواه و اجواب ان البراءة يرتد باراد
 فمن يجاز ان يكون عليه الدين بعدم القبول حتى اذا كان الخصم
 قال في الاول ابرأتني وقبلته او صدقتك في ذلك لا يصح
 دعوى دفع الدفع كذا في الفتاوى الطهيريّة ومنها ضمان
 الدرك لا يسقط بالبراءة العام لانه ضمانه موقوف على ضمان
 ظهور المستحق في المبيع ولم يوجد بعد ومنها قال احد الورثة
 لا دعوى لي في التركة ثم ادعى تسمع دعواه و اجواب ما ثبت
 من حق لازم لا يسقط بالاسقاط ومنها اذا ابرأت الورثة الوصي
 ابراء عاماً بان اقرانه قبض تركه ابيه ثم ادعى عليه دينا وبرهن
 تقبل لانه التركة اعيان والبراءة عن الاعيان لا يصح ومنها
 ما ذكر في دعوى البرازية البراءة العام في ضمن عقد فاسد لا ينع

لا يسمع الدعوى
 بعد البراءة
 العام الا بحدوث
 حادث بعده

الدعوى

الدعوى و اجواب ان الشرع يوجب على كل من العاقدين صحة
 قبل القبض وكذا بعده ما دام في يد المشتري فلو منع الابرأ
 صحة الدعوى لزم تغيير المشروع وذلك بطريقين ان ما ثبت
 شرعاً من حق لازم لا يسقط بالاسقاط وفي هذا المستثنات نظائر
 لم اذكرها احرازاً عن التطويل مع انه جوابها يظهر ما دني تأمل
 لا تسمع البيعة على المقر هذا ليس بمطلق فان البيعة في موضع وقوع
 الضرر من غير المقر لولا ما يسمع على المقر ولذا اذا اقر الوارث بدين
 على الميت تسمع البيعة عليه للتعدي وكذا لو اقر المدعي عليه الوصاية
 والوكالة تسمع البيعة وكذا المستحق عليه اذا اقر بان المدعى حق
 المستحق تسمع وكذا المسائل نظائر وجواب الكل دفع ضرر
 يتوقع من الغير ، لا ينتصب احد خصماً غير احد لغيره قصد
 وكالة ونيابة وولاية ، ولذا اذا اشترك الدين بين الشرطيين
 الارث فاحدهما لا ينتصب خصماً غير الباقي عند انحسار حصة كل واحد
 ما اذا اشترك بها فاحدهم ينتصب خصماً غير الباقي وكذا احد الموقوف
 عليهم ينتصب خصماً عن الباقي وسره ان كل واحد من الورثة
 والموقوف عليهم نائب عن الميت فاذا ثبت شيء للميت عليه
 بخصوصه احدهم ينتقل على جميعهم فلا يرد التقص في هذا الاصل
 المسئولين واليه اشير بقولهم قصد اقلية مل لا عبرة باختلاف
 السبب مع اتحاد الحكم ، ولذا جاز استيفاء حصته عن الدار في تركه

لا تسمع البيعة
 المقر

لا ينتصب احد
 احد
 بغير اذنه قصد وكالة
 ونيابة وولاية

والا بحدوث حادث بعده
 ما لو ادعى ما لا على آخر فقال الخصم على وجه
 الدفع انت ابرأتني عن دعواك وبر من فادعى المدعى ثانياً انه
 اقر بعد البراءة يسمع دعواه و اجواب ان البراءة يرتد باراد
 فمن يجاز ان يكون عليه الدين بعدم القبول حتى اذا كان الخصم
 قال في الاول ابرأتني وقبلته او صدقتك في ذلك لا يصح
 دعوى دفع الدفع كذا في الفتاوى الطهيريّة ومنها ضمان
 الدرك لا يسقط بالبراءة العام لانه ضمانه موقوف على ضمان
 ظهور المستحق في المبيع ولم يوجد بعد ومنها قال احد الورثة
 لا دعوى لي في التركة ثم ادعى تسمع دعواه و اجواب ما ثبت
 من حق لازم لا يسقط بالاسقاط ومنها اذا ابرأت الورثة الوصي
 ابراء عاماً بان اقرانه قبض تركه ابيه ثم ادعى عليه دينا وبرهن
 تقبل لانه التركة اعيان والبراءة عن الاعيان لا يصح ومنها
 ما ذكر في دعوى البرازية البراءة العام في ضمن عقد فاسد لا ينع

مع ان استيجار المشاع لا يجوز لان المقصود منه الانتفاع وهو
 امر حتى لا يمين في المشاع ولا يتصور بالشروع تسليمه فلا يجوز فاما
 من تركه فكل المنفعة يحدث في ملكه فالبعض بحكم الملك الحقيقي
 والبعض بحكم الاجارة فلا يظهر معنى الشروع وانما يظهر الاختلاف
 في حق السبب ولا عبرة له مع اتحاد الحكم وقدم التفصيل وجواب ما
 خرج عن الاصل في قواهم لا يبالى باختلاف الاسباب عند سلامة
 المقصود لا يقوم المنافع في انفسها وانما تقوم لدفع ضرورة
 الحاجة ما وفيه اختلاف لرفوالت فمعي رجمها فاذا فدت الاجارة
 بالشروط المفصلة والمسمى معلوم بحسب احوال المثل بالغا ما بلغ
 عندهما اعتبارا ببيع الاعيان فاذا فدت وجبت القيمة بالغة
 ما بلغت ولنا ان تقوم المنافع ضرورة دفع الحاجة بالعقد والضرر
 يقدر بقدر الضرورة تدفع بالصحة فيكتفي بها يعني لما تقوم
 المنافع في انفسها وجب الرجوع على ما قومت به بالعقد وسقط
 ما زاد عليه رضا العاقلين بالاسقاط واما اذا جهل المسمى
 انتفى المرجع ووجب الموجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة
 ما بلغت وتماثل اذا كان المسمى معلوما يتقوم المنافع بالعقد
 فيجب الاقل من المسمى واجرم المثل واما اذا كان مجهولا فلا يمكن التيقن
 بالعقد فيقوم بالموجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة
 ما بلغت لا مسامحة للاجهل في مورد النقص فلا يعتبر

لا يقوم المنافع
 وانفسها وانما تقوم
 لدفع ضرورة الحاجة

لا يساغ للاجهل
 في مورد النقص

خلافه ولا ينفذ بالقضاء ولذا اذا حكم القاضي بجواز بيع
 متروك التسمية فكل اكل لا ينفذ مع ان بيع جائز عند الشافعي
 لان حرمته منصوص عليه بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
 عليه وتقريره ان النهي في هذه الآية عام لا يلحقه خصوص فلا يجوز
 التخصيص بالقياس وخبر الواحد وهو قوله عليه السلام المسلم
 يبيع على اسم الله تعالى سمي او لا يسم فان قيل قد خصص منه
 الناس حيث قاله الونك الذابح التسمية ناسيا حل اكله فلا يصح
 التمسك بها قلنا الناسي ذكر حكمه لان النسيان مرفوع
 بالحديث قال النبي عليه السلام رفع عن امي الخطأ والنسيان
 فالشرع في هذه الحالة اقام الترك مقام الذكر تخفيفا عليه ولا يجوز
 ارادة المعنى الحقيقي والمجازي من لفظ واحد لا حقيقة ما ثبت في
 موضعه والمجاز ما جازعته وبينهما تناف فاذا اوصى ثلث ماله لثلاث
 فلان وله بنون وبنو بنيه كان المال لثلاث دون بني بنيه ولو اوصى
 لمواليه ولا معقوله وله معق واحد فالمعق يحق النصف وكان
 النصف الباقي مردودا الى الورثة ولا يكون لموالي مواليه شي لان الحقيقة
 اريدت بهذا اللفظ فلا يراد بالمجاز بخلافه لو كان المعق لانه مشترك
 بينهما ولا عموم له فكان الموصى له احدهما وذلك مجهول ولا يمكن
 بالتعيين بالتأمل في مقصود لان مقاصد الناس تختلف فمنهم
 من يقصد الاعلى مجازات لانعام ومنهم يقصد الاسفل تيمنا

لا يجوز اكله
 ولا ينفذ

قوله

قوله

في الاحسان وانقطع رجاء البيان بالموت فكان موسى له
 احدهما وهو مجهول وجهالة الموصي له يمنع صحة التملك لانه التملك
 للمجهول لا يصح بخلاف ما لو حلف لا يتكلم مواليه لانه نكرة في موضع التقيد
 فيقيم وتخرج عن هذا الاصل مسائل منها ما اذا استأمنوا على
 مواليدهم وابنائهم فانه نسبت الامان لابناء الابناء وموالي الموالين
 كما نسبت لابناء الموالين والى واجواب ابناء الابناء والموالي تباد
 الفروع وذلك يكفي لعصمة الدم فيهم بطريق التبعية لانها ثبتت
 بالاشبهات لا يرى اذا قال المسلم للكاثر اترل ويريد قتل
 او دعه الى نفسه بالاشارة ليتكلمه ويظن الكافر انما نجاء ثبتت
 الامان بصورة المسلم وان كان ذلك فخاصته حقيقة فان قيل
 الاجداد والجدات غير داخلين في الاستيمان على الآباء والامهات
 مع ان الاسم يتناولهم صورة اجواب انه اعتبار الصورة بثبوت
 الحكم في محل آخر غير محل الحقيقة ولا شك انه بطريق التبعية فاعتبر ذلك
 في محل تبعه فكل وجه كائنا ببناء الابناء فلا يلزم من ذلك اعتباره
 في محل هو اصل من وجه كاجداد والجدات فانهم اصول لا
 توابع ومنها لو حلف لا يبيع قومه في دار فلان بحث بالملك
 والاجارة والاعارة وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز لان دار
 فلان حقيقة في الملك والدار التي يسكن فيها باعارة او اجارة
 مجاز لصحة التقيد في غير الملك دونه ووضع العدم حقيقة فيما

بحثهم

اذا كان حافيا وراجلا ومجازا اذا كان راكبا وبجواب ان
 هذا ليس من قبيل جمع حقيقة والمجاز بل باعتباره عموم المجاز اي
 صار اللفظ مجازا عن شيء ذلك الشيء عام فيهم ومنها لو قال
 حو يوم قدم ليذا ونهارا اعتق مع ان اليوم يستعمل للتبعية حقيقة
 وللوقت مجازا وفيه جمع بين حقيقة والمجاز وبجواب كالجواب
 في المسئلة المقدمة ما لا عبرة لتاريخ الغيبة ما اعتبر صاحب
 هذا الكلام في باب الاستحقاق وفرغ عليه ما قالوا المستحق غائب
 عني منذ سنة فقال خصم له بنية انها كانت ملكا له منذ سنتين
 لا يندفع خصومة ثم جعل بين المسئلة في كتاب الدعوى فرعا على
 قولهم التاريخ لا يعتبر حاله الانفراد حيث قال ادعي ان هذا العبد
 غاب عني منذ شهر وقال ذواليدانه لي منذ سنة يعرضي للمدعي
 ولا يلتفت الى بنية المدعي عليه لان ما ذكر المدعي تاريخ غيبة العبد
 عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك خالبا عن التاريخ
 وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حاله الانفراد لا يعتبر فلا يفي
 على من تأمل حق التأمل انه اخطأ في الاول واصاب في الثاني
 لا يجوز تفريق الصفة قبل التمام لان النبي عليه السلام نهى عن
 تفريقها والصفة ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة
 ثم جعلت عبارة غير العقد نفسه والعقد يحتاج الى مبيع وممن
 وبيع وشراء وباتخاذ هذه الاشياء مع بعض يحصل اتحاد الصفة

لا عبرة لتاريخ الغيبة

الصفحة صحت اليد
 على اليد في البيع
 لا يجوز تفريق الصفة
 قبل التمام

و بتفرقها يحصل تفرقها فاذا اتحد جميع احدى الصفقة وكذا
 اذا اتحد سوى المبيع كقوله بعتها بماية فقال قبلت واتحد
 الجميع سوى الثمن لا يتصور الا مع تعدد المبيع كانه قال
 بعتها بستين والاخر بربعين وذلك يكون صفقة واحدة ايضا
 وكذا اذا اتحد جميع سوى البائع كانه قال بعت منك هذا بماية
 فقال قبلت وكذا اذا اتحد جميع سوى المشتري كان قال بعت
 منك بماية فقال لا قبلنا ففي جميع هذه الصور يوجب اتحاد الصفقة
 فلا يجوز تفرقها قبل التمام وتفرق الجميع يوجب تفرق الصفقة
 تفرق المبيع والثمن ان كان بتركيب لفظ المبيع وكذا تفرقها بتركيب
 لفظ الشراء هذا كله قياسا واستحسانا واما تعدد البائع
 مع تعدد الثمن والمبيع بتركيب لفظ المبيع وتفرق المشتري مع
 تفرق المبيع والثمن بدو تتركيب لفظ الشراء فيوجب التفرق استحسانا
 وقيل لا يوجب التفرق على قول المحقق رحمه ويوجب على قول صاحب
 وغيره فروع هذا الاصل اذا اوجب البيع في شيئين فصاعدا
 فاراد المشتري قبول العقد في احدهما لا غير فانه كانه الصفقة
 واحدة على ما تم تفصيله ليس له ذلك وان قبل الثمن غفر تفرقها
 مطلقا وقد قيدتم بما قبل التمام فيكون متروك الظاهر فمشك
 مرجوح والاجواب ان الثمن انما هو غير التفرق والقييد بما قبل
 التمام بالقياس على ابداء الصفقة فانه اذا اوجب البيع

كذلك

لا استحسانا

والردي
 واحد
 كذا

فان

لا

في شيئين لا يملك المشتري القبول في احدهما لما فيه من الضرر
 بالبائع لجران العادة فيما بين الناس لقيم الردى الى الحجة
 ويجوز ان يفسد ببيع الجيد باقل من قيمته وهو ضرر لا محالة في هذه
 الصورة وكذا اذا اوجب البيع في عين واحد لا يملك المشتري القبول
 لنصفها ليقض البائع للشركة وبعد تمام الصفقة لا يقض البائع
 بشيء ما يجوز تفرقها لعدم علة عدم الجواز لان النهي معتل بالضرر
 فانه اذا باع شيئين بصفقة واحدة فقبضهما المشتري فاحتق
 احدهما لا يرد الاخر لان الصفقة قدمت حتى لا يرد الا بالرضا
 او حكم القاضي فاذا اتحد المستحق احدهما حكم القاضي لا يقض
 البائع لا بضر الشركة ولا بضر ببيع الجيد باقل من ثمنه لانه يرجع
 بحصة فيجوز التفرق ما لفظا اذا كان له معنى حقيقي مستقل
 ومعنى مجازي متعارف يرجع المعنى الحقيقي عند الحقيقة وعند
 رجمها عند المجازي ما ولهذا لو حلف ان لا ياكل من هذا البر لا
 عنده الا باكله خفما لانه حقيقة في اكل البر وعندهما حيث باكله
 مطلقا عملا بعموم المجاز وحيث في الدقيق باكل ما اتخذ منه لا باكله
 مسقوفا لانه مجبور عادة فلا يكون حقيقة مستعملا فانصرف الى
 اتخذه منه خبزا كانه وغيره بالاتفاق وخرج عن هذا الاصل باعتبار
 قولها لو قال حملت لك طي دابتي هذه ولم ينبو تصرف الى الاعادة
 مع ان الاركاب معناه الحقيقي والبه معناه المجازي المتعارف

اللفظ اذا كان له معنى حقيقي مستقرا فخرج
 متعارف يرجع المعنى الحقيقي عند الحقيقة
 وعند رجمها عند المجاز

انضم الاكل بجميع الفهم

فمقتضى قولهما ان يرجح الجواز المتعارف وبجواب الحمل على المتيقن
اولى ليدلهم الا على بالشك وتقريره ان العارية تملك المنافع
والهبة تملك العين والمنافع فتملك المنافع متيقن وتمليك
العين شكوك فالحمل على المتيقن اولى لو حكى بالملك استينا
الحال لا تصدق فيما حكى بلائيه ، ولذا اذا قال تدعى الشفعة
علمت امر وصلت الشفعة كلف اقامته البينة ولا يقبل قوله
الا بالبينة لان من له الشفعة اذا اخرج طلب المواثبة لا ملك استينا
ولو قال للمرأة انما زوجك امر عنك الشاهدين فصدقت صح النكاح
ولا تكلف اقامته البينة لانها تملك استينا فثبت النكاح
بالتصادق **باب الميم** ما لا يكون لازما في المقصرات يكون
لدوامه حكم الابداء ، فيشترط لبقائه في كل ساعة ما يشترط
للابتداء ومن فروعه الوكيل ينزل بعزل الموكل ويعزل نفسه
وموت الموكل ويخبر احدهما والحكم بالجوقة بدار الحرب مرتد الانبياء
يقابل هذه الاشياء شرط الصحة الوكالة ابتداء فيكون شرط
لبقائه فان المقيد بالشرط يفوت بفواته وكذا العبد المأذون
بمنح باباقه وموت مولاه وجنونه مطبقا ولو جرح بدار الحرب مرتدا
لا نكح الا بالية فكانه ياذن له ابتداء في كل ساعة فتركه على ما كان
عليه كانت الاذن فيشترط قيام الالبية في ملك الساعة كما
يشترط في الابداء وهذا الدليل شامل لجميع هذه الصور وعلل

لو حكى بالملك استينا
لا يصدق فيما حكى
بلائيه

ما لا يكون لازما في المقصرات
يكون لدوامه حكم الابداء

صاحب الدركون العبد المأذون بجور باباقه بان المولى لا يرضى بغير
عبده الخارج عن طاعته فكان جبر عليه ولله وفيه اشارة الى الابداء
للايق صحح لانه لا يذنب صريح في الرضاء والصريح بفوت الدلالة فلا يلزم
الدلالة عند وجود الصريح ويؤيده ما قال ابن النجيم في كتاب الدعوى
للايق صحح فاذا ابقى المأذون صار مجورا عليه ذكره الربيعي في القضا
ثم قال في كتاب المأذون لا يصح الاذن الا بغير المفضوب المجور
ولا بئنه ولا يصير مجورا بهما على الصحيح وهذا مخالف لما قال في كتاب
الدعوى وقال بعض من الفضلاء في حاشيته والتوقيع ممكن واظن
ان التوقيع بقوله على الصحيح لانه هذا القيد يدل على اختلاف الروايتين
وفيما ذكر في كتاب الدعوى رواية وفيما ذكره في باب المأذون رواية
اخرى ولكن قوله على الصحيح مخالف لما في المتن فحمل قوله على الصحيح فيما
ذكره في باب الدعوى اتمد علم ما ثبت في زمان يحكم ببقائه مالم
يوجد الميراث فانه ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العين
ملكه في الحال او في المأذون وقبل يحكم ببقاء الملك له مالم يثبت فخصم تملك الملك
منه بسبب ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض ، ولذا لو كان لهما دين
بسبب واحد فقبض احدهما لنفسه فانه لشركه ان يشركه فيما قبض
لان تقسيم ما لا يتعين غير ممكن فيما دفع الدين يكون لهما وقبض الواحد
يكون لنفسه ولشركه على وفق الدفع مقدم فثبت القبض عليه فاشاء
الاخرى ان يشركه فيما قبض المقصود حاصل باي وجه كان ما حرم

ما ثبت في زمان
يحكم ببقائه
ما لم يوجد الميراث

ما في الذمة لا يتعين
الا بالقبض

اعطوه
ما حرم اخذه حرم

اخذ حرم اعطاه ما حرم الاستقراض بالرجح كما حرم الاقراض
 وفي القية جاز للمحتاج الاستقراض بالرجح فالجواب على هذا التعديل
 انه من باب الضرورة لانه حاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت
 او خاصة وقد مر في باب الحاء وكذا اخرج عن هذا الاصل وقع الرشوة
 لحوف على نفسه او ماله وكذا اعطى شئ لمن يخاف بهوجه وكذا اذا
 خاف الوصي ان يستولى غاصب على مال الصبي جاز اداء شئ لتخلصه
 كذا في الخلاصة والجواب ان هذا من باب العمل بالهون الشرع وهو مقتضى
 هذا الدليل انه لا يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه لان يقال
 ان الصدقة هنا جهة كالصدقة على الغني ما ثابت لجماعة فهو بينهم
 على سبيل الاشتراك ما ولهذا لا يجوز تصرف احد الكليتين وحده
 اذا كان توكيدهما بكلام واحد لان حق التصرف ثبت لهما لا لكل واحد
 منهما على سبيل الكمال وجاز تصرف احدهما في خصوصية لتعذر
 الاجتماع فيها لا فضائية الى الشغب في مجلس القضاء وفي رد
 الوديعه وقضاء دين وطلاق وعق لم يعوضا لانه كل واحد
 منهما معتبر محض وعبارة الواحد والمشتى سواء بخلاف ما اذا قال
 طلقاها ان شيئا او قال امر كما بهي كما او كان الطلاق والعق
 بعوض لانه يحتاج الى الراي والظاهر ان الموكل لا يرضى بأي احد هما
 واعلم ان هذا الاصل ليس بجار على اطلاقه بل مقيد بكون الحق مما يجزى
 وما كان مما يتجرى ثبت لكل احد على سبيل الكمال حتى قالوا اذا كان

ما ثبت لجماعة
 فهو بينهم
 على سبيل الاشتراك

الصبح السحر محار

تجارية بين شركين فادعى احد الخوف على شركه وطلب الوضوع
 عند عدل لا يجاب الى ذلك مع انه اصحابك احتاطوا في
 الفروج وانما تكون عند كل يوم لانه استخدام المملوك مما
 لا يتجر فثبت لكل واحد منهما على سبيل الكمال فلاننا نعلم احد في
 نوبته ما مايج للضرورة يتقدر بقدرها وما في فروع المضطر
 لا يأكل من الميتة الا قدره الرمي واقتوا بالعفو عن قول
 في الثياب ووزن الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لجرمانها
 تجزأ وقرق البعض البعيرين ابار الضلوات وبين ابار الا
 وقال يعفي غفيله في ابار الضلوات للضرورة لانه ليس لها
 رواس حاجرة والابل تبع حولها ولا يعفي في ابار الامصار
 لعدم الضرورة ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه
 ولذا لا يقاس على قضاء سنة الفريضة التعريس باللسان
 كما تم تفصيله في باب الشين وخروج عن هذا الاصل في بدء النظر ما لو
 شري على انه ان لم يتقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صح والى اكثر
 لا يقاس على النص الوارد في شرط الخبز وهو على خلاف القياس
 والجواب انه هذا الحكم ثابت بدلالة النص لا بالقياس عليه لانه عين
 خيار الشرط لانه خيار الشرط انما شرع لي دفع بالفتح الضرر من نفسه
 سواء كان الضرر المماثلة او غيره فيكونه ملحقا به صرح به صدر
 وقد ازيل عن كونه من المسئلة فخرج خيار الشرط **قول** يمكن ان يجاب عنه

ما ايج للضرورة
 سدد بعد رها

ما ثبت على خلاف
 القياس
 فغيره لا يقاس عليه

بان النقص الوارد في شرط محجب راجع إلى دفع الضرر فلا يكون على
 خلاف القياس وقد تقرر في الأصول ان التساوي في جميع
 انما يكون شرطاً للحاق اذ لم يكن في الحكم مناط لانه لا بدرك بالراي
 لا يمكن تعديته واما اذا كان في الحكم مناط فالحكم يدور عليه كجواز
 التسم في المزروعات بالقياس على الموزونات والمكيدات
 مع تفاوتها فيما هو اعظم التفاوت وهو كون المزروع قيمياً واما
 مشليات لانه فيه مناط الحكم ضبط الصفة ومعرفة المقدار وهذا
 يحصل بالزرع كما يحصل بالكيل والوزن قد اعلم ما عمت بليته
 حقت قضيته ، ولما افترقا بالعفو غيول السور في الثياب
 لعموم البلوى ويعتبر هذا الاصل بعد الضرورة ولما لم يعفو
 في الاولاني لانه ضرورة لجرأته العادة بتخبرها والاصل فيه ما يبيع
 للضرورة يتقدر بقدرها كما مر واعلم انه لم يخرج انما يعتبر في موضع
 لانقص فيه واما مع النقص بخلافه وقال الزيلعي في باب الاجاس
 ان الامام يقول بتعليق نجاسة الارواث لقوله عليه السلام
 انه ركس اي نجس لا اعتبار بالبلوى في موضع النقص كما في قول
 الادمي فانه البلوى فيه عم ، ما قبل البيع قبل الرهن الا في
 اربعة ، بيع المشاع جائز لانه بيع المشفول جائز لانه
 بيع المتصل بغيره جائز لانه لانه الرهن تبرع كالبته والصدقة
 فلا يكون لازماً بالحد والاياب والقبول فاذا قبضه لم يرد المعا

ما عمت بليته
 حقت قضيته

ما قبل البيع
 قبل الرهن
 الا في اربعة

مانعة للقبض فلا يتم العقد وللا رهن سليمة والرجوع عنه كالبته
 فاشترط التمام البتة شرط العقد الرهن وفي شرح الاقطع بيع العبد
 عتقه بالشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لانه لا رهن لانه البتة
 فيه ضعف لوقوعه في معرض الرفال فلا يكون وثيقة لجانب الاستيفاء
 مع احتمال زوال الملك لانه بالارتهان لا يزول ملك الرهن
 فيحقق بوجود الشرط فيفوت به مقصود المرتهن وهو الوثاق واما
 بالبيع يزول ملك البائع فيبطل التعليق ولا يعتق بوجود الشرط
 فلا يضر المشتري ويرد عليه ان هذا الاحتمال يوجد في الرهن
 اذا كان العبد غير مدبر ايضاً لان غير الجائر ان يجر الرهن العتق فيفوت
 مقصود المرتهن ويجوز ان التحجير فصل اختاري ينبغي ان لا
 يمنع جواز الرهن ولم ار الا ان يقال المختار قد يضطر في بعض
 الاحوال فليت مل ، لا يصح استثناءه من العقد ، ولعل من هذا
 القبيل فينظر في العقد المستثنى منه فانه كان العقد مما يفسد بالشرط
 الفاسدة بطل الاستثناء وفسد العقد كالبيع والاجارة والكنة
 والرهن فاذا باع جارية آتاهها او آجر داراً على جارية آتاهها
 او كاتب عبده على جارية آتاهها ففسد العقد لانها عقود
 تبطل بالشرط الفاسدة لانها من المعاضات فتفسد بالشرط
 الفاسدة كما تقرر في المفصلات وان كان مما لا يفسد بطل الاستثناء
 فقط ولا يفسد العقد كالبته والصدقة والنكاح والخلع والصلح غير

ما لا يصح
 من العقد

عن دم العدة فانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لانها ليست من
المعاوضات بل من التبرعات والاسقاطات وخرج غير هذا
الاصل لو اوصى بجارية لرجل استثنى حملها فانه يصح والحمل
والجواب الوصية اخت الميراث والميراث ليس من العقود والا
يرى انه يصح قبول الموصى له بعد موت الموصى ويدخل الموصى به
في ملك ورثة الموصى له بدون القبول اذ اقامت الموصى قبل
القبول وهذا الجواب بعينه يكون جوابا فيما قال البعض بانه عدم
صحته الاستثناء فيما لا يصح انفراد به بالعقد يستلزم صحة الاستثناء
فيما يصح انفراده في العقد واعتراض عليه بانه لو اوصى بجارية
لفلان فالوصية يصح بانفراده ولم يصح استثناء فلان فاذا قال
اوصيت بهذه الجارية الا خدمتها يصح الوصية في الجارية وبطل
الاستثناء وقال البعض انه هذا العكس ليس بلازم فلا يحتاج
الى الجواب المباشرة من وان لم يتعد والمسبب لا اذا كان
متعدا فاذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة
حرمنا عليه لانه يصير جامع بين الام والبنت رضاعا و
ذلك حرام كالجمع بينهما نسبيا فانه لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها
تعدت الفساد او لم يتعد لانها باشرت بالفرقة قبل الدخول
بالارضاع وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج بما ادى منه
نصف مهر الصغيرة على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد

المباشرة من
والمسبب
المباشرة من وان لم يتعد المسبب
الا اذا كان متعدا

ان تفسد

بان قصت بالارضاع افساد النكاح وان لم يتعد بان قصت دفع
الملك عنها جوعا فلا شيء عليها وان علمت انه الصغيرة امرأة زوجها
لانه لا يكون متعديا باتهاما مودة بذلك قال النبي عليه الصلوة والسلام
افضل الاعمال اشباع كبد جايح وعن محمد رحمه الله يرجع عليها في الجوع
جميعا لان من اصله المسبب كالمباشر ولهذا حصل فتح باب على
الفقهاء والاصطبل وحل قيد الابق موجبا للضمان على ما عرفت في اصول
وفي المباشرة المتعد وغير المتعد سواء فذلك في التسبب فان قيل
النكاح غير مضمون بالاتلاف لكونه غير متقوم في نفسه لانه ليس
عين ولا منفعة على التحقيق ولهذا لا يقدر على بيعه وهبته وايجاره
وانما هو ملك ضروري يظهر في حق الاستيفاء فكيف يضمن
يقال انك اكدت بالارضاع ما كان على شرف السقوط وهو نصف
المهر بتقبل ابن الزوج اذ بلغت حد الشهوة وتاكيد ما كان في شرف
السقوط يجرى مجرى الاتلاف في ايجاب الضمان كما مر في البناء
فان قيل العلة للفرقة الارتضاع اي المقص وهي فعل الصغيرة فلم
لم يصف الفرق اليها يقال فعلها غير معتبر شرعا في اسقاط حقها
الا يرى انها لو قتلت مورثها لم يحرم من الميراث واعتراض عليه بصغيرة
مسلمة تحت مسلم اذ ابوها ولحق بها بدار حرب بانتهى زوجها ولا
يقضي لها بشئ ولم يوجد الفعل منها والجواب اننا قد قلنا كلما وقعت
الفرقة بفعل من جهتها اسقطت حقها ولم يلزم ان كلما لم يقع الفرقه

بفصل من جهتها لم يسقط حقها لانه اذا الحقها امر اخر جها من مجلية
 الخراج كالردة لحاصله بتبعية الابوين اسقط حقها وحاصل
 ان سقوط حقها يختص بوقوع الفرقه من جهتها بل يسقط بسبب آخر
 كما سقط به كذا في النسيئة المظلوم لا يظلم غيره فاذا وقع
 مصدق التوكيل الدين الى الوكيل ثم حضر الدين وانكر الوكالة دفع
 اليه ثانيا اذا لم يثبت الاستيفاء لانكاره الوكالة والقول فيه
 قوله مع يمينه فيفسد الاداء ولم يرجع الدافع بما دفع على الوكيل
 ان كان قبض الوكيل قد يترك في يده لانه بتصديقه اعترف بان
 الوكيل محق في القبض فذلك كان معترفا بان ما اخذ الدين
 عنه ثانيا ظلم فكان به مظلوما فلا يظلم غيره وخرج عن هذا
 الاصل ما اذا انكر الكفالة بالامر واثبت الخصم بالبينة يضمن ويرجع
 ادنى على الاصل مع انه الكفيل لما انكر الكفالة فقد زعم ان
 الطالب قد ظلمه فكيف يظلم غيره بجواب لما قضى القاضي
 عليه صار مكذبا شرعا فبطل ما زعمه كما تفصيله في باب النشاء المعروفة
 لا تدخل تحت النكرة في الايمان لا معرفة في الجراء فاذا قال انه
 دخل وارى هذه احد او كلم غلامى هذا او ابني هذا او اضاف الى عمره
 مثل ان يقول انه دخل دار زيد احد لا يدخل المالك لتعريفه بالنسبة
 ووقوعه في خبر الشرط واما اذا وقعت المعرفة في خبر الجراء يدخل تحت النكرة
 فاذا قال انه دخل الدار فبيده احد او ليس له عبد سوى زيد يدخل تحت النكرة

المظلوم لا يظلم
 غيره

المعروفة لا تدخل
 تحت النكرة
 في الايمان لا معرفة
 في الجراء

ويعق وكذا اذا لم يصف مثل ان يقول ان دخل دارا احد فعلى كذا
 ودخل المالك بحيث لانه لتكثيره يدخل تحت النكرة الا في الجراء
 كاليه والرأس فاذا قال ان قبل احد من غلمانى يد لا بحيث
 بتقبيل احد منهم يد نفسه للاتصال المعلوم لا يؤخر للمؤتم
 فلو قطع بيني رجلين فحضر احدهما اقتض له وللآخر نصف الدية وكذا
 لو حضر احد الشفيعين قضى له بكلمها ولا يؤخر مع ان دعوى الآخر مشهورة
 وقوله جاز اقامة البينة مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر
 من غير المقر لولا ما يقتضى جواز التأخير على خلاف هذا الاصل لان جواز
 اقامة البينة بعد الاقرار يستلزم تأخير الحكم في المعلوم بالاقرار
 بدلالة كون جواز اقامة البينة بعد الحكم عبثا وجوابه قد مر في اول
 باب الجحيم المعلق بالشرط معدوم قبله ولهذا العناق المشتري
 من الغاصب اذا شرط الخيار للبائع في العقد ففي ان الشرط
 بالعقد يمنع كونه سببا قبل وجود الشرط فالبيع بشرط الخيار
 للبائع لا يفيد الملك ولو ثبت في المال ثبت مستندا وهو
 ثابت من وجه دون وجه والمصحح للعناق الملك الكامل قال النبي
 عليه السلام لا عناق فيما لا يملك بنو آدم وان قبل بيع الغاصب
 موقوف والموقوف لا يفيد الملك ايضا فاما وجه تفاذ عناق
 المشتري من الغاصب بغير شرط الخيار يقال ان نفوذه بالاستحسان
 ووجهه ان الملك ثبت موقوفا يتصرف مطلق غير البيع بشرط

المعلوم لا يؤخر
 للمؤتم

المعلق بالشرط
 معدوم قبله

اختيار وهو موضوع لافادة الملك ولا ضرر فيه لاحد الحاضرين
 ولا للمالك فيوقف الاعناق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه وصار كاشفا
 المشتري من الراهن وكاعناق الوارث عبد الله التركة ومضى
 بالديون يصح وينفذ واقضى المديون بعد ذلك كذا في العارية
 المعزورة في المعاوضات التي مقتضى سلامة العوض جعل سببا
 للضمان ، دفعا للضرر بقدر الامكان ومزجوها لوقال جل لآخر
 اشترى فاني غيب فاشتراه فاذا هو حر فانه كانه البايع غائبا
 عيبيه منقطعة لا يدري اين هو رجع المشتري على العبد والعبد على
 البايع عند انحصر ومحمد رحمه الله لا يابى يوسف رحمه الله المشتري
 في شرايه على امره بقوله اشترى فحين اقر بالعبودية غلب ظن المشتري
 بذلك والمعتد على الشئ بالغير واقراره معزور فجهت فيقتضي مقتضى
 هذا الاصل كافي الموالي اذا قال لابل السوق هذا عبدي وقد اذنت له في
 التجارة فبايعوه ولحقته ديون ثم ظهر انه حر فانهم يرجعون على
 الموالي بديونهم بقدر قيمته بحكم الغرور وهذا غرور دفع في عقد
 المعاوضة والعبد بظهور حريته ايل للضمان فيجعل ضمانا للثمن
 عند تعذر رجوعه على البايع دفعا للضرر ولا تعذر الا فيما لا يعبر
 مكانه واعلم ان ايجاب الغرور الضمانه تحقن بالمعاوضات ولهذا
 قالوا ان الرجل اذا سأل غيره من اهل الطريق فقال اسكن في الطريق
 فانه امن فسلكه فاذا فيه لصوصل سلبوا امواله لم يضمن المخبر

المفرد في المعاوضات
 التي يقتضي سلامة العوض
 جعل سببا للضمان
 نصي ط

شيئا لانه غرور فيما ليس بمعاوضة وكذا لو قال كل هذا الطعام
 فانه غير مسموم فاكل وظهر خلافه لا يضمن لكونه تغزيرا في غير المعاوضة
 وكذا الراهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء غيب
 فلو قال الرجل ارتهن فاني عبد فوجده حرا لم يرجع المهرن عليه
 وآمن مات الراهن مفلسا ، المقاصد في العرض والعقار
 يتعلق بصورهما واعيانها ، ولهذا لا يبيع القاض المديون
 وعقاره لدراهم دينه اذ ليس للقاضي ان ينظر لغرمائه على
 وجه يلحق الضرر بالمديون لان العروض والعقار من خواججه
 الاصلية بخلاف بيع ذنائره لدراهم دينه وبالعكس لان
 المقصود في النقود المالية والمديون بهما متمول والتأمل
 في المديون المتمول ظلم وجور فجاز للقاضي ان ينظر لغرمائه ويبيع
 ذنائره لدراهم دينه وبالعكس لانه النقود ليست من خواججه الاصلية
 ولا يضر المديون ببيعها لان اداء الدين وبيع القاماع
 لا يؤم باستيفاء دينه وللمديون باءاء دينه وخرج الجائر انه يقوى
 النقود ويبقى الدين عليه فيضطر المديون بتقدير عدم البيع
 المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته ، واستثنى
 غير هذا الاصل مسائل منها اذا ادعى المقضي عليه ملكا للمدعي
 والنساج او بطلان القضاء فيسمع بينته ويقضى له والجواب
 انها من باب الدفع وقد مر انه الدفع بواحد ما ذكر صحيح قبل القضاء

المقاصد في
 العقار
 يتعلق بصورهما واعيانها

المقضي عليه لا يسمع
 دعواه ولا بينته

وبعده ويتحقق القضا لان ما ادعى المقتضى له غير ما ادعى المقتضى عليه
 فلا يكون دعواه في حادثة واحدة لانه للمقتضى له دعوى الملك
 ودعوى المقتضى عليه دعوى تعلق الملك والتنازع وبطلان
 فقولهم يتحقق القضا نوع يجوز لان التناقض يقتضي التناقض
 واعلم ان عدم جواز استماع المقتضى عليه ليس بطلاق بل مقتضى
 بان يكون القضا بالبيينة واما اذا قضى عليه بالانكول يسمع دعواه
 ومنه لو ادعى رجل على رجل مالا ويقضى القاضي للمدعى بيينة
 ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت يسمع دعوى المقتضى عليه
 ويبطل القضا وذلك داخل في دعوى بطلان القضا
 ويردان العبد ادعى حرة نفسه وقضى القاضي عليه بيينة اقامها
 العبد ثم قال العبد كنت انا عبده لا يتحقق القضا في الصحيح
 ان في احريته حتى الله تعالى والعبد لا يقدر على ابطال حريته
 تعالى ولا كذلك المال لانه المال حتى العبد والعبد يقدر على
 ابطال حقه المقبوض على سوم الشراء مضمون بعيمته فاذا
 قال المشتري للبائع اذهب بهذا فان صنيته اشترية بعشرة
 فذهب به فملك عنده يضمن واما اذا لم يسم الثمن فذهب به فملك
 عنه لا يضمن نص عليه الفقيه ابو الليث قبل وعليه
 وخارج عن هذا الاصل لو اشترى ثوبين على ان ايهما شاء
 ثم اجتارا احدهما وبذلك او تعيب ثم يترك الآخر قبل الرد لم يضمن

المقبوض على سوم
 الشراء
 مضمون بعيمته

مع ان قبض الاخر لا يكون اقل من المقبوض على سوم الشراء ونحوها
 انه اقل من ذلك لان المقبوض على سوم الشراء مقبوض على جهة البيع
 وبذلك ليس كذلك لانه لم يقبض الاخر لانه يشترط به وقد قبضه باذن
 المالك فكان امانة كذا في العناية وفي جامع الفصولين المقبوض
 على سوم النكاح مضمون ايضا بالمتنع عادة كالمتمتع حقيقة
 ولهذا رجم على المقر ما قرره للمقر لان ازاره للمقر كذا بالمتنع عادة
 وجعل الشرع امتناع العاقد كاستناع الحقيقي فحقن الصدق
 ولزم عليه ما اقر به وتقريره ان الان محبول على حب المال
 بالطبع فلا يفرقه للغير كذا في العادة وذلك ممكن في حقيقة ولكن
 الشرع الحق بالامتناع حقيقة ولا خلاف في هذا الاصل والاختلاف
 فيمن اقر بثوب في عشرة اثواب بنى على عشرة بل يكون طرفا للواحد
 عادة ام لا فقال ابو يوسف رحمه الله ثوب واحد على مقتضى
 هذا الاصل لان العشرة لا تكون طرفا لواحد عادة فالامتناع عادة
 ملحق بالامتناع حقيقة وقال محمد رحمه الله ثوب واحد ثوبا لان النفس
 الثياب قد يلف عشرة واكثر جعل طرفا فلا يكون متمتع حقيقة
 ولا عادة ذكر صاحب الدرر في كتاب الاقرار من سعى في نقص
 ما تم من جهته فنعيه مردود عليه ولهذا لا يثبت الشفعة لمن باع
 وكذا كان اذا اصيل او بيع له وهو الموطأ ففي هذه الصور يتم العقد
 جهته فلا يجوز لنفسه بخلاف المشتري فان الشفعة تثبت للمشتري

المتنع عادة
 كالمتمتع حقيقة

نقص
 من سعى في
 ما تم من جهته فنعيه مردود عليه

لان فيه لا يبيع في بعضه بل في طلب الشفعة تقرير البيع وكذا لا
 يثبت الشفعة فلا يجوز دعوى الملك لمن ضمن الدرك لانه الضمان
 تقرير البيع وطلب الشفعة ودعوى الملك سعي في نقصه فلا يجوز
 وفروغها كثيرة وفوج غم هذا الاصل في الظاهر سائل منها
 اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البايع باعه قبله من فلان
 الغايب بكذا وبرهن فانه يقبل ومنها وهب جارية واستولى
 الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولى بها وبرهن
 تقبل ويسترد بها بالعقد في الخلاصة ومنها باعه ثم ادعى انه كان
 وفي هذه المسئلة اورد ابن النجيم في محل الجواب ما ذكر في التقدير نقل من
 المشايخ لا يضر في محرمه وفروغها وهي ان لا يكون جوابا شافيا
 لانه عدم اعتبار التناقص فيها معطل بالتحفاء ولا خفاء ههنا وانما
 الخفاء لو ادعى المشتري شيئا في جوابه ان شاء الله تعالى ومنها
 اشترى ارضا ثم ادعى انه تابعها كان جعلها مقبرة او مسجد او
 باع الاب مال له ثم ادعى انه وقع بعين فاحش وكذا الوصي في مال
 اليتيم والمولى في مال الوقف وكذا اكل من باع ثم ادعى الفساد
 ان هذه العقود فاسدة فالفساد يمنع العقد عن كونها تاما وكل ما
 فيها من جهة ويرد على هذا اذا باع المشتري بالعقد الفاسد
 بعد القبض بالعقد الصحيح لا يملك الاسترداد والجواب انه اذا
 باع انتهى ولهذا لا يملك الفسخ والنهي مقرر فاذا اقر فقهتم ولم

ذلك لان البايع الاول ابتداء فيكون الاسترداد نقصا لما تم حجيته
 من لاي غير لا يجوز تصرفه في حقته فاذا باع عبدا ومكاتب او ذمي مال
 صغيره والمسلم او اشترى به او تزوج صغيره كذلك لا يجوز الانتفاء
 ولا يبرهن وقال صاحب الدرر في تعليله لا يبرهن التصرف بمنية على الولاية
 واذا انتفت الثانية انتفت الاولى وهذا سهو والصواب اذا انتفت
 الاولى انتفت الثانية لان انتفاء الولاية يستلزم انتفاء التصرف
 لا يستلزم انتفاء الولاية من جعل القول قوله فيما كان هو حصلا
 فيه الشيء مما يصح بذكره كان القول قوله مع عيبه ما ذكر في الاشياء
 اقول هذا الاصل موضوع على قول الحنفية رحمه ولكن يفهم منه ان عدم
 الاستحلف مخصوص فيما لا يصح البذل وليس كذلك لان في الحدود
 لا يصح ايضا بالاتفاق وقال في النهاية لا يستحلف في الحدود بالاجماع
 الا اذا تضمن حقا كمن علق عتق عبده بالزنا وادعى العبد
 زني ولا يمينه له عليه يستحلف فاذا نكل ثبت العتق لا الزنا وعلى
 هذا الاصل يقتضي انه لا يحتاج في السرقة الى ان يقال للمسروق منه
 ذكر السرقة وادعى نكاحا لك فيكون يمين على ما ذكر في بعض الكتب وبه
 خرج الجواب عما يتوهم في بعض المسائل خوفا غير هذا الاصل
 قالوا حلف السارق وان نكل فزني ولا يقطع كذا الزوج اذا ادعت
 طلاقا قبل الدخول فان نكل ضمن نصف مهرها وفي هذه المسئلة
 ان دعواها ودعوى نكاح بخلاف ما اذا ادعت بعد الدخول لعدم

من لاي غير
 لا يجوز تصرفه في حقته

من جعل القول قوله
 فيما كان هو حصلا فيه
 والشيء مما يصح بذكره كان
 القول قوله
 مع عيبه

التوهم فيها كما تم تفصيله في باب الالف وكذا النسب **ادعى**
 حثا كارت ونفقة فان نكل قضى بالمال والنفقة وحجر في التلقيط
 بانه كان صبي في يد رجل اللقطة وهو لا يعتبر عن نفسه فادعت
 امرأته حرة الاصل انه اخوها يريد قصر يد الملقط لما لها حق لخصتها
 وارادت استخلافه فكل ثبت لها حق نقل الصبي الى حجرها لا النسب وثبت
 بالملك بان ادعى عبد على مولاه انه معتق لانه اخوه واستخلفه
 فان نكل قضى بالحق لا النسب وامتناع الرجوع في الهبة بان اراد
 الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعى عليه
 يستخلف فانه نكل قضى بامتناع الرجوع لا النسب والحاصل ثبت هذه
 الحقوق لا ما يقع فيه البذل وما خرج عن هذا الاصل او ادعى القصاص
 وانكر المدعى عليه يستخلف بالاجماع في النفس فان نكل محبس حتى يقر او
 يخلف وفيما دون النفس يقبض عند احصائه رحمه وعند ما يلزم الدية
 فيها لان القصاص فيما دون النفس عقوبة تذر ابا الشبهات ولا
 ثبت بالكلول كالقصاص في النفس والجواب في المسائل السابق
 والمدعى وان كان محالا يجوز بدله ولكن بدله الدية وسى ال فاذالم
 يكن البذل يصار الى البذل والاطراف عند احصائه رحمه مما يقع
 البذل فيه لان الاطراف يسكب بها مسكن الاحوال لانها خلقت
 وقاية للنفس كالمال فيجري فيها البذل ولهذا يقتصر فيها بخلاف
 النفس من عمل اقاربه قبلت بيته والافلا فلو ادعى انه اخوه

من عمل اقاربه
 قبلت بيته والافلا

اوجه او ابن ابنة لا يقبل بيته لانه اقار المدعى عليه فيها ما
 لا يقع لانه يحل النسب على الغير فلا يسمع البيعة عليه كما لا يقع اقاربه
 بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء لان اقار المدعى عليه
 يقع فيه فيسمع البيعة عليه كما لا يقع اقاربه واذا ادعى حثا على
 المدعى عليه فيما لا يقع اقاربه فيه كارت ونفقة او حثا في بيع بيته
 ويثبت الحق لا النسب كما تم تفصيله في الاصل المتقدم من يملك
 التخيير يملك التعلق ولما جاز للزوج والمولى تعليق الطلاق
 والاعاق كما جاز لهما التخيير فخرج عن هذا الاصل فزول بالطلاق
 او الاعاق منجز الا يملك التعلق فلو علق طلاق امرأة موكله او علق
 حق عبد موكله على كائن لا يقع الطلاق والاعاق والجواب ان المقاصد
 والمعاني لا يعتبر في الطلاق والاعاق وانما يعتبر اللفاظ
 اذا قال لعبد ان اديت الى كذا في كيس ابين فانت حرة فاداه
 في كيس آخر لا يعلق وقد تم تفصيله في باب الالف من لا يملك
 التخيير لا يملك التعلق فلا يطلق اجنبية قال لهما ان كلمتك فانت
 طالق فنكحها وكلمها لانه لا يملك التخيير فانه اذا قال لاجنبية انت
 طالق لا يقع فكذا اذا علقه لان محل وقوع الطلاق الملك او
 سبب الملك والمحل شرط ولم يوجد فخرج عن هذا الاصل ما اذا اضاف
 الطلاق الى سبب الملك وقال لاجنبية ان زوجك فانت
 طالق فزوجها بطلاق مع انه لا يملك التخيير عند التعلق والجواب

من يملك التخيير
 يملك التعلق

من لا يملك التخيير
 لا يملك التعلق

ان التعليق بالشرط عامل في السبب دون الحكم عندنا لانه هو
المذكور دون غيره حقيقة لانه التعليق عبارة عن ابقاء الحكم
على تقدير الشرط لا مطلقا فيكون مصدره انشاء الطلاق
على تقدير وجود الشرط لا في الحال الا يرى ان اهل اللغة انفقوا
ان إجراء متعلق بالشرط فعبارته لا ينعقد سببا قبل الاتصال
بالمحل وشرطية الملك اما يعتبر عند انعقاد السبب فاذا قال ان
زوجتك فانت طالق لا ينعقد عبارة سببا حتى تحتاج الى
المحل لان الشرط لا يكون سببا قبل الاتصال فاذا تزوجها
ينعقد سببا بوجود الشرط والملك موجود في ذلك الوقت
فيقع الطلاق ولا يرد عليه لو قال لاجنبية انه كلمتك
فانت طالق فنكحها وكلمها لا يقع الطلاق مع ان عبارة
سببا في زمان التكلم والملك موجود في ذلك الوقت لان
كلامنا في ما اضاف الطلاق الى الملك وسببه مثل ان يقول
ان تزوجتك وما ذكر ليس مما نحن فيه وفيه خلاف الشافعي رحمه
فان عنده تعليق الشرط عامل في الحكم دون السبب فعبارته
ينعقد سببا وقت التلفظ والملك لم يوجد في ذلك الوقت
فلغت لعدم المحل والمحل القابل لذلك التصرف شرط في زمان
صيورة اللفظ سببا فيلغوبدونه وكل واحد منهما اورد
الدالة من المعقولات والحسيات ومنها قال ابو حنيفة رحمه ان

الشرع اذا منع اتصال السهم بالمرء اليه منع سببه وقا
الشافعي رحمه ان تعليق القيد لا يؤثر في ثقله الذي هو سبب
بالمنع والاعدام بل يؤثر في حكمه وهو السقوط الى الارض وتحقيق
هذا المحل يحتاج الى التفصيل وتفصيله في باب معرفة وجوه الوقوف
على احكام النظم من كتب الاصول فمن اراد قليلا راجع من ملك
يملك ما هو عن ضروراته ، ولهذا جاز قبوله بنية العبد المأذون
بالتجارة واجابة دعوته مع انه ليس مراهبا بالبيع لان هذا ضرورا
التجارة لجذب قلوب اهل حرفة وتحصيل الالفه بالعالمين ، من ملك
شيئا يملك كل جزء من اجزائه ، ولهذا لو قال الزوج طلق نفسك ثلثا
مطلقت واحدة تطلق واحدة لانه يملك الكل والواحدة جزء من اجزائه
فتملكها ما من عمل اخره عملا وحقه ضمان يرجع على من وقع له العمل
ومن فروع هذا الاصل باع الوصي للعزاء بامر القاضي وقبض
صانع مريده واستحق العبد اومات قبل قبضه رجع المشتري على
الوصي لانه الرجوع من حقوق العقد وحقوقه يرجع الى العاقبة
وهو الوصي نيابة عن الميت وحقوق العقب يرجع اليه لو باشره في
حيوته فكذا يرجع الى من قام مقامه والوصي يرجع على العزاء لانه باع
لهم فكان عاملا لهم وهو مضطر في البيع بامر القاضي كذا في الكافي وبهذا
يعلم لو باع بامر القاضي لا يرجع الوصي على العزاء لانه لضمان
وجب عليه بفعله من شك بل فعل شيئا او لا فالاصل انه لم يفعل

فب
تيسر فلفظ

من ملك
يملك ما هو عن ضروراته

من ملك
يملك كل جزء
من اجزائه

من عمل اخره
عملا وحقه ضمان
يرجع على من وقع
له العمل

من شك
شك او لا فالاصل
انه لم يفعل

فمن شك انه توفياء ام لا فهو محدث ويدخل فيها قاعدة
 اخرى في يتيقن الفعل وشك في القليل او الكثرة حمل على القليل
 لانه متيقن فاذا شك انه كم صلتى فانه كان اقل مرة استأنف
 وان كثر تجرى والا اخذ بالقل ومنها قاعدة اخرى ما ثبت بيقين
 لا يرجع الا بيقين فم يتيقن بالوضوء وشك في نقضه فهو على وضوء
 والاصل المشهور في اليقين لا يزول بالشك والمراد باليقين
 غالب الظن المنصوص لا ينوب اخاه ما اى جسيم في
 كونه منصوصاً وله اذا تعين الكفارة للظهار باطعام المسكين
 كلما قدر القطرة واراد المكفر دفع قيمته انما يجوز اذا كانت القيمة
 المنصوصة والاشياء المنصوصة في الفطرة اربعة البر سواء
 كان دقيقا او سويقا والزبيب والتمر والشعر فان دفع ربع
 صاع من الارزبوى نصف صاع من البر والصاع من الشعر
 قيمة تجزئ لان الارز ليس بمنصوص فيعتبر قيمة لنصف صاع
 من البر والصاع من الشعر وان دفع ربع صاع من التمر ساوى نصف
 الصاع من البر والصاع من الشعر لا يجوز لانه التمر من الاشياء المنصوصة
 فلا يعتبر قيمة في المنصوصات الموت ينافي الموجب لا المبطل
 فلو قال انت طالق ان شاء الله تعالى وما نت قبل ذكر الشرط
 لم يقع الطلاق لان الكلام خرج بالاستثناء انه يكون ايجاباً واذا
 بطل الايجاب بطل الحكم ولا يقال الايجاب يوجد في حيوتها

المنصوص
 لا ينوب اخاه

الموت
 ينافي الموجب
 لا المبطل

والاستثناء بعد ما يكون باطلا لعدم محل واذا بطل الاستثناء صح
 الايجاب فيقع الطلاق ايجاباً بالموت ينافي الموجب وهو المبطل
 يعنى ان الايجاب لو اتصل بالموت بانتمت موت قبل تمام قوله انت
 طالق بطل واما المبطل وهو الاستثناء او الشرط فلا يبطل لان مبطل
 ما ينفيه ولا منافات بين مبطل ومبطل بخلاف الموجب وهو قوله انت
 طالق ينافي المبطل وهو الاستثناء فيبطله **باب النون** النفس من وجوه
 البيان يخرج على الظاهر والمفسر عليهما والحكم على الكل فقد تعارض
 ترجح القوي على الادنى مثال التعارض بين الظاهر والنفس ما قال
 الزوج لامرأته طلقى نفسك فقالت ابنت نفسي يقع بصدقه رجعية
 لان قوله ابنت نفسي ظاهر في الابانة لانه الظاهر ما ظهر المراد
 بنفس الصيغة وقول الزوج لامرأته طلقى نفسك نص في الطلاق
 الرجعي وكلاهما خرج جواباً لطلقي فخرج النص على الظاهر لان النص اذا
 وضوحا على الظاهر معنى في المتكلم وتقريره ان الزوج فوض البهاطلا
 تبين به عند عدم المراجعة الى انقضاء العدة فاذا قال ابنت
 انت به وزادت وصفا وهو تحجيل الابانة فلا يمنع المواقفة في
 الاصل ويلغو الوصف ومثال التعارض بين النص والمفسر اذا
 تزوج امرأة الى شهر انه يكون متعة لانها حاله قوله تزوجتك
 نص في النكاح لكنه يحمل المتعة مجازاً وقوله الى شهر مفسر للمتعة فلم يبق
 احتمال النكاح لانه لا يحتمل التوقيت بحال فاذا اجتمعنا رجحنا المفسر

النفس من وجوه
 البيان يخرج على الظاهر
 والمفسر عليهما والحكم
 على الكل

وحملنا النص عليه ومثال التعارض بين النص والحكم قال ابي ك
 هبة سكتي فانه عارية لاهبة لانه قوله داري لك نص في تملك الرقبة
 ولكن يحمل تملك المنفعة فكان قول كلامه محتملا لتملك السكتي وقوله
 سكتي محتمل في تملك المنفعة بمعنى لانه لا يحمل الا وجه واحد في لا يحمل
 تملك الرقبة وان خرج تفسير الاول الكلام في تغيير اول الكلام فصار
 نص الحكم قاضيا على المحتمل ، النص على خلاف القياس فيقصر
 على مورد ، فقوله عليه السلام لجان فانه اذا اشترى شيئا
 بعين اذا بايعت فقل لا خلافة ولي الحيا رثة ايام وهذا الحديث
 على خلاف القياس لانه شرط خيار في ان يقضي العقد وهو اللزوم
 وكل ما هو كذلك فهو مفيد الا انما هو زناه بهذا النص فيقصر على
 المدة المذكورة في الحديث فلا يتعدى في مدته وقالا جاز الخيار الى
 شهر او شهرين ودليهما حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم جاز الخيار الى شهرين ولان خيار انما شرط الحاجة الى التملك
 ليس دفع العين وقد يميس الحاجة الى الاكثر فكان كثر المدة كفيدها فليختار
 وصار كالتأجيل في الثمن فانه جائز قلت المدة او كثر ، انني
 بقر المشروعية عندنا ، ليصور انني ليكون العبد مبتلى من ان يترك
 باختباره في ثاب وبين ان ياتي به فيعاقب فاذا قبض المشتري
 المبيع بشراء فاسد باذن البائع صريحا ودلالة وعوضان بالان
 يملكه ومن ملك شيئا فيه يملك التصرف فيه سواء كان تصرفا لا يحمل

النص على خلاف
 القياس فيقصر
 على مورد

انني بقر
 المشروعية عندنا

النقص كالاتفاق والتدبير او يحمله كالبيع والهبة وجواز التصرف
 يقتضي مشروعية لانه التصرف في ملك الغير لا يجوز واذا كان البيع
 وسائر التصرفات نافذة سقط حق استرداد البائع لتعلق حق
 العبد واذا اجتمع حق الشرع وحق العبد يقدم حق العبد لحاجة وحق
 الشرع وخرج عن هذا الاصل ان المشتري بشراء فاسد لو كان مأكولا
 لم يحمل اكله ولو كانت جارية لا يحمل وطئها ذكر في شرح الطحاوي و
 بالبيع فان محمد النص في كتاب الاستحسان على حل تناوله لانه لا يبيع
 سلقه على ذلك وذكر ثمنس الائمة اكلوا اني يكره الوطئ ولا يحرم
 فالمدكور في شرح الطحاوي يحمل على عدم الطيب فانه سلم فالوطئ
 مما لا يستباح بصريح التسليط فبدلالة اولى وجواز التصرف
 باعتبار اصل الملك وهو ينكح غرضه الاصل محل كذا في
 العناية واعترض فيه بوجه آخر حيث قال لو افاد ذلك الملك
 لجاز للمشتري وطئ جارية اشتراها بشراء فاسد وجاز الشفعة
 للشفيع في دار المشتراة بشراء فاسد ويحمل اكل طعام اشتراه كذلك
 فالجواب انما لم يحمل وطئها واكله لان في الاشتغال بالوطئ و
 الاكل اغراضا غير الرد وفي القضاء بالشفعة تقرير الفساد وتأييد
 فلا يجوز واعلم ان المشايخ اختلفوا في مبني جواز التصرف للمشتري
 بشرط فاسد فذهب العراقيون الى انه مبني على تسليط البائع
 ذلك على ملك المبيع واستدلوا بالمسائل المذكورة قالوا لو ملك

العين ملك الامور المذكورة ولم يملكها وذهب مشايخنا
 الى ان جواز الصرف بناء على ملك اليمين واستدلوا بما اذا اشترى
 دارا بشراء فاسد وقبضها فبيعه بجنبها دارا فلم يشترى انما جاز
 بالشفقة لنفسه ولو اشترى جارية بشراء فاسد وقبضها ثم رد
 على البائع وجب عليه الاستبراء ولو باع الاب او الوصي عبد يقيم
 ببيع فاسدا وقبضه المشتري ثم اعتقه جازعتقه وان كان عتقه على
 وجه التسلط مما جاز لان عتقها او تسلطها على الحق لا يجوز فاعلم
 بهذه الاحكام انه يملك العين واجابوا عن المسائل المذكورة بما
 ذكرنا قبل وهو الاصح وذكر البردوي في غناء الفقهاء فربما جله صورة
 بيع الفاسد بملكه العقود الربوية فيملك عوضها بالقبض وقت
 صاحب الارشاد فيها استدان رجل بشرط كون كل عشرة دراهم احد عشر
 نصف درهم في كل سنة واذا ه الرج سنين لا يجب من رأس المال
 ويقر لاركانه المنهي ومن افتى بالرد مقيت لعدم الترام الرج فعلى تقدير
 عدم الالزام يحسب فان زاد على الاصل سيرة الزيادة النية يعمل
 في المحتملات لاني الموضوعات فروع هذا الاصل كثيرة وجملة كتابها
 الطلاق في هذا القيل وخرج عن هذا الاصل ما ذكر في تحفة الفقهاء
 وشرح المحامدي اذا كان للفظان واحد هما من الايجاب والقبول
 مستقبلا بدون نية الايجاب في الحال لا ينعقد البيع واما اذا كان
 المراد ذلك فيعقد البيع والمذكور في كتب الفقهاء لا ينعقد بلفظين

آتية بعمل
 في المحتملات لاني
 الموضوعات

احد المستقبل فان اريد بالمستقبل ما يكون بالبين او سوف
 فهو لا يحتمل الحال ولا وضع له فنية الحال غير صحيحة لعدم تصادفها
 المحل وان اريد ما يحتمل الاستقبال اعني صيغة المضارع فهي
 الفقهاء موضوع للحال فينبغي ان لا يعمل النية فيها على مقتضى هذا
 الاصل والجواب ان المضارع حقيقة في الحال في غير البيوع وحقيقة
 الشرعية فيها هو اللفظ الما والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية
 هذا الجمل ما ذكر في اوائل كتاب البيوع في الغاية فان اردت الفصل
 فليراجع النية يجرى في الاستحلاف لا الحلف فانه اعتبر
 هذا الصل برأسه منقوض بان الوكيل بالبيع والمضومة في الرد
 بالبيع من جهة المالك يستحلف لانه اقراره صحيح على الموكل فكذا
 نكوله وقد مر تفصيله في باب الصاد حيث قلنا صحة الحلف غير
 مفارقة عن صحة الاقرار وعدمها غير عدمها **الواو والواو**
 شرعا لا يحتاج الى القضاء، ولهذا لا يشترط القضاء في فتح
 البيع الفاسد بخلاف الرجوع في الهبة والقرقي بخار البلوغ
 لانها ليسا بواجب شرعا فيحتاج الى القضاء لالزام الضرر على
 الموهوب له والزوج ويرد عليه ان القرقي بخار العتق لا يحتاج
 الى القضاء مع انه ليس بواجب وفيه الزام الضرر والجواب ان
 فتح المعققة لمنع زيادة الملك للزوج عليها فان اعتبار الطلاق
 عندنا النساء فاذا عتقت صار الملك عليها بثلاث تطبيقات

آتية بحري
 في الاستحلاف لا الحلف

الواجب شرعا
 لا يحتاج الى القضاء

الوصف
في أبي خنيفة
وغيره

بعد ما كان تطبيقين ويكون الفسخ امتناعاً عن هذا فلا يحتاج إلى إقصاء
القاضي وكذا المحيرة إذا أطلقت نفسها وقعت الفرقة بلا إقصاء
لأن الزوج الرقم ضرر الفرقة برضاه فكل موضع يحتاج إلى الإقصاء
ويحصل الاستقناء برضى الخصم الوصف في الحاضر لغو في الغائب
معتبر ولهذا لا يحتج في حلفه لا يكتم هذا الشاب فكلمة شئنا لأن
الوصف بالشباب صار لغواً فلا يعتبر وصف الشاب فيكون المراد
الشخص المثار إليه ولا يحتج في حلفه لا يكتم شاباً فكلمة شئنا
فالوصف يعتبر في الغائب بشرط الاحتج وصف الشاب في خرج
عن هذا الأصل لو حلف أنه لا يأكل من هذا البسر فاكل ثمراً ومنه إذا لم
أو اللبن فاكل ثمراً أو شيراً لا يحتج فانه الوصف في هذه المسائل
معتبر وإن كان الوصف في الحاضر غير معتبر على خلاف مقتضى هذا الأصل
والجواب أنه قوله الوصف في الحاضر لغو ليس على إطلاقه فانه على ما
حقيقه على نوعين وصف لا يكون داعياً إلى اليمين ووصف يكون
داعياً إليها فيكون لغواً في النوع الأول وهو الثاني والوصف في هذه
المسائل من النوع الثاني فلا يكون لغواً وإن قيل الشباب و
الصبا به داع إلى اليمين فينبغي أنه لا يكون لغواً يقال إنه الوصف
فيها مجهول شرعاً لأننا امرنا بالتحلل بالحق القبيح وموجبه الصبي
واعلم أن المراد بالوصف ليس صفة عرضية قائمة بجوهر
كالشباب والشيخوخة ونحوهما بل يتناول جوهرها قائماً بجوهر

أخيراً قريباً منه حسناً وكما لا يورث إقصاءه عنه
تجمله ونقصاً نا قال في بعض شروح الهداية ما يتعيب بالتقصيص
فهو وصف وما لم يتعيب بالتقصيص فهو أصل حتى جعل ما
يساوى الزرع في المزروعاً وصفاً وما يساوى الكيل في
المكيلات قدراً لأنه التقصيص في المزروعات يورث قبحاً
في الباقي فجعل قدراً والنقص في المكيلات لا يورث قبحاً
في الباقي فجعل قدراً فالوصف لا يقابل شئ من الثمن من باع ثوباً
على أنه عشرة أذرع بماية ولم يقل كل ذراع كذا خير المشتري أن
أخذ الأقل بالكل وإن شاء ترك واحداً لاكثر بلا خيار بماية ولا
يزداد الثمن في مقابلة ما زاد من عشرة أذرع ولهذا المقتضى اعتبار
البناء في الدار وصفاً مع أنه جوهر وبهذا خرج لجواب عن غير
صدر الشريعة حيث قال في قولنا لا يدخل هذه الدار ولا يدخل
دار ابن الوصف حتى يكون لغواً في أحدهما غير لغو في الآخر الوصف
يقابل شئ من الثمن إذا كان مقصوداً بالتناول ولهذا الوباغ
ثوباً على أنه عشرة أذرع بعشرة دراهم كل ذراع بدرهم وإن وجد
أخذ المشتري بخفضها من الثمن وترك لأن الوصف وإن كان
تابعاً لكنه صار أصلاً بأفراده بذكر الثمن قبل كل ذراع من ثوب
وكان مقصوداً بالتناول فلو أخذ بجميع الثمن لم يكن للمشتري أخذ
كل ذراع بدرهم وهو لم يبيع إلا بشرط أن يكون كل ذراع بدرهم لأنه كلمة

الوصف يقابل
شئ من الثمن إذا كان
مقصوداً بالتناول

على تاني للشرط كما عرف في موضعه وان قيل ان الذراع كما يمكن
 ان يكون اصلا بذكر التيمم لم يجعل اصلا في المسئلة المذكورة في
 الاصل المتقدم وهي من باع ثوبا بما ياتي على انه عشرة اذرع ولم يقل
 كل ذراع بهذا خيرا ان شاء اخذ لا يقل بكل الثمن وان شاء ترك فا
 فالذراع فيها لم يكن اصلا مع امكانه بانه ذكر بانه درهم في مقابلة
 عشرة اذرع ومقابلته بحملة بالجملة يقتضي انقام الاحاد على الاحاد
 يقال اذا لم يفر كل ذراع بالذكر كانه كونه كل ذراع مبيعا ضمن
 فلا يعتبر لانه الوصف انما يصير اصلا اذا كان مقصودا بالتناول
 على مقتضى هذا الاصل واجيب بغير ذلك الوجه ولم تذكره لضعفه
 ورود الاعتراض به باعن التطويل الوصية استخلاف بعد القطع
 ولاية الموصي . ولهذا لا يتوقف على علم الوصي كصرف الوارث
 فاذا وصى رجل الى آخره ولم يعلم الوصي حتى باع شيئا من التركة شيعه
 جائز ولا يصح بيع الكيل قبل العلم بالتوكيل بل العلم والفرق ان
 خلافة الموصي بعد انقطاع ولاية الموصي الموصى بعد علمه
 كانه فضوليا في بيعه فاذا مات الموصي لا يملك الغل لانقطاع
 ولايته فتقذ بيعه بالاذن الثابتة بالاستخلاف واما التوكيل
 في معرض الزوال لبقاء ولاية الغل للموكل فيوقف بيعه على الاذن
 والاذن انما يكون بالاعلام ويفهم من هذا اذا باع الوكيل قبل العلم
 فاجاز الموكل ببيع ان ينفذ بيعه لانه فضولي وتصرف الفضولي

الوصية
 استخلاف بعد القطع
 ولاية الموصي

موقوف على الاجازة ولم ار الا ان الولاية لم خاصة اولى من ولاية
 العامة . ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمه الا بغير
 ولي لها في النكاح ولو ذارحم محرم او اما او معتقا وللولى الخاص استيفاء
 القصاص والصلح والعفو مجازا لانها من حقوق الولي فيملك استيفاء
 والامام لا يملك المعنوه العفو لانه حقوق المسلمين فلا يسقط باسقاطه
 ولذا لا يملك اب المعنوه العفو ليقبل ولي المعنوه كانه مع انه لا يملك
 بالولاية الخاصة لانه حقوق المعنوه فلا يسقط باسقاطه والوصي يملك
 الا الصلح لا القصاص ولا العفو لانه الصلح خير لليتيم والوصي نصب ناظرا
 لتسوية امور اليتيم فيجوز تصرفه فيما كان نافعا له . ومن احكام المحار
 وجود ما يريد به خاصا كان او عاما . ولهذا جعلنا لفظ الصاع في
 حديث ابن عمر رضي الله عنهما لا يتبعوا درهما بدرهمين ولا الصاع بالصاعين
 عاما لانه اسم جنس محله بالاستغراق فيعم جميع ما يحمله مطعوما كان او غير
 مطعوم خلافا للثاقبي وقدم تفصيله **باب الماء بلاك المبيع**
 في يد المشتري بشرائه باطل ليس بمضمون . والباطل لا يكون صحيحا
 اصلا ووصفا فكل ما ورث خلافا في ركن البيع فهو باطل كبيع المبيته
 حشف انقه والدم والحرق لان الركن وهو مبادله المال بالمال
 لانه هذه الاشياء لا تعد الا عند احد فممن له دين سماوي فاذا قبضه
 باذن البائع لا يملكه المشتري وكان في يده امانة على الاصح والامانة
 ليس بمضمون بخلاف ذلك في الفاسد مشروع باصله لانه ركن

الولاية لم خاصة
 اولى من الولاية العامة

ومن احكام المحار
 وجود ما يريد به خاصا
 كان او عاما

بلاك المبيع
 في يد المشتري بشرائه
 باطل ليس بمضمون

البيع وهو مبادلة المال بالمال بطريق الاكتساب بالرضى صدق
 فيملكه وإذا كان مفيداً للملك عند اتصال القبض كان البيع مضموناً
 في يد المشتري في بيع الفاسد ولا يقال النسي مانع عن ذلك لأنه
 النسي بغير المشروعية عندنا كما ذكر في باب النون وذكر فيه لا غير
 الوارد على هذا الأصل وجوابه باب **يأبى** يحمل الضرر الخاص لا
 صير عام . وعليه فروع كثيرة ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل
 الحر عند انحسار رحمه في ثلاث المقتى الماجن والطبيب لجال والمكاري
 المفلس دفعا للضرر العام ومنها التسعير عند تعدي أرباب الطعام
 في بيعه بعين فحش ومنها منع طعام المحترج جبراً عليه عند الحاجة و
 امتناعه عن البيع دفعا للضرر العام ومنها اتخاذ خاتونة للطبخ
 بين البرازين ومنها إباحة قتل من يسعي في الأرض بالف ودفعاً
 للضرر العام سيئ عطاء بن حمزة عن قتيل الأعونة والسعاة والظلمة
 في أيام الفرة فقال يباح لأنهم يسعون في الأرض بالف وقيل
 يستعون عن الفساد في أيام الفرة ويتوارون قال ذلك امتناع
 ضروري ولو ردوا العاد والمأمنوا عنه وكذلك قال الامام أبو شعيب
 وزاد بانه يباح قتلهم كيف يباح قتلهم قال لأنه في شرط الاستقام
 الشفقة على خلق الله تعالى والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم وهم على عكس
 في البرازية ذكره في أوائل الفصل الثالث في الخطر والإباحة في كتاب السير
 يرجع بعض وجوه المشترك بغالب الرأي . فلو قال لزوجته انت

يحمل الضرر
 الخاص لا لاجل دفع
 ضرر عام

يرجع بعض
 وجوه المشترك بغالب
 الرأي

بآية بوبته أو بئله أو نحوه حال تذكيرة الطلاق يتوقف على إرادة
 الطلاق فصارت مؤولاً فلو قال اردت البيوتة لحنة وهي البيوتة
 في المكان لم يصح ق ولا يقال هذا بالمأول وتصديقه عمل بالمفسر
 والعمل به أولى لأنه فسر مراده به لأنه العمل بالمأول واجب فلا يعمل بتفسيره
 بعد الحكم بوقوع الطلاق حتى قال عن هذه القرينة قبل تفسيره كذا في كتب
 الأصول . يدخل في التصرف تبعاً ما لا يجوز أن يكون مقصوداً .
 ولهذا إذا قال بعبت بشرط البراءة تغل غل عيب يحدث لا يصح شرط البراءة
 ولو أطلق وقال بعبت بشرط البراءة تغل غل عيب ولم يقل يحدث براء
 فغل غل عيب ولو قبل القبض بعد العقد لأنه لفظه ههنا يتناول العيوب
 الموجودة ثم يدخل فيها ما يحدث قبل القبض تبعاً على مقتضى هذا العقد
 بسقط الفرع إذا سقط الأصل . ومن فروع قوله إذا برئ الأصل برئ
 الكفيل بخلاف الأصل وقد ثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل ومن فروع
 لو قال لزيد على عمرو ألف وأنا ضامن به فأنكر عمرو ولم الكفيل إذا أداها زيد
 دون الأصل كما في غايته ومنها الوادعي الزوج فخلع فأنكرت المرأة
 بآنت ولم يثبت المال الذي هو الأصل في الخلع ومنها لو قال بعبت عبد
 فزيد فاعتقه فأنكر زيد عتق العبد ولم يثبت المال وكذا لو قال بعبت من
 فأنكر العبد عتق بلا عوض . يفتقر في الانتهاء ما لا يفتقر في الابتداء .
 فان الشيوع يمنع صحة الهبة في الابتداء في الانتهاء لا يمنع بقاء الهبة
 فإذا وهب داراً ورجع في نصفها وشاع بينهما فالشيوع الطاري

يدخل في التصرف
 تبعاً ما لا يجوز أن يكون
 مقصوداً

يسقط الفرع
 إذا سقط الأصل

يفتقر في الانتهاء
 ما لا يفتقر في الابتداء

يكره مراعاة
الشرط بقدر الكفاية

لا يمنع بقاء البينة وخرج عن هذا الأصل مستثنان الأول يصح تقييد مقتضى
للمفاسق ابتداءً ومنسقة لا يمنع التقييد ولو كانه عدلاً ففسق يمنع بقاءه
في الأصح والثاني يصح اذنه لا يبق ابتداءً ولا يمنع صحة الأذن ولو ابق
العبد يمنع بقاء الأذن فالجرح على خلاف مقتضى هذا الأصل والجواب انه
التقييد والأذن مع العدالة والاطاعة يقتضيان شرط العدالة والاطاعة
فكانه كان التقييد والأذن معلقاً بالشرط والمعلق بالشرط ينتفي بانقضاء
ما يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان ، ولهذا الواوودع رجلاً ودعيته
وقال لا تدفع الامراتك وعبدك واجنك وولدك واجيرك
وهم في عياله فاودعها الى واحد منهم فان يجديداً دفع اليه بانه كان
سواء اهل وخدم فردضانه والالم يضمن لان هذا الشرط مقيد وقديح
الرجل على المال ولا يات من عياله فاذا يجديداً دفع الى اخره نهي عنه
وهو ممكن من حفظها على الوجه المأمور به فيضمن لحفظها على الوجه المنهي عنه
وان كانه لا يجديداً لم يضمن اذ لا يمكن لحفظ الآبه فلا يمكن العلق مع مراعاة
هذا الشرط فلم يعتب التقييد بطل فصار كانه قال لا يحفظ فصار
مناقضاً لاصل كذا اذا دفع الدابة الى عبده وما يحفظ النساء الى امرأته
فانه لا يجديداً دفع اليها فلا يضمن ، اليمن ابد يكون على النفي ،
وخرج عن هذا الاصل لو ادعى المودع رد الوديعة او هلاكها بخلاف المودع
مع انه ادعى الرد والهلاك فلا يكون يمينه على النفي والجواب انه المودع
انكر لزوم الرد والصمان فليس هذا ينبغي انه يحلفه القاضي انه لا يلزم الرد

اليمن ابد
يكون على النفي

او الصمان فعلى هذا ينبغي انه يحلفه القاضي انه لا يلزم الرد والصمان
فيكون يمينه على النفي فلا يحلفه انه اذنه رعاية لمعنى هذا الاصل اذا
اختلف المتبايعان في المبيع فاودع المشتري انه اشتراه بما به و
خمين فقام البينة قضت له بها وانما ما كل واحد منهما بمئة
كانت البينة المثبتة للزيادة اولى وان لم يكن لهما بينة اختلف الحكم
كل واحد منهما على دعوى الاخر فيتراد فان كان هذا التحالف بعد القبض
خرج عن هذا الاصل لانه القياس على هذا الاصل الاكثاف يحلف المشتري
لانه المشتري لا يدعي شيئاً لان المبيع سالم له في يده فبقي دعوى البائع
في زيادة الثمن والمشتري ينكره فيحلف على القياس واما استحلاف
البائع على خلاف القياس لانه حلفه لا يكون على النفي والجواب انه
ثبت على خلاف القياس لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان
والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترادا فيقتصر على مورده واورده
صاحب العناية سوا الحديث قال ولقائل انه يقول هذا الحديث مخالف
للمشهور فان لم يكن مشهوراً فهو مرجوح وانه كانه فذلك العموم المشهور
او يتعارضان ولا ترجيح ولم يجب **اقول** يمكن الجواب بان يقال انه
قوله عليه السلام البينة للمدعي واليمين على من انكر وادعى القياس لانه
اليمن يكون حجة للدفع للاستحقاق وهي كونه حجة للاستحقاق في غير
مسائل التحالف مفسدة عظيمة كما لا يخفى على المتأمل باذني تأمل هذا
الحديث على خلاف القياس فيقتصر على مورده فبقي ما رآه على العموم

يوم الموت
 لا يدخل تحت القضا
 بخلاف يوم القتل
 يعني اذا ادعى رجل ان اباه مات في يوم
 وقضى به فادعت امه ان الميت تزوجها
 بعد ذلك اليوم لم يسمع دعواه بالنكاح
 فتدفع وقضى به ويرث اباه قال
 كذا اذا ادعى ان فلانا مات وقضى به بالبينة
 وماتت ورثت ميراثه التي تدعى بالبينة لم
 المدعى عليه ان يدعى ان اباه مات او لا فقام
 قبله الذي تدعى ان اباه مات بالبينة بخلاف
 الدفع ونسره ان القضا بالبينة ليس محلا
 التراجع والموت في حيث انه موت ليس محلا
 التراجع ليقتضيه بان بانه بخلاف القضا في حيث هو
 هو محل التراجع كالاخي

يوم الموت لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل
 صاحب الدرر بان الرجل اذا ادعى ان اباه مات في يوم كذا وقضى
 فادعت المرأة انه الميت تزوجها بعد ذلك اليوم لم يسمع
 بالنكاح ولو ادعى قتل فيه وقضى به لم يسمع دعواه بالنكاح
اقول الحق انه يقدم دعوى المرأة على دعوى الرجل لانه لا بد عليه
 ان دعوى الرجل باخضام لا يعتبر وبنيته لا تسمع فالاول بالنسبة
 ان يقال اذا ادعت المرأة على الرجل ان اباه تزوجها في يوم كذا
 فقال الرجل على طريق الدفع ان ابى قد مات قبل ذلك اليوم وقام
 البينة لا تسمع لان بينته قامت على عدم حيوة ابيه في ذلك
 اليوم معني والبينة على النفي لا تقبل والموت عبارة عن عدم
 الحيوة في ذلك اليوم واما اذا قال الرجل للدفع ان ابى قد قتل
 قبل ذلك وقام البينة تسمع لان بينته قد قامت على ايقاع
 الغير الفصل على ابيه وهو القتل فقامت بينته على الاثبات لفظا
 ومعنى فاذا ثبت القتل قبل ذلك اليوم يثبت عدم حيوة في
 ذلك اليوم ضمناً وقد يثبت ضمناً ما لا يثبت قصداً فالدفع
 صحيح وبهذا التصريح يظهر سراً قالوا يوم الموت لا يدخل تحت
 القضا بخلاف يوم القتل وبين سراً صاحب الدرر بوجه آخر
 وهو سلم ولا تعرض في توجيهه الى هنا ثم مقالي في ترتيب
 اللآلئ والتمام بحقيقة عند انجاز ما وعدت في دياحة ليس في الله

الملك المعين . مع مرادات جميع المسلمين . غفر الله لمن
 قال آمين ما يحب اليقين
 ثم تحريره في يوم الجمعة التاسع عشر من محرم الحرام سنة تسع وعشرين واربعمائة وكف
 من هجرة فخر له الخاتمة وكفر وكسوف
 بقلم الفقير ذريسي
 سنيب المولوي
 غفر له